

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية ملك المملكة الاردنية

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية ملك المملكة الاردنية قد وصل عاصمة ملكه السيد عاتلدا من المملكة العراقية بتاريخ ٩ صفر سنة ١٣٧٦ هجرية الموافق ١٥ ايلول سنة ١٩٥٦ ميلادية

رئيس الوزراء
ابراهيم هاشم

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : يوم الاحد ١٠ صفر سنة ١٣٧٦ الموافق ١٦ ايلول سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٩٥

الفهرس

صحيفة	
١٩٦١	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم دور السينما »
١٩٦٤	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام الاجانب المعدل »
١٩٦٥	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ « نظام تعديل نظام علامة الميدان المعدل »
١٩٧٦-١٩٧٦	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام بلدية السلط »
١٩٧٨-١٩٧٦	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام « ترخيص الدبالع لبلدية جرش »
١٩٨٣-١٩٧٨	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام بلدية التعرجه »
٢٠١٨-١٩٨٣	نظام رقم (١) « نظام بلدية بيت لحم »
٢٠١٩-٢٠١٨	قرار رقم (١٢) صادر عن الديوان الخاص



هكذا من المأهول

نظام رسوم دور السينما

بمقتضى المادة التاسعة من قانون طوابع الواردات المعدل رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٦ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٨/٦
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم دور السينما

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم دور السينما) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تصنف دور السينما في المملكة الاردنية الهاشمية على النحو التالي :

أ - درجة أولى تشمل دور السينما التالية :-

١ - زهران	عمان
٢ - بسان	عمان
٣ - فيومي	عمان
٤ - العاصي	نابلس
٥ - غرناطة	نابلس
٦ - ريفولي	نابلس
٧ - ستوديو الاردن	عمان

ب - درجة ثانية وتشمل دور السينما التالية :-

١ - دنيا	رام الله
٢ - الوليد	البيرة
٣ - التزهة	القدس
٤ - الاردن	عمان
٥ - الحمراء	القدس

ج - درجة ثالثة وتشمل دور السينما التالية :-

١ - الزهراء	اربد
٢ - ركس	الزرقاء
٣ - الحمراء	الزرقاء
٤ - النصر	الزرقاء

د - درجة رابعة وتشمل دور السينما التالية :-

١ - الفردوس	عمان
٢ - سمير	اربد
٣ - ركس	بيت لحم
٤ - هشام	اريجا
٥ - فاروق	طولكرم
٦ - نبيل	السلط
٧ - الشرق	بيت لحم
٨ - ادونيس	بيت لحم
٩ - دنيا	عمان
١٠ - البتراء	عمان
١١ - العمل الكاثوليكي	بيت لحم
١٢ - رغدان	مادبا
١٣ - الشرق	المفرق
١٤ - الهاشمي	جنين
١٥ - سينما العقبة	العقبة
١٦ - الاهلي	الحطة
١٧ - الشرق	الزرقاء

المادة ٣ - يستوفي الرسم شهريا على اساس عدد المقاعد على قسطين يستحق اولهما في بداية كل شهر وثانيهما في اليوم السادس عشر من الشهر نفسه بحسب الفئات التالية :

أ - دور السينما من الدرجة الاولى	(١٦٠) فلسا شهريا عن كل مقعد
ب - دور السينما من الدرجة الثانية	(١٢٠) فلسا شهريا عن كل مقعد
ج - دور السينما من الدرجة الثالثة	(٨٠) فلسا شهريا عن كل مقعد
د - دور السينما من الدرجة الرابعة	(٣٠) فلسا شهريا عن كل مقعد

المادة ٤ - ان الرسوم الواردة في المادة الثالثة من هذا النظام هي التي تستوفي في عمان واما في الاماكن الاخرى فتستوفي الرسوم بالنسب الآتية :

أ - ثلثي الرسم في القدس ونابلس والزرقاء

ب - نصف الرسم في الاماكن الاخرى

المادة ٥ - يعتبر الشهر الكامل اساسا لتحقيق الرسم المعين وتعتبر كسور الشهر شهرا كاملا الا اذا قام صاحب السينما باعلام وزارة المالية في عمان ومحاسبية الوزارة في المقاطعات بزمه على تعطيل دار السينما لاية اسباب قبل ثلاثة ايام من تاريخ التعطيل وفي هذه الحالة يحق لوزير المالية ان يامر باعادة الرسوم المستوفاة في بداية الشهر بنسبة ايام التعطيل .

هكذا من الاهل

المادة ٦ - لا يحق لصاحب دار السينما ان يطلب تعديل المقاعد لمدة تقل عن شهر واحد :

المادة ٧ - اذا تطلبت دار السينما عن العمل لسبب طارئ خارج عن ارادة صاحبها فانها تعفى من الرسوم طبقاً للمدة التي لم يجر فيها تشغيلها بشرط اعلان وزارة المالية في بيان ومحاسبي الوزارة في المقاطعات بذلك خلال مدة (٤٨) ساعة من ابتداء مدة التشغيل :

المادة ٨ - اذا تخلف اي من اصحاب دور السينما عن دفع الرسم الشهري المتعلق عليه في الاوقات المعينة في البنود الثالث فلوزير المالية في عمان ومحاسبي الوزارة في المراكز الاخرى تنسبه من مزاولة عمله وغلق الدار :

المادة ٩ - يحق لصاحب السينما زيادة عدد مقاعد السينما شرط القيام باعلام المسؤولين السالفي الذكر برغبته هذه ودفع ما يحدق عليها من الرسوم مقدماً وقبل الاضافة .

المادة ١٠ - اذا طرأ على اي من دور السينما في المملكه اية تحسينات من شأنها ان ترفع من مستوى تلك الدار فلمجلس الوزراء بتسليم من وزير المالية ان يعيد النظر في امر اعادته تصنيفها استناداً لتلك التحسينات .

المادة ١١ - اذا احدثت في الملكة اية دار للسينما تغيير في تصنيفها بناء على تصنيف وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء

المادة ١٢ - اذا قامت احدى دور السينما او سمحت بافاقة اية - مولات اخرى فيها عسدا حفلات عرض الافلام الاعتيادية تخضع لتذاكرها الى الرسوم المعينة في الفقرة (٢) من المادة (١٠) من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٦ للمعدل لقانون رسوم طوايح الواردات الاصلي

المادة ١٣ - اذا اخفى اي من اصحاب دور السينما اي عدد من المقاعد عند دفعه الرسوم في اوقاتها المعينة او اضاف اليها اي عدد غير العدد المصرح به عند دفع الرسوم دون اعلان الجهات المختصة بذلك قبيل ثلاثة ايام من تاريخ الاضافة تقرر عليه غرامة مقدارها خمسين فلس عن كل مقعد بالاضافة الى الرسم الاصلي المعين في هذا النظام من تاريخ الاخفاء والاضافة حتى نهاية الشهر .

المادة ١٤ - يحق لوزير المالية ان يتدب من يشاء من موظفي وزارته لمرافقة تطبيق احكام هذا النظام .

١٩٥٦/٨/١٤

الحسين بن طاول

جميل التوتونجي
وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية

بشاره غصيب
وزير المالية والزراعة

عمر مطر
وزير الداخلية والدفاع

ابراهيم هاشم
رئيس الوزراء

انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة

عوني عبد الهادي
وزير الخارجية والعدل

سمعان داود
وزير الانشاء والتموير

سعيد علاء الدين
وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم

في رحمة الله الملك محمد بن الحسين

بمقتضى المادة السادسة من قانون الاجانب لسنة ١٩٢٧

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣
نأمر باصدار النظام الآتي :

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام الاجانب المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الاجانب المعدل رقم (٢) لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع نظام الاجانب رقم (١) لسنة ١٩٤٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي مع ما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الفقرة (هـ) التالية الى المادة (١) المعدلة من النظام الاصلي :

هـ - كل من يحمل الجنسية اللبنانية من غير اليهود شريطة المعاملة بالمثل .

١٩٥٦ / ٩ / ٤

الحسين بن طاول

جميل التوتونجي
وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية

بشاره غصيب
وزير المالية والزراعة

عمر مطر
وزير الداخلية والدفاع

ابراهيم هاشم
رئيس الوزراء

انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة

عوني عبد الهادي
وزير الخارجية والعدل

سمعان داود
وزير الانشاء والتموير

سعيد علاء الدين
وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم

نقح (طسبن للفلل سكرى) (مملكة اللارونية) (اللمنية)

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦

نظام تعديل نظام علاوة الميدان (المعدل) رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ — يسمى هذا النظام (نظام تعديل نظام علاوة الميدان (المعدل) لسنة ١٩٥٦ ويقرأ مع النظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ — تعدل المادة (١٣) من النظام الاصيل رقم (٢) لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالمادة (٢) من النظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ باضافة الفقرة التالية اليها :

« يتقاضى موظفو دائرة الاراضي والمساحة الذين يعملون في الميدان (١٠٠) فلس يوميا علاوة على المقادير المعينة في المواد (٨ و ٩ و ١٠ و ١٢) من هذا النظام » .

١٩٥٦ / ٨ / ٢٨

الحسين بن طهول

جميل التوتونجي	بشارة غصيب	عمر مطر	ابراهيم هاشم
وزير الصحة	وزير المالية والزراعة	وزير الداخلية والدفاع	رئيس الوزراء

انور النشاشيبي	عوني عبد الهادي	ميمان داود	(٥٠٠٠)
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمغتربات	وزير الانشاء والتعمير	وزير الاقتصاد الوطني
		والمواصلات	والتربية والتعليم

نقح (طسبن للفلل سكرى) (مملكة اللارونية) (اللمنية)

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام بلدية السلط
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات
رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ — يسمى هذا النظام (نظام بلدية السلط لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

الفصل الاول

الشوارع والارصفة وصيانتها

المادة ٢ — يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة (المجلس) وعبارة (مجلس البلدية) مجلس بلدية السلط .

وتعني عبارة (منطقة البادية) منطقة بلدية السلط :

وتشمل لفظة (الشارع) كل طريق او زقاق او مدرج او ممر او ممشى او درب او ساحة او جادة نافذة يملك الجمهور حق السير فيها وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والجساري والمزلاقات والحفر الكائنة على جانب اى شارع قسما من ذلك الشارع وتشمل لفظة المالك الشخص الذي يملك او يتقاضى اجار اى ملك سواء لحسابه الخاص او بصفته وكيل او شريكا او قبا على اى شخص له حق او منفعة في ذلك الملك سواء كان هو المتصرف بذلك الملك او كان الملك مسجلا باسمه ام لم يكن :

وتشمل لفظة الملك الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها وانواعها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة ام خالية مبنيا عليها ام غير مبني عامة ام خاصة .

وتشمل لفظة الرصيف تلك المساحة الواقعة بين حد الشارع وحد طريق السيارات او العربات :

المادة ٣ — يعتبر المجلس مسؤولا عن فتح الشوارع وانشائها وصيانتها وتجهيلها ضمن حدود منطقة بلدية السلط :

المادة ٤ — عندما يتخذ مجلس البلدية قرارا بانشاء شارع عمومي لأول مرة يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة على ذلك الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات هذا الانشاء ويحدد المجلس نسبة ائتمان اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه عادلا وتقسيم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهة الاملاك المائتة اليهم والملاصقة لذلك الشارع .

هكذا من أهلى

المادة ٥ — تدفع الى صندوق بلدية السلطة كافة النفقات التي يقر المجلس تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من المالكين نسبة لا تزيد عن ٢٠ ٪ من النفقات المقدرة ويقسط الباقي بعد اتمام العمل على اقساط يدفعها المجلس على ان يتم دفعها خلال مدة لا تزيد عن ستين :

المادة ٦ — تحصل النفقات من المالكين بمقتضى هذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها الضرائب والرسوم المستحقة للبلدية

المادة ٧ — اذا اريد تبليغ اخطار او اشعار او مستند بمقتضى هذا النظام الى مالك ملك بصورة مشتركة وكان المالك او اسم احد الشركاء او اكثر من هؤلاء الشركاء مجهولاً محل الإقامة او يتعذر تبليغه يجوز للمجلس ان ينشر ذلك الاشعار او الاخطار في احدى الجرائد المحلية ويعتبر ذلك الاعلان قد تبليغ تبليغاً قانونياً بعد مضي عشرة ايام من تاريخ نشره :

المادة ٨ — يعتبر الشخص انه ارتكب فعلاً من الافعال اذا كان قد قام بالفعل بنفسه او بواسطة خادمه او اجدد افراد عائلته ممن يعيش معه او اذا كان قد اذن لشخص بالتقيام به ، ان كان ذلك الشخص مستخدماً لديه لم يكن :

المادة ٩ — ١ — كل من :

أ — بنى او انشأ او اقام حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق اخر في اي شارع او في اي قسم منه .

ب — غطى او اعاق اي مجرى او مصرف او قناة واقعة في اي شارع عام .

ج — وضع صندوقا او طردا (باله) او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع او تسبب في وضعها بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف وتؤخرهم عن القيام به او تعطل او تعيق حركة السير في الشارع وزيادة عن الوقت المعقول لتحميل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او انزالها .

يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ :

٢ — يجوز لرئيس المجلس او من ينوبه بذلك ازالة ذلك العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشئص الذي اقام اي عائق من هذه العوائق كما يجوز للرئيس او من ينوبه بذلك اصدار الامر للشخص المذكور بازالة ذلك العائق من الشارع العام :

٣ — ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة في اي شارع ابان الاعياد والاحتفالات :

المادة ١٠ — ١ — لا يجوز لأي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع او ان يحفر حفرة او خندقا الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من مراقب الابنية وموافقة رئيس المجلس او من ينوبه بذلك ، ويجب ان يتضمن ذلك التصديق الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد او معرفة تلك الحفرة او الخندق مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح :

٢ — اذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما وجب عليه ان يقيم سياجا واقيا حول المواد او الحفرة او الخندق على نفقته الخاصة وان يبقى ذلك السياج قائماً الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تطهر الحفرة او يؤمن الناس خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافيا خلال الليل ويجوز لرئيس المجلس او من ينوبه بذلك سحب التصريح اذا ثبت لديه وجود اسباب استثنائية تبرر ذلك وللمتضرر ان يتعرض على ذلك لدى المجلس :

٣ — كل من وضع مواداً او حفر حفرة او خندقاً دون الحصول على تصريح او تخلف عن اقامة سياج او من وضع نورا حول المواد او الخندق او تخلف عن ازالة تلك المواد او طمر تلك الحفرة او تأمين الناس خطر السقوط او بعد سحبه منه يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات ويجوز للرئيس بعد انتهاء المدة المقررة ان يسمح او يطمر تلك الحفرة او الخندق وان يستوفي جميع النفقات من الشخص المتخلف :

المادة ١١ — ١ — يجوز للمجلس اذا رأى ان اي بناء او بئر او حفرة او اي مكان آخر يشكل خطراً على الجمهور لنقص في ترميمه او صيانته او تسيبته او لاي سبب آخر ان يرسل اخطاراً خطياً الى المالك ينذره بتصليحه او وقايته او اقامة سياج حوله في الحال بمنع الخطر الناشئ عنه .

٢ — كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به بالانذار المشار اليه يعاقب بغرامة لا تزيد عن الخمسة دنانير ويجوز للمجلس ان يقوم باصلاح او وقاية او اقامة سياج حوله وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في هذا السبيل من مالك تلك الابنية او البئر او الحفرة او المكان الاخر .

المادة ١٢ — ١ — كل من عطل أو شوه أو أزال سطح شارع من الشوارع او رصيفه او الحق به ضرراً او اجرى تغييرات فيه على اي وجه آخر دون ان يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من رئيس المجلس او من ينوبه بذلك يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ :

٢ — يجوز لرئيس المجلس او من ينوبه عنه بذلك صلاحية اصدار هذا التصريح الى أي شخص عقيدا بالشروط التي يستصوبها المجلس .

٣ — يجوز للمجلس أن يصالح ، طمخ أي شارع شوه على الوجه الآنف الذكر وبزبل الضرر اللاحق به كما يجوز له أن يستوفي جميع النفقات التي يتكبدها في ذلك السبيل من الشخص المسؤول .

المادة ١٣ — اذا لحق ضرر طارئ وغير مقصود بشارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع يجوز لرئيس المجلس او من ينوبه بذلك ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي قام بها انذاراً يكلفه به لاصلاح الضرر الذي لحق بالشارع واذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به في الانذار يجوز للمجلس ان يقرر اصلاح الضرر المتسبب عن الحفريات ويستوفي المصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض او المسبب للضرر :

المادة ١٤ — اذا وجد أن أي رصيف او قسم من رصيف يؤلف قسماً من شارع لم يسد سطحه ولم يرصف وتحفر اقنيتيه ومصارف فيه بصورة لا يرضى به مجلس البلدية يجوز للمجلس ان يرسل اخطاراً خطياً او ينشر اعلاناتاً في احدى الصحف المحلية الى الملاكين في ذلك الشارع او اي قسم منه يكلفهم فيه تسوية الرصيف ورصفه وحفر اقنية ومصاريف فيه خلال المدة التي تعين في الاخطار وبالصورة والمواد التي يبينها المجلس بناء على اقتراح المهندس المختص .

المادة ١٥ — اذا لم يشرع في العمل حسب المراسم المطلوبة خلال المدة المحددة في الاخطار والاعلان او شرع فيه ثم توقف لمدة تزيد عن شهر يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه اذا استوجب ذلك على نفقة الملاكين :

هكذا من أهل

المادة ١٦ — يدفع المالكون نفقات إنشاء الرصيف حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف بالنسبة التي يمينها مجلس البلدية وفي حالة تخلفهم عن الدفع تحصل منهم بالطريقة التي تحصل بها ضرائب ورسوم البلدية

المادة ١٧ — أ — ينبغي على كل شخص اذا رغب بانشاء رصيف او قسم من رصيف متاخم للملكه ضمن منطقة البلدية ان يقدم بطلب الى رئيس البلدية لمنحه رخصة بذلك وتتضمن الرخصة الشروط الواجب توفرها في ذلك الرصيف والمواد الواجب استعمالها .

ب — اذا خالف طالب الرخصة تعاليمات رئيس المجلس او قام بالعمل دون ترخيص يعاقب بالفرقة المنصوص عليها في قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ ويكلف بدفع النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل القيام بالعمل المعين في الرخصة .

المادة ١٨ — ١ — يمنع اي شخص ان يطرح او يضع اية قاذورات او مواد كريمة اخرى في اية طريق او ساحة ؛

٢ — ان يلقى اية نفايات او مياه قذرة او اشياء اخرى على اية طريق او ساحة على وجه يسبب ضررا لعابر السبيل

٣ — او يضع او يتسبب في وقوع اي مظلة او غطاء او شيء بارز آخر فوق اية طريق او على محاذاته الا اذا كان كل جزء من تلك المظلة او النخبة او الغطاء او الشيء الآخر مرتفعا بما لا يقل عن مترين ونصف .

٤ — ان يعد اية اسلاك او ما شابهها من الادوات فوق اية طريق او يتسبب في سدّها دون ان ينال تصريحا خطيا من رئيس المجلس .

٥ — ان يوقف اية سيارة او عربة او دراجة في الطريق مدة اطول من اللازم لوضع البضاعة فيها أو انزالها منها .

٦ — ان يحفر اية طريق او يتسبب باجراء حفريات فيها دون ان ينال تصريحا بذلك من رئيس المجلس ؛

٧ — ان يتخلف عن تسييج اية حفريات اجراها في الطريق او عن وضع نور بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتنبية المارة .

٨ — ان يتعرض لاية علامة من علامات البلدية او اعلان من اعلاناتها او مصباح من مصابيح الطرق او شجرة مفروسة على جانب اي طريق او يلحق ضررا بأي شيء من الاشياء التابعة للبلدية

الفصل الثاني

ال لوحات والاعلانات

المادة ١٩ — (١) — ابقاء للغاية المقصودة من هذا الفصل تشمل لفظة اعلان كل اعلان او صورة او نقش او رسم او تصنيف او صورة شمسية تعرض في اي مكان من الامكنة العامة على ورقة او خشبة او زجاج او معدن وكل شرط ميثاق يعرض في مكان عام خلاف الملهى العمومي المرخص حسب الاصول ويشمل الإعلان على الاعلام السينمائية .

(ب) وتعني لفظة (لوحة) يافطة او آرمة او كل اعلان يعرض على مسكن شخص او مكتب او محل عمل يتضمن اسم ذلك الشخص فقط او موضوع عمله او مهنته او حرفته التي يتعاطاها في ذلك المحل او بيان الغاية الاخرى التي يستعمل العقار من اجلها او اسم ذلك الشخص مع اي بيان او اعلان كهذا

(ج) تشمل عبارة (مكان عام) كل طريق او شارع او جادة او حديقة عامة او زقاق او ميدان او ممر عام او ممر خاص يملكه الجمهور وله حق السير فيه وكل موقع مشغول وتشمل ايضا كل جسر او رصيف او سياج او اي لوحة اعلانات او نشرات .

المادة ٢٠ — لا يجوز لاي شخص ان يضع لوحة على محل او ان يستقي اللوحة الموضوعة سابقا على عمله الا بعد الحصول على رخصة بذلك من رئيس البلدية .

المادة ٢١ — يجب على كل من يريد الحصول على رخصة لوحة او اعلان ان يقدم بذلك طلبا الى رئيس البلدية ويذكر بالطلب اسمه وعنوانه والمحل الذي يرغب وضع لوحته عليه وحجم اللوحة ونوع الاعلان ومضمونه ؛

المادة ٢٢ — يجوز لرئيس البلدية ان يمنح الرخصة او يرفض ذلك مع بيان الاسباب ؛

المادة ٢٣ — تجدد الرخصة في اول شهر نيسان وفي حالة عدم التجديد تنزع اللوحة ؛

المادة ٢٤ — تستوفي رسوم اللوحات والاعلانات سنويا من كافة المكلفين بها في المنطقة البلدية كما يلي :—

فلس	دينار
٢٥٠	—
٧٥٠	—
١٠٠٠	١
٥٥٠	—

عن كل لوحة لا يزيد طولها عن ٥٠ سم :

عن كل لوحة يزيد طولها عن ٥٠ سم ولا تتجاوز المتر الواحد :

عن كل لوحة يزيد طولها عن المتر الواحد .

عن كل اعلان منها كان نوعه :

المادة ٢٥ — تعفى من الرسوم الاعلانات الصادرة عن دائرة حكومية او جمعيات خيرية .

المادة ٢٦ — لا يجوز ان يكتب اي شيء على اللوحة او الاعلان الا باللغة العربية ويستثنى من ذلك اللوحات او الاعلانات المنشورة بتصريح خاص من رئيس البلدية مع بيان الاسباب .

الفصل الثالث

رسوم الملاهي والمقاهي والحانات

المادة ٢٧ — تستوفي رسوم الملاهي والمقاهي والحانات سنويا من كافة المكلفين بها في منطقة بلدية السلط بحسب الترتيب التالي : —

أ — دور السينما	فلس	دينار
درجة اولى	٢٤	—
الدرجة الثانية	١٢	—

ب - المقاهي

فلس	دينار	
٠٠٠	٣	درجة أولى
٠٠٠	٢	درجة ثانية
٠٠٠	١	درجة ثالثة

ج - الحانات ودكاكين المشروبات

فلس	دينار	
٠٠٠	١٢	الحانات التي تباع بالقدح للزائرين :
٠٠٠	٦	الدكاكين التي تباع بالقارورة للمشترين :

الفصل الرابع

ذبح الحيوانات

المادة ٢٨ - في هذا الفصل تعني لفظة (الذبيحة) جثة الحيوان وتشمل اي جزء منها او اللحم او العظام او الجلد او اي جزء آخر من الحيوان ، وتعني لفظة (حظيرة) المكان المخصص في المسلخ لحفظ حيوانات الذبح قبل ذبحها :

وتعني لفظة (المسلخ) مسلخ بلدية السلط :

وتعني لفظة (الطبيب البيطري) الطبيب او الموظف الذي تعينه الحكومة لهذه الغاية :

المادة ٢٩ - لا يجوز لاي شخص ان يذبح حيوانا ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ البلدي المخصص لهذا الغرض :

المادة ٣٠ - لا يجوز لاي جزار او اي شخص اخر ليس موظفا او مستخدما لدى المجلس البلدي ان يقوم بذبح الحيوانات او ساقها في المسلخ او يدخل المسلخ مالم يكن حاملا لرخصة او تصريح بذلك من رئيس البلدية

المادة ٣١ - تقدم الطلبات للحصول على رخصة لذبح الحيوانات او مسلخ الذبائح في المسلخ او لتجديد الرخصة والتصريح الى رئيس البلدية :

المادة ٣٢ - ينتهي العمل بالرخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار الذي يلي تاريخ صدورها ويقضي تقديم طلبات تجديدها قبل انتهاء العمل بها بمدة شهر على الاقل :

المادة ٣٣ - لا تصدر رخصة الى اي طالب الا بعد حصوله على شهادة من طبيب الصحة المركزي تشهد بسلامته من الامراض المعدية او السارية .

المادة ٣٤ - يدفع لمستوفى البلدية رسم سنوي مقداره مائتان وخمسون فلسا عن كل رخصة تصدر بمقتضى المواد السابقة

المادة ٣٥ - يجوز للمجلس البلدي بناء على تقرير الطبيب البيطري او طبيب الصحة او موظف البلدية في المسلخ ان يوقف العمل بابة رخصة او ان يلغىها في الحالات التالية :

(أ) اذا رفض حاملها او اعمل القيام باي عمل من الاعمال التي يترتب عليه القيام بها بمقتضى نظام المسلخ او بمقتضى اي تعديل له او اية احكام اخرى اضيفت اليه او

(ب) اذا افاق او عرقل او رفض اطاعة اي امر اصدره الطبيب البيطري او طبيب الصحة او اي موظف من موظفي البلدية المفوض حسب الاصول او

(ج) اذا اصيب بمرض معد او سار اثناء مدة العمل بالرخصة التي يحملها او

(د) اذا سبب عن قصد ضررا بالمسلخ او باجهزته او اخل بنظام المسلخ :

المادة ٣٦ - يحق لكل شخص اوقف العمل برخصته او الغيت رخصته ان يعترض على قرار الرئيس الى المجلس البلدي الذي ينظر في الاعتراض ويكون قراره قطعيا .

المادة ٣٧ - لا يجوز ادخال الحيوانات من الخارج الى المسلخ الا بعد ان يكون قد عاينها الطبيب البيطري او الموظف المختص ثم تدخل حظيرة المسلخ .

المادة ٣٨ - لا يجوز نفخ الذبائح بالفم بل يجب نفخها بمنفاخ البلدية .

المادة ٣٩ - لا يجوز نقل الذبائح او اي جزء من اجزائها من المسلخ قبل فحصها النهائي ودفعها بخاتم البلدية .

المادة ٤٠ - لا يجوز لاستورد اللحوم الطازجة الواردة من خارج منطقة بلدية السلط ان يتصرف بها قبل عرضها على الطبيب او الموظف البلدي المختص للتثبت من صلاحيتها وختمها بخاتم البلدية .

المادة ٤١ - أ - يستوفي مجلس بلدية السلط الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية وعن التي ترد اليه بهدف المعالجة او مدبوحة وتباع في الاسواق المحلية حسب الترتيب التالي : -

فلس	دينار	
٨٠		عن كل رأس من الضأن او الماعز الكبير .
٤٠		عن كل رأس من الحمل او الجدي لا يتجاوز السنة من العمر .
٦٠٠		عن كل رأس من البقر :
٤٠٠		عن كل رأس من العجل او الخنزير او صغار الابل التي لا يتجاوز عمرها السنة :
٨٠٠		عن كل رأس من الجمال او الجواميس :

ب - يستوفي عن الحيوانات التي يتم نفخها في المسلخ كما يلي : -

للس	
٣٠	عن كل رأس من الابل والبقر الكبير والصغير :
١٥	عن كل رأس من الضأن والماعز .
١٥	عن كل رأس من الحملان والجديان .

هكذا من أهل

ج - يستوفي عن كل رأس يذبح في المسلخ البلدي من المواشي والحيوانات بصورة مطلقة (٥ فلس)
باسم رخصة دفعة :

الفصل الخامس

رسوم بيع الحيوانات

المادة ٤٢ - يعين المجلس البلدي بقرار منه السوق العام الذي يخصص لبيع الحيوانات :

المادة ٤٣ - تستوفي البلدية من المشتري رسوما مقدارها اثنان بالمئة من قيمة ثمن كل حيوان يباع في المنطقة البلدية من ضأن وماعز وجمال وابقار وخيل وبغال وأبل وجاموس الصغير منها والكبير .

المادة ٤٤ - لدى مبادلة حيوان باخر من نفس النوع يستوفي نفس الرسم المعين بمقتضى هذا النظام من القرابين بالنسبة لقيمة الحيوانات المقدرة .

الفصل السادس

الاشراف على الباعة المتجولين

المادة ٤٥ - تعني عبارة (بائع متجول) اي شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة أو سلعة أو سلع أو مواد تجارية أو يتعاطى حرفة يدوية أو يعرض مصنوعات اليدوية للبيع في أي شارع أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت ويشمل كل شخص يتجول من مكان إلى آخر أو إلى بيوت الناس حاملا السلع والبضائع أو المواد التجارية للبيع أو تعرضها للبيع أو يتعاطى حرفة يدوية أو يعرض مصنوعات للبيع :

المادة ٤٦ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الاجلدية وحرفة الاختام والتصوير وبيع الصحف أو بيع السلع والبضائع بالتجول والمناداة ضمن منطقة البلدية الا اذا كان حائزا على رخصة تجيز له ذلك صادرة من البلدية بمقتضى هذا النظام :

المادة ٤٧ - يجوز لرئيس البلدية أن يعين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة أن يتعاطى حرفته بمقتضاها :

المادة ٤٨ - يعمل بالرخصة اعتبارا من تاريخ صدور ها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يليه .

المادة ٤٩ - يستوفي المجلس البلدي رسوم الرخص المبينة أدناه :-

فلس	دينار
٢٥٠	رخصة مسح الاجلدية :
٢٥٠	رخصة حافر الاختام :
١٠٠	رخصة المصور :
٢٥٠	رخصة غاسل الاثلام :
٥٠٠	رخصة بائع الصحف :
٥٠٠	رخصة البائع المتجول :

الفصل السابع

رسوم البسطات والمظلات

المادة ٥٠ - لا يجوز لأي شخص أن يعرض سلعته على بسطة أو تحت مظلة إلا بموجب تصريح من المجلس البلدي وفي المكان الذي يوافق عليه المجلس بقرار منه :

المادة ٥١ - يعمل بالرخصة من تاريخ صدورها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ صدورها

المادة ٥٢ - يحظر على أي بائع أن يضع عربته أو بسطته أو مظلته في أي مكان من الشارع بصورة يعرقل معها حركة السير .

المادة ٥٣ - يجوز لرئيس البلدية أو أي مأمور من مأموري الشرطة أو أي موظف من موظفي البلدية المختصة أن ينقل اية عربة نقل أو بسطة أو مظلة تكون موضوعة في أي مكان خلافا لاحكام هذا النظام :

المادة ٥٤ - يستوفي المجلس البلدي دينارا واحدا رسما سنويا عن البسطات المتنقلة وعربات البيع :

المادة ٥٥ - يستوفي المجلس البلدي عن كل متر مربع من البسطات الثابتة دينارا واحدا

المادة ٥٦ - تعتبر المظلات في مدينة الساط على ثلاث درجات وتصنف بقرار من المجلس البلدي ويستوفي عن كل منها رسما سنويا بالنسب التالية :-

فلس	دينار
١٠٠	الدرجة الاولى :
١٠٠	الدرجة الثانية .
٥٠٠	الدرجة الثالثة :

الفصل الثامن

رسوم القباب

المادة ٥٧ - كل ما يباع بالجملة أو بالفرق خارج الدكاكين والمستودعات من المواد التالية يجب أن يؤزن بثمان البلدية ويستوفي عنه من البائع واحد بالمئة من بدل المبيع :

أ - الحبوب ، والقطاني جب ومجروش وهي القمح والشعير والذرة والكرسة والسمن والحمص ، والفول ، والبرغل ، والفريكه ، والبقين :

ب - السيرج والطحينة المصنوعة محليا والسمن الطازج والسمن الحيواني والزيت الزيتون والدبس ، والزيتون الحب والجبن والجبن والصابون وعصير البندورة والملح والثوم والبصل واليابس والبطاطا والدخان المشوي :

ج - جميع المحروقات من الخشب والفحم والكلس والخشب والعقيد :

هكذا من أهل

المادة ٥٨ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع اية مادة من المواد المذكورة في هذا الفصل الا في السوق المخصص لهذه الغاية من قبل البلدية :

الفصل التاسع

رسوم الاوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ٥٩ - لا يجوز لأي بائع ان يستعمل اية اوزان او مقاييس او مكاييل الا الاوزان والمقاييس والمكاييل المنصوص عليها في القانون وبعد دفعها من البلدية :

المادة ٦٠ - تستوفي البلدية لمرة واحدة مئة فلس رسم دفعة من كافة البائعين بالميزان والمقاييس والكيل في المنطقة البلدية :

المادة ٦١ - تستوفي البلدية خمسين فلسا رسوم معاينة سنويا عن كل قطعة من الموازين والمقاييس والمكاييل وتوابعها :

الفصل العاشر

رسوم بيع الخضار والفواكه

المادة ٦٢ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او المفرق الفواكه والخضار الجافة والطازجة والحلب في اي مكان ضمن منطقة البلدية الا في السوق المخصص لهذه الغاية من قبل المجلس البلدي :

المادة ٦٣ - يستوفي مجلس بلدية الساط من المشتري عما يباع او يجلب للبيع من الخضار والفواكه الطازجة في السوق المذكور رسم قدره ثلاثة في المئة من بدل البيع شريطة ان لا يستوفي هذا الرسم من نفس المواد الا مرة واحدة :

المادة ٦٤ - يستوفي مجلس بلدية الساط نصف الرسم المذكور اعلاه من البائع عما يعرض للبيع ولم يبيع من الخضار والفواكه الطازجة في السوق :

الفصل الحادي عشر

احكام متفرقة

المادة ٦٥ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ :

المادة ٦٦ - يُلغى أي نظام سابق يتعلق ببلدية الساط الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام :

١٩٥٦/٩/٤

الحسين بن طهول	بشاره غصيب	عمر مطر	الحسين بن طهول
مجلس التوتونجي	وزير المالية والزراعة	وزير الداخلية والدفاع	ابراهيم ماشم
وزير الصحة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والمالية	وزير الاشغال العامة	انور النشاشيبي

في (حسين الدول سكر) المحكمة للدولية (الطبعة)

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٨/٣٠ بأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام ترخيص سلاخي الذبائح لبلدية جرش

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات

رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ترخيص سلاخي الذبائح لسنة ١٩٥٦) ويعمل به ضمن حدود بلدية جرش من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لا يجوز لأي كان مباشرة سلخ الذبائح في مسلخ بلدية جرش ما لم يكن قد حصل على رخصة سلخة من المجلس البلدي :

المادة ٣ - لا تمنح الرخصة الى الطالب الا اذا كان بالغاً من العمر (١٨) سنة وثبتت لياقته طبياً ونجح في اختبار على تجريبه لجنة تشكل من عضو تعينه وزارة الاقتصاد وعضو يعينه المجلس البلدي المختص وطبيب بيطري يعينه وزير الزراعة ويكون اجتماع اللجنة بدعوة من رئيس البلدية لاختبار طلاب الرخص مرة كل عام على ان يعلن يوم الاختبار بلصق اعلان على باب المسلخ وكذلك ينشر في احدى الجرائد المحلية بشرط ان يتم ذلك قبل الموعد المحدد للاختبار بأسبوعين على الأقل ويشترط لنجاح الطالب ان لا تستغرق معه

هكذا من أهل

عملية السليخ أكثر من الوقت المناسب الذي تعينه اللجنة الفاحصة وأن يعتبر الجلد الناتج عن عمله من الدرجة الأولى طبقاً للمادة الثامنة من هذا النظام :

المادة ٤ - يجب على طالب الرخصة أن يقدم طلباً ملصقاً عليه طوابع إيرادات بقيمة ثلاثين فلساً إلى المجلس البلدي المختص وقبل موعد انعقاد الامتحان بثلاثة أيام على الأقل مبيناً فيه اسم طالب الرخصة ولقبه وسنه وصناعته وجنسيته ومحل إقامته :

المادة ٥ - تعطى الرخص مقابل دفع رسم وقدره دينار واحد ويعمل بها لمدة سنة واحدة من تاريخ إصدارها .

المادة ٦ - تعطى للمال ومساعد السليخين إذا ثبتت لياقتهم طبيارخصاً خاصة بالدخول إلى السليخ مقابل (٥٠٠) فلساً للرخصة ويعمل بها لمدة سنة من تاريخ إصدارها .

المادة ٧ - لا يجوز لأي شخص غير السليخ الرخص أن يسليخ أو يقوم بفعل الجلد عن الذبيح كما لا يجوز لأي كان أن يتتزع أجزاء من التسليخ الخلوي الملائق للجلد .

المادة ٨ - عقب عملية السليخ تعين الجلود من قبل مفتشي اللحوم فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام وتصنف الجلود حسب الدرجات التالية :

١ - جلود الدرجة الأولى وهي التي تتوفر فيها الصفات التالية :

أن يكون الجلد خالياً من الشطب والشروخ وتعاريج السكين والقطوع ما عدا الاعراف من عند الأرجل حيث يسمح بقطع صغير لا يزيد طوله على (٥) سنتيمتر تبدأ على بعد (٥) سنتيمتر من طرف الجلد :

٢ - جلود الدرجة الثانية وهي التي تتوفر فيها الصفات التالية :

أن يكون الجلد خالياً من الشطب والشروخ وتعاريج السكين ويسمح بوجود قطع أو اثنين في الجلد لا يزيد طوله عن (٥) سنتيمتر بخلاف القطوع التي بالأطراف :

٣ - جلود الدرجة الثالثة وهي التي لا تتوفر فيها صفات جلود الدرجتين الأولى والثانية .

المادة ٩ - إذا اعتبر أكثر من جلد واحد من الدرجة الثالثة طبقاً لعملية تصنيف الجلود المبينة في المادة الثامنة من هذا النظام يجوز للمجلس البلدي المختص بناء على توصية مفتش لحوم المجلس البلدي المذكور أو بناء على طلب ممثل وزارة الاقتصاد وقف السليخ عن العمل مدة لا تزيد على أسبوع في المخالفة الأولى هذا مع مراعاة عدد الجلود التي قام بسليخها في نفس اليوم من توقيع العقوبة فإذا وقعت منه مخالفة ثانية في خلال شهر من تاريخ المخالفة الأولى جاز وقفه مدة لا تزيد على الأسبوعين وإذا وقعت منه مخالفة ثالثة في خلال نفس المدة جاز سحب رخصته بأمر من المجلس البلدي المختص ،

المادة ١٠ - كل من :

(أ) بإشرافه سليخ الجلود ولم يكن مرخصاً بذلك أو

(ب) فصل الجلد عن الذبيح بالسكين أو بأية آلة أخرى ولم يكن سليخاً مرخصاً أو

(ج) التزع أجزاء من الجلد الملائق للجلد أو

(د) دخل بدون تصريح إلى محلات السليخ أثناء قيام السليخين بعملهم يعاقب بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وإذا ارتكب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة ثانية قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الحكم عليه في مخالفة مماثلة يجوز للمجلس البلدي المختص أن يوقفه عن العمل لمدة شهر وإذا ارتكب مخالفة ثالثة قبل مضي سنة من تاريخ الحكم عليه في المخالفة الأولى فيجوز للمجلس البلدي المذكور أن يسحب الرخصة منه نهائياً ،

المادة ١١ - إذا وقعت من مساعد السليخ أو السليخ أو العامل مخالفة لحكم المادة العاشرة جاز للمجلس البلدي المختص وقفه عن العمل مدة لا تزيد عن أسبوع وإذا تكررت المخالفة يجوز للمجلس البلدي المختص سحب رخصته .

المادة ١٢ - على مفتش اللحوم في مسلخ البلدية أن يقوم بمراقبة عملية السليخ بموجب أحكام مواد هذا النظام .

المادة ١٣ - يأتي هذا النظام أي نظام تعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام :

١٩٥٦/٩/٢

الحسين بن طهري

جميل التوتونجي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	بشاره غصيب وزير المالية والزراعة	عمر مطر وزير الداخلية والدفاع	إبراهيم هاشم رئيس الوزراء
أنور النشاشيبي وزير الأشغال العامة	(٠٠٠) وزير الخارجية والمالية	مهمان داود وزير الإنشاء والتعمير والمواصلات	سعيد علاء الدين وزير الاقتصاد الوطني والثروة والتعليم

فخري الحسيني للسلطة المركزية للدراسات والبحوث

بمقتضى المادة (٤١) (ب) و (ج) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧ تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام بلدية النعمية

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات

رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام بلدية النعمية لسنة ١٩٥٦ ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

رسوم الملهي العامة

المادة ٢ — تعني لفظة (ملهى) كل مكان يقع ضمن منطقة بلدية النعجة يجري به اللهو ويباح للجمهور حضوره مقابل دفع اي مبلغ من المال وتشمل التمثيل المسرحي وعروض الصور المتحركة (السينما) واللعبة المنوع (السيرك) والحفلات الموسيقية والرقص وسباق الخيل وكل نوع من الالعاب من شأنه ان يدر دخلا مالياً على صاحبه ويستثنى من ذلك المحاضرات من اي نوع كانت والتي تعرض لغايات علمية :

المادة ٣ — تستوفي البلدية رسماً قدره عشرة فلس عن كل تذكرة لدخول دور السينما او الملاهي او المراقص او الملاعب او التمثيل ، اما الملاهي المتجولة فيستوفي عنها رسم قدره (٢٥٠) فلساً عن كل يوم ويجب في جميع الاحوال ان تغلق ابواب هذه الملاهي في تمام الساعة الثانية عشرة ليلاً .

الفصل الثاني

رسوم الذبجية

المادة ٤ — تستوفي البلدية عن الحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية او في مساكنها بقصد البيع الرسوم التالية :

فلس	
١٠٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز .
٥٥٠	عن كل رأس من الحمل او الجدي :
٤٠٠	عن كل رأس من الجمال او الخنزير :
٦٠٠	عن كل رأس من البقر :
٨٠٠	عن كل رأس من الجمال او الجواميس .
٥٠٠	عن كل رأس من صغار الجمل او الجواميس :

الفصل الثالث

رسوم بيع الحيوانات

المادة ٥ — تستوفي البلدية من المشتري الرسوم التالية عن الحيوانات التي تباع في الأسواق العامة او في اي مكان آخر ضمن المنطقة البلدية :

فلس	
٤٠	عن كل رأس من الماعز والضأن :
٢٥	عن كل رأس من صغار الماعز والضأن :
١٠٠	عن كل رأس من البهائم :
٢٥٠	عن كل رأس من الخيل والبقر والبعال والابل :
١٥٠	عن كل رأس من صغار الخيل والبقر والبعال والابل :

الفصل الرابع

الاوراق والاعلانات

المادة ٦ — ابقاء لغاية المقصودة من هذا الفصل

أ — تعني لفظة (لوحة) كل اعلان يعرض على مسكن شخص او محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص او نوع العمل او المهنة او الحرفة التي يتعاطاها ويشمل اية اشارة او كتابة تكتب على لوحة او تنقش على حجر :

ب — وتشمل لفظة (اعلانات) كل اعلان يكتب على جدار او على ورقة او ورق مقوى او خشب او زجاج او معدن يعرض على مسكن شخص او مكتبه او محله ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط او نوع العمل او المهنة التي يتعاطاها .

المادة ٧ — تستوفي الرسوم التالية عن اللوحات والاعلانات :

فلس	دينار	
٥٠٠		عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طوله عن (٥٠) سم :
٧٥٠		عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طوله عن (٧٥) سم .
١٠٠٠	١	عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طوله عن متر واحد :

وتستوفي الزيادة عن المتر بحسب هذه التعريفة .

الفصل الخامس

البساطات والمظلات

المادة ٨ — تستوفي الرسوم التالية سنوياً عن البساطات والمظلات المصروح باقامتها امام الحوانيت والميادين والساحات والاماكن العامة ضمن المنطقة البلدية :

(٥٠٠) فلس عن كل متر مربع او جزء منه على ان لا يقل حجم المظلة او البسطة عن مترين .

الفصل السادس

الباعة المتجولون

المادة ٩ — يستوفي رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس من الباعة المتجولين الذين يستعملون بهيمة او عربة يد و (٢٥٠) فلساً من الذين لا يستعملون عربة يد او بهيمة :

الفصل السابع

رسوم الاوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ١٠ - على جميع الباعة بالموازين والمكاييل والمقاييس ان يدمغوا موازينهم او مكاييلهم او مقاييسهم بعمرة البلدية ويستوفي مقابل هذا الدمغ الرسوم التالية :

فلس	
٨٠	رسم دمغة عن كل قطعة .
٣٠	رسم معاينة عن كل قطعة .

الفصل الثامن

رسوم القبان

المادة ١ - يستوفي رسم قبان مما يباع في الاسواق العامة من المواد التالية خارج المخازن والحوانيت ضمن المنطقة البلدية بالنسب التالية :

فلس	
١٠	عن كل (٥٠) كيلوغرام من الحبوب او اي جزء منها .
٥٠	عن كل (٢٥٠) كيلوغرام من البصل .
٢٠٠	عن كل سيارة ملح او كلس :
٢٠	عن كل حمل بهيم من الحظيب :
١٠	عن كل رطل صوف او شعر ماعز :
١٠	عن كل جلد من جاود الضأن والماعز :
٤٠	عن كل جلد من جاود البقر والجمال والجمالوس .
٥٠	عن كل حمل بهيم من حب الزيتون .
٢٠٠	عن كل قنطار من الفحم
٢٥٠	عن كل قنطار من الجلود والدمج والبقاوي :
٥٠	عن كل حمل من اللبن والكلس :
٥٠	عن كل حمل بهيم من الالبان :
١٠	عن كل (٣) كيلوات من بقاوي :
٥	عن كل (٣) كيلوات زيت زيتون :
٥٠	عن كل حمل بهيم من الزيت او اللبن المحمض :

الفصل التاسع

رسوم الخضار والفواكه

المادة ١٢ - يستوفي عن الخضار والفواكه الطازجة التي تعرض للبيع ضمن منطقة بلدية النعيمة الرسوم التالية :

فلس	
٩٠	عن كل (٢٥٠) كيلوغراما من الانماج الحمضية (قنطار)
٩٠	عن كل (٢٥٠) كيلوغراما من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها :
١٠٠	عن كل حمل من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها .
٦٠	عن كل حمل من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها .
٢٠	عن كل سلة كبيرة لا يزيد وزنها عن (١٥) كغم :
١٠	عن كل سلة صغيرة لا يزيد وزنها عن (١٠) كغم :

الفصل العاشر

احكام متفرقة

المادة ١٣ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ .

المادة ١٤ - يلغى اي نظام سابق يتعلق ببلدية النعيمة الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام :

١٩٥٦/٩/٢

الحين بن طرول

جميل التوتونجي	بشاره غصيب	عمر مطر	ابراهيم هاشم
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير المالية والزراعة	وزير الداخلية والدفاع	رئيس الوزراء
انور النشاشيبي	(: : :)	سمعان داود	سعيد علاء الدين
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية والعدل	وزير الانشاء والتعمير والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني التربية والتعاليم

هكذا من المأهل

قانون البلدية لسنة ١٩٥٦

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٨/١٩٥٦
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام بلدية بيت لحم

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام بلدية بيت لحم لسنة ١٩٥٦ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للنفقات والمصاريف التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دل ذلك القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة (المجلس) وعبارة (مجلس البلدية) مجلس بلدية بيت لحم وتعني عبارة (هيئة البلدية) هيئة بلدية بيت لحم ، وتنصرف عبارة (منطقة البلدية) الى منطقة بلدية بيت لحم .

الفصل الاول

انشاء الشوارع

المادة ٣ - في هذا الفصل من النظام تشمل لفظة (الشارع) كل طريق او ذقاق او ممر او ممشى او درب او ساحة يملك الجمهور حق السير فيها وتشمل الطريق المخصصة والطريق الكائنة فوق اي حصر عمومي وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والحدائق الواقعة على جانبي اي شارع كهذا قسما من ذلك الشارع :

وتعني (عبارة انشاء الشارع) حفر ارض الشارع وتعبئة الجسور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق فيه لتصرف مياهه السطحية وتشمل ايضا الاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء او تسيير الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بآية اشغال في الملك المتاخم للشارع وتعتبر ضرورية لانشاء الشارع ، كما تشمل اي توسيع يجري في جانبي الشارع بنقض النظر عن مساحة التوسيع :

وتعني لفظة المالك الشخص الذي يقاضى بذلك ايجار او ريع اي عقار في احوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك العقار او وكيل المالك سواء كان هو المتصرف بذلك العقار او كان العقار مسجلا باسمه ، ام لم يكن :

وتعني لفظة (المقار) الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة ام مخالية ، مبنيا عليها ام غير مبني خامة ام خامة مختلفة بها بمقتضى صلاحية قانونية ام غير مختلفة بها

المادة ٤ - يجوز لمجلس البلدية اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب يقدمه اليه الذين يملكون القسم الاكبر من المقار الواقعة على جانب اي شارع من الشوارع ضمن منطقة البلدية ان يعلن ذلك الشارع شارعاً عمومياً بموافقة متصرف اللواء الخطة ومن ثم يجوز لمجلس البلدية ان يقرر تبديد ذلك الشارع على الوجه الذي يعينه :

المادة ٥ - عندما يتخذ مجلس البلدية انشاء شارع عمومي على الوجه المذكور انفاً يبلغ قراره الى اصحاب المقار الواقعة على ذلك الشارع او ان يكلفهم بدفع النفقات جميعها .

المادة ٦ - يترتب على اصحاب الاملاك الواقعة على اي شارع عمومي انشاء بمقتضى هذا الفصل من النظام ان يدفعوا الى مجلس البلدية النسبة المئوية من النفقات التي يمينها المجلس بمقتضى المادة الخامسة من هذا النظام ، وتوزع تلك النفقات فيما بينهم بالنسبة الى طول واجهات عقاراتهم الواقعة على الشارع وفقاً للتخمين الذي يجريه مجلس البلدية او المأمور الموض منه حسب الاصول .

ان النفقات الموزعة على الوجه الانف الذكر لا تشمل النفقات التي تصرف على انشاء او تقييد الجدران الواقية او جدران الحدود ، او على الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع التي تعد بر ضرورية لانشائه :

يستوفي مجلس البلدية نفقات الاشغال المذكورة جميعها من صاحب او اصحاب الابنية او الاراضي التي تشمل على الجدران او التي اجريت فيها تلك الاشغال .

المادة ٧ - تحصل النفقات التي يتكبدها مجلس البلدية بمقتضى هذا الفصل من النظام بالطريقة التي تحصل فيها الضرائب والعوائد المستحقة له .

المادة ٨ - اذا اريد تبليغ اخطار او اشعار او مستند بمقتضى هذا الفصل من النظام الى مالك عقار او ارض ، او تلك الارض مملوكة بصورة مشتركة ، وكان اسم واحد او اكثر من هؤلاء الشركاء غير معروف ، يبلغ الاخطار او الاشعار الى الشركاء المعروفين ، ويجوز للمجلس بعد ذلك ان ينشر اعلاناً في احدى الجرائد المنتشرة في بيت لحم ، يكلف فيه من يدعي باي حق في العقار او الارض بصفته شريكاً في الملكية ، بان يراعي الشروط المدرجة في ذلك الاعلان خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، وعند انتهاء تلك المدة يعتبر ان الاعلان قد بلغ تبليغاً قانونياً الى جميع المالكين الشركاء في ملكية العقار او الارض :

الفصل الثاني

صيانة الشوارع

المادة ٩ - في هذا الفصل من النظام :

١ - تشمل لفظة شارع كل طريق او ساحة او ممر يملك الجمهور حق السير فيه نافداً كان ام غير نافذ وكذلك كل طريق او ممر يستعمل سبيلاً للوصول الى دارين او اكثر ، او انشأ بقصد استعماله لمدة الغاية سواء كان للجمهور حق السير فيه ام لم يكن ، وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والحدائق الواقعة على جانبي اي شارع قسماً من ذلك الشارع .

ب - يعتبر الشخص انه ارتكب فعلاً من الافعال ، اذا كان قد اتى ذلك الفعل بنفسه او بواسطة خادمه او وكيله ، او اذا كان اذن لشخص في اتيانه ، سواء كان ذلك الشخص مستخدماً لديه ام لم يكن :

المادة ١٠ - ١ - كل من :

أ - بنى او انشأ او اقام او ابقى حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق آخر في اي شارع او في اي قسم منه ، او

ب - غطى او اعاق مجرى مكشوقا او ممرقا او قناة واقعة على جانب اي شارع عام ، او

ج - وضع صندوقا او طردا او بالة او بضائع او اية مادة اخرى في اي شارع او تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف او تأخرهم عن القيام به ، او تعطل او تعوق حركة السير في الشارع وقتا اطول مما هو ضروري بالتقدير المعقول لتحميل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او انزاحها يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وبغرامة اضافية لا تزيد على دينارين من كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطارا كتابيا بذلك من رئيس المجلس او من ينوبه بذلك او بعد الادانة .

٢ - اذا ظهر في اية حال من الاحوال ان صندوقا او طردا (بالة) او بضائع او اية مادة اخرى قد نقلت من بناية او ارض ووضعت في شارع عام خلافا لهذه المادة ، يعتبر مشغل تلك البناية او الارض انه هو الذي ارتكب المخالفة ، الى ان يقيم الدليل على ذلك .

٣ - يجوز للمجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول ان يعيد امر الى الشخص الذي اقام او وضع اي عائق من هذه العوائق في الشارع العام يكلفه فيه بازالته ، او ان يتخذ التدابير لازمة ذلك العائق ، وان يحصل جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في سبيل ذلك من الشخص المسؤول

٤ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة في اي شارع ابان الاحياء والاحتفالات .

المادة ١١ - ١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اي مادة من مواد البناء في اي شارع او ان يحفر حفرة او اخدودا فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس او من المأمور المفوض منه حسب الاصول ، ويتبني ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجبة مراعاتها في وضع تلك الحفرة او الاخدود (الخندق) مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح :

٢ - اذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما ، وجب عليه ان يقيم سياجا واقيا حول المواد والحفرة او الاخدود على نفقته الخاصة وان يبقى ذلك السياج قائما الى ان يرتفع تلك المواد من الشارع او تظلم الحفرة او الاخدود او يؤمن النافس مما ينشأ عن ذلك من خطر على وجه يرضى به المجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول ، ويترتب على ذلك الشخص ايضا ان يضع حول ما ذكره في المادة ١١ - ١ - خلال الليل بصورة ترضي المجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول ويجوز للمجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول ان يسترد التصريح اذا ثبت لديه وجود اسباب استثنائية تبرز ذلك

٣ - كل من وضع موادا او حفر حفرة او اخدودا دون ان يحصل على تصريح بذلك او تخلف عن اقامة سياج او عن وضع نور حول المواد او الاخدود او عن نقل المواد او طم الحفرة او الاخدود او تأمين الناس من خطرهما بوجه اخر بالصورة المذكورة انفا على نفقته ، بعد انتهاء مدة التصريح او بعد سحبه منه ، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير اردنية وبغرامة اخرى لا تزيد على دينارين عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ، بعد مضي اربعة وعشرين ساعة على تبليغه اخطارا خطيا بذلك من المجلس او من المأمور المفوض منه حسب الاصول ، ويجوز للمجلس بعد انتهاء هذه الاربعة والعشرين ساعة المذكورة ان يضع سياجا او نورا حول تلك المواد او الحفرة او الاخدود او ان يطم تلك الحفرة او الاخدود ثم يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في سبيل ذلك من الشخص المتخلف .

المادة ١٢ - ١ - اذا كان من رأى المجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول ان بناء او حفرة او بئر او اي مكان اخر في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه الترميم الكافي او لوجود نقص في صيانته او تسيجه او لاي سبب اخر يرسل المجلس اخطارا خطيا الى مالكه يكلفه فيه بتصلحه او وقايته او اقامة سياج حوله في الحال ، على وجه يزيل الخطر الناشئ عنه .

٢ - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به بالاخطار الانف الذكر ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير ، ويجوز للمجلس ان يقوم بالاصلاح او ان يجري الاشغال اللازمة للوقاية او ان ينشيء السياج ، ثم يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في سبيل ذلك من مالك تلك الابنية او البئر او الحفرة او المكان الاخر :

المادة ١٣ - ١ - كل من عطل او ازال او شوه سطح شارع من الشوارع او رصيفه او الحق به ضررا او اجرى تغييرا فيه على اي وجه اخر دون ان يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من المجلس او من المأمور المفوض منه حسب الاصول ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير اردنية .

٢ - يحول المجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول صلاحية اصدار هذا التصريح الى اي شخص وفقا للشروط التي يستصوب فرضها المجلس او المأمور المذكور .

٣ - يجوز للمجلس ان يعمر سطح او رصيف اي شارع شوه على الوجه الانف الذكر وان يصلح الضرر الناشئ واللاحق به كما يجوز له ان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من الشخص المتخلف .

المادة ١٤ - ١ - اذا الحق بشارع من الشوارع العامة او باي قسم منه ، ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له او كنتيجة لتلك الحفريات يجوز للمجلس ان يصلح ذلك الضرر وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات .

٢ - يجوز للمجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول ، ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي اجراها ، اخطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع واذا تخلف ذلك عن القيام بما كلف به بالاخطار يجوز للمجلس ان يصلح ذلك الضرر وان يستوفي المصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض ، او ممن سبب الضرر .

هكذا من أهل

الفصل الثالث

الأرصعة

المادة ١٥ - إيفاء للغاية المقصودة من هذا الفصل من النظام

- ١ - يعتبر (الرصيف) شاهلا تلك المساحة من الشارع الواقعة بين حدة الشارع وحد طريق السيارات والعربات او ما يخصه قسم الهندسة في البلدية كرصيف متناحبة مساحته مع المساحة العامة للشارع الذي يقع الرصيف عليه بما في ذلك حجارة الشك والقناة الكائنة بين تلك المساحة وحد طريق العربات.
- ب - وتشمل لفظة (الشارع) كل طريق او ساحة او ممر او درب يملك الجمهور حق السير فيه نائلا كان ام غير نافل ، وكذلك طريق او ممر يستعمل للوصول الى دارين او اكثر او انشء بقصد استعماله لهذه الغاية ، سواء كان للجمهور حق السير فيه ام لم يكن :

المادة ١٦ - اذا وجد رصيف او قسم منه يؤلف قسما من شارع لم يسو سطحه ولم يرصف او تحفر اقنية ومجار فيه حسب ما يراه المجلس مناسبا فيجوز للمجلس ان يرسل اخطارا كتابيا الى اصحاب العقارات والاراضي المتاخمة له يكلفهم فيه بتسوية الرصيف ورصفه وجفر اقنية ومجار فيه ، خلال المدة التي تمعين في الاخطار ، وبالصورة والشروط التي يعينها المجلس :

المادة ١٧ - اذا لم يشرع في العمل خلال المدة المدة في الاخطار ، واذا شرع فيه ثم اؤلف مدة تتجاوز اربعة عشر يوما ، يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه ، اذا لم تصوب ذلك ، ويعاقب المالك المتخلف لدى ادائه بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير ويكلف ايضا بدفع المصاريف التي افقها المجلس :

المادة ١٨ - يدفع المالكون كافة انشاء الرصيف ، على اساس طول عقار كل منهم المتناخم للشارع بالنسبة التي بينها المجلس فاذا تخلفوا عن دفعها تستوفى منهم بالطريقة التي تستوفى بها الضرائب او الوالد المستحق للمجلس

المادة ١٩ - يكون عرض طريق العربات في كل شارع بالقدر الذي يعينه المجلس :

المادة ٢٠ - ١ - اذا رغب شخص في انشاء رصيف او قسم من رصيف متناخم للملكه ضمن منطقة البلدية ينبغي عليه ان يقدم طلبا بذلك الى المجلس لاصدار رخصة له ، وتشمل الرخصة اذا منحت على تعليمات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف او القسم من الرصيف بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في انشائه :

٢ - اذا تخلف الشخص المذكور عن العمل بتعليمات المجلس او المأمور المفوض منه حسب الاصول ، او قام بانشاء الرصيف دون الحصول على رخصة يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير اوردنية وغرامة اضافية لا تتجاوز دينارا واحدا . كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد تبليغ الشخص المخالف اشعارا خطيا من رئيس المجلس او من يقوم مقامه بارتكابه المخالفة او ادائه بها ويكلف بدفع الغرامات التي يتكبدها المجلس في سبيل القيام بالعمل المعين في الرخصة :

المادة ٢١ - اذا اريد تبليغ اخطار او اشعار او مستند بمقتضى هذا الفصل من النظام الى مالك عقار او ارض ، وكان ذلك العقار او تلك الارض مملوكة بصورة مشتركة ، وكان اسم واحد او اكثر من هؤلاء الشركاء غير معروف فيبلغ الاخطار او الاشعار الى الشركاء المعروفين ، ويجوز للمجلس بعد ذلك ان ينشر اعلانا في احدى الجرائد المنتشرة في بيت لحم ، يكلف فيه اي شخص يدعي باي حق في العقار او الارض بصفته شريكا في الملكية ، بان يراعي الشروط المدرجة في ذلك الاخطار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره وعند انتهاء تلك المدة يعتبر ان الاشعار او الاخطار قد بلغ تبليغا قانونيا الى جميع المالكين الشركاء :

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس البلدي في بيت لحم مبلغ عشرة فلوس عن كل متر مربع من الرصيف المنوي عمله على ان لا يقل الرسم عن نصف دينار لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة العشرين من هذا النظام :

الفصل الرابع

لوحات اسماء الشوارع

المادة ٢٣ - تعني لفظة (شارع) الواردة في هذا الفصل من النظام كل شارع او طريق او زقاق او ساحة واقعة ضمن منطقة البلدية .

المادة ٢٤ - يجوز لمجلس البلدية ان يسمي او يعيد تسمية اي شارع من الشوارع ويجوز له ولعمدته ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من اي ملك مجاور له او على اي قسم خارجي منحه بالصورة التي يستصوبها .

المادة ٢٥ - يحق لمجلس البلدية ان يزيل اي لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضعت بدون اذن منه .

المادة ٢٦ - كل من ازال او عا اية لوحة من لوحات الاسماء الموضوعة بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من هذا النظام او حيث بها ، او عاق مجلس البلدية او معتمده عن وضع لوحة باسم اي شارع على اي ملك بمقتضى المادة المذكورة ، او خالف احكام المادة الخامسة والعشرين من هذا النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة قدرها خمسة دنانير اردنية :

الفصل الخامس

الاعلانات

المادة ٢٧ - يكون للمبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : تعني لفظة (اعلان) كل اعلان او صورة او نقش او رسم او تصميم او صورة خمسية تعرض في أي مكان من الامكنة العامة على ورقة او ورق مقوى او خشب او زجاج او معدن او غير ذلك كما تعني النسخة المأخوذة من أي اعلان وتشمل هذه اللفظة كل اعلان يثار بالكهرباء او بأي

هكذا من الأهل

طريقة اخرى وكل شريط سينائي يعرض - في مكان - عام خلاف الملاهي العمومية المرخصة حسب الاصول وكل اعلان او عدد خاص من جريدة غير انها لا تشمل اليا فطلات والارمات .

وتعني (لقطه) (اعلان) كل اعلان يعرض على مسكن شخص او مكتبه او محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط او نوع عمله او مهنته او حرفته التي يتعاطاها في ذلك المحل او يسان الناية الاخرى التي يستعمل المقار من اجلها ، او اسم ذلك الشخص مع أي بيان او اعلان كهذا .

وتتصرف عبارة (عرض الاعلان) الى تعليق او عرض الاعلان في مكان عام او عرضه او ابرازه فيه بصورة اخرى .

وتشمل عبارة (مكان عام) كل طريق او شارع ، او جادة او حديقة عامة او زقاق او مودان ، او ممر عام او ممر خاص يملك الجمهور حق السير فيه ، وكل موقع مشغول وتشمل ايضا كل جسر او رصيف او سياج او أي لوحة اعلانات او نشرات وكل بوابة او عمود او جزء خارجي او اية بنساية او سياج او ملهى عمومي وأية مركبة عمومية او تجارية حسب تعريفها المدرج في المادة الثانية من قانون النقل على الطرق .

المادة ٢٨ - لا يجوز لأي شخص ان يعرض اعلانا او يهيبه الاسباب لعرضه في أي مكان عام ؛ ضمن منطقة البلدية خاصة في ساحة المود الا اذا كان ذلك على احدى لوحات الاعلانات التي اعدها مجلس البلدية لذلك الغرض .

المادة ٢٩ - ١ - يجوز للمجلس ان يستوفي عن الاعلانات المعروضة الرسوم التالية :-

أ - عن كل اعلان يعرض على ستار السينا مائة فلس لمدة اسبوع من تاريخ ابتداء عرض الاعلان .

ب - عن كل اعلان يثار بالكهرباء أو بأية طريقة اخرى مائة وخمسين فلساً لمدة اسبوع من تاريخ عرض الاعلان .

ج - عن كل اعلان عن مدة سبعة ايام سبعون فلساً . وتخدم جميع نسخ الاعلان بطابع خاص يعده المجلس خصيصاً لهذه الغاية .

٢ - لا يجوز لأي شخص ان يعرض أي اعلان إلا بعد أن يدفع للمجلس او لمعتمده المفوض منه حسب الاصول الرسم المستحق على ذلك الاعلان بمقتضى الفقرة السابقة .

المادة ٣٠ - ١ - يقوتب على كل شخص يرغب في عرض اعلان من الاعلانات المشار اليها في الفقرة (أ) و (ج) من المادة التاسعة والعشرين من هذا النظام او في عرض اعلان يثار بالكهرباء في مكان خاص اعده المجلس لتلك الغاية ان يقدم طلباً للمجلس للسماح له بعرض ذلك الاعلان خلال المدة التالية .

أ - اعلانات الملاهي العمومية او الاعلانات التجارية بـ ٤٨ ساعة قبل عرض الاعلان .

ب - اعلانات التي والحداد بـ ٦ ساعات قبل عرض الاعلان .

ج - الاعلانات الاخرى بـ ٢٤ ساعة قبل عرض الاعلان .

المادة ٣١ - ١ - يقوتب على كل شخص يرغب في عرض اعلان من الاعلانات المشار اليها في الفقرة (أ) و (ج) من المادة التاسعة والعشرين من هذا النظام او في عرض اعلان يثار بالكهرباء في مكان خاص اعده المجلس لتلك الغاية ان يقدم طلباً للمجلس للسماح له بعرض ذلك الاعلان خلال المدة التالية .

المادة ٣١ - يجوز للمجلس ان يتسلم خمس نسخ من اي اعلان من الاعلانات المشار اليها في الفقرة (أ) و (ج) من المادة التاسعة والعشرين من هذا النظام بدون مقابل .

المادة ٣٢ - يجوز للمجلس ان يخفض او يعفي الرسوم المذكورة في المادة التاسعة والعشرين من هذا النظام من اي اعلان تعرضه اية مؤسسة او هيئة خيرية او دينية او ثقافية او فنية او رياضية او يعرض لمنفعتها او تعرضه اية مؤسسة اخرى يعتبرها المجلس ذات صيغة عمومية او يعرض لمنفعة تلك المؤسسة .

المادة ٣٣ - لا يجوز لأي شخص ان يعث باية لوحة او كشك او مكان خصصه المجلس لعرض الاعلانات عليه وفقاً لاحكام هذا الفصل من النظام او ان يشوهه او يكسره او يلوته .

المادة ٣٤ - لا يجوز لأي شخص ان يزيل او يمزق او يشوه او يتلف او يلوته اي اعلان من الاعلانات التي تعرض وفقاً لهذا النظام .

المادة ٣٥ - لا يجوز لأي شخص ان يعرض اي اعلان يثار بالكهرباء بصورة متقطعة او اعلان او اذاعة بواسطة كرامافون او راديو او جهاز كبير للصوت بصورة ظاهرة في شارع او مكان عام او على مركبة عمومية او تجارية حسب تعريفها المدرج في المادة الثانية من قانون النقل على الطرق .

المادة ٣٦ - لا يجوز لأي شخص ان يعرض اعلانا بشكل شريط يمتد من جهة الشارع الى جهة الاخرى او بشكل اعلان تحمله او توزعه اية مركبة او حيران او شخص او ان يعرض اعلانا في شكل لوحة يحملها شخص

المادة ٣٧ - لا يجوز لأي شخص ان يوزع باليد اي اعلان ضمن حدود منطقة البلدية باستثناء الجرائد او ملاحق الجرائد المرخصة بمقتضى قانون المطبوعات ، الا اذا حصل الموزع على موافقة البلدية الخطية على ذلك .

المادة ٣٨ - ١ - يجوز لرئيس البلدية ان يرسل اخطاراً كتابياً الى اي شخص خالف اي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يكلفه فيه بازالة اي اعلان معروض او ايقاف اي مكان يستعمل لعرض الاعلانات خلافاً لاحكام هذا الفصل من النظام او ان يعمل وفقاً لاحكام هذا الفصل من النظام باية صورة اخرى خلال المدة التي يحددها له في ذلك الاخطار ، على ان لا يحذف ذلك بحق المجلس في تقديم اي شخص خالف اي حكم من احكام هذا الفصل من النظام الى المحكمة .

٢ - اذا تخلف الشخص الذي تبلغ هذا الاخطار من العمل بما كلف به في الاخطار خلال المدة المقررة له ، يجوز للمجلس ان يقوم بذلك العمل على حساب الشخص المذكور .

٣ - اذا لم يكن التحقق من اسم او عنوان الشخص الذي خالف اي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يجوز للمجلس او المعتمد المفوض ان يزيل أي اعلان معروض وان يتلف أي مكان يستعمل لعرض الاعلانات خلافاً لاحكام هذا الفصل من النظام دون اخطار .

المادة ٣٩ - ١ - كل من خالف أي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يعاقب بغرامة اضافية لا تتجاوز دينارين او دينيين عن كل مخالفة فاذا استمر في ارتكاب المخالفة يعاقب بغرامة اضافية لا تتجاوز ديناراً او دينارين كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد تبليغه بخطاراً خطياً من رئيس البلدية المشار اليه في المادة السابقة او بعد الادانة .

هكذا من الأهل

- ٢ - يجوز للمجلس أيضا ان يزيل أي اعلان ارتكبت مخالفة بشأنه على نفقة الشخص الذي ثبتت ادانته :
المادة ٤٠ - لا تسري احكام هذا الفصل من النظام على الاعلانات التي تعرضها الحكومة او يعرضها المجلس البلدي :

الفصل السادس

اللوحات

المادة ٤١ - يكون للفتحة التالية الواردة في هذا الفصل من النظام ، المعنى المخصص لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك . تعني الفتحة كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو على عمله ، ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفته التي يتعاطاها في ذلك المقار أو بيان الغاية الأخرى التي يستعمل المقار من أجلها ، أو اسم ذلك الشخص مع أي بيان أو اعلان كهذا ، وتشمل أي إشارة أو كتابة تنقش أو اعلانات تكتب أو تنقش أو تعلق على الجدران الخارجية لأي عقار مشيرة إلى نوع العمل أو الحرفة أو المهنة التي تمارس في ذلك المقار .

المادة ٤٢ - يحظر على أي شخص أن يضع أو يعلق أو ينقش أية لوحة فوق عقار أو حائوت أو على عمل ضمن منطقة بلدية بيت لحم إلا اذا كان قد حصل مقدما على رخصة بذلك من مجلس البلدية :

المادة ٤٣ - يعمل برخصة اللوحة لمدة اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار الذي يلي تاريخ صدورها . ويشترط في ذلك اذا صدرت الرخصة بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول يستوفي نصف الرسم المبين :

المادة ٤٤ - يقتضى تجديد رخصة اللوحة خلال شهر نيسان من كل سنة ويبلغ مجلس البلدية صاحب كل لوحة لم تجدد رخصته بعد انقضاء تلك المدة اشعارا يكلفه فيه اما بترح اللوحة او محوها او تجديد رخصتها ، ويشترط في ذلك ان يعتبر صاحب اللوحة انه قد ارتكب مخالفة لاحكام هذا الفصل من النظام وان كان لم يبلغ اشعارا على الوجه الاتف الذكر :

المادة ٤٥ - يقدر رسم رخصة اللوحة على اساس حجمها اذا كان يمكن فصلها من العقار او على اساس المساحة التي تشغلها اذا كانت منقوشة او مكتوبة او مدهونة على جدران العقار الخارجية او ابوابه ويقدر الرسم على اساس التفقات التالية :

- أ - عن كل لوحة تبلغ مساحتها المربعة ربع متر او اقل (٢٥٠) فلس .
- ب - عن كل لوحة تتجاوز مساحتها المربعة ربع متر ولكنها لا تزيد على المتر (٤٠٠) فلس .
- ج - عن كل متر مربع او كسور المتر المربع من سطح اللوحة اذا كان سطحها يساوي مترا مربعا فاكثر (٥٠٠) فلس .

المادة ٤٦ - ١ - لا يجوز وضع لوحة في شارع او طريق عام أو زقاق او ساحة او ميدان او تعليقها على عقار بشكل يسيئ حركة المرور او يعيق النظر :

٢ - يسمح بتعليق لوحة واحدة فقط على كل مدخل من مداخل الحائوت او العقار او على العمل :

٣ - لا يجوز اقامة لوحة او وضعها او نقشها على الجدران او الابواب خارج الحوائت او العقارات او محال الاعمال الا بعد الحصول مقدما على تصريح بذلك من مجلس البلدية .

٤ - لا يجوز تعليق لوحة في نهاية الشوارع او الطرق او الازقة العمومية الا بعد الحصول مقدما على تصريح خطي بذلك من مجلس البلدية .

المادة ٤٧ - ١ - تعني اسماء وعناوين اصحاب المخازن او العقارات او محال الاعمال وشاغليها ، المكتوبة على الابواب او على وجهات عرض البضائع (القترينات) من الرسوم المقررة في هذا الفصل من النظام :

٢ - تعني المعاهد والمؤسسات الخيرية التي يعترف بها مجلس البلدية بصفتها تلك من الرسوم المقررة في هذا الفصل من النظام ، ولكنها تكون خاضعة لساير احكامه من الوجوه الأخرى :

٣ - تعني اللوحات الموضوعة على دور السكن الخصوصية المنظمة باسم الساكن فقط .

المادة ٤٨ - يجوز ازالة اللوحات المصرح بتعليقها بمقتضى احكام هذا الفصل من النظام بالكهرباء او الغاز او اية وسيلة أخرى من وسائل الانارة .

المادة ٤٩ - كل من خالف احكام هذا الفصل من النظام يغرم لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير اردنية .

الفصل السابع

منع المكاره

المادة ٥٠ - ابقاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام :

أ - تشمل لفظة (الطريق) أي طريق او شارع او زقاق او ميدان او درب او ساحة يملك الجمهور وحق السير فيه وتشمل أيضا الطريق الخصوصية .

ب - وتنصرف عبارة (الساحة) الى أي ساحة ضمن حدود منطقة بلدية بيت لحم او منطقة تنظيم المدينة احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم معمول به الان او سيوضع موضع العمل فيما بعد ، وإلى اية ارض لم يتناولها الانشاء والعمران او ارض خصوصية لا يقوم عليها أي بناء .

المادة ٥١ - يحظر على أي شخص

- أ - ان يطرح او يضع اية اقدار او نفايات او مواد كريمة أخرى في اية طريق او ساحة .
- ب - ان يلقي اية نفايات او مياه قلدة او اشياء أخرى على اية طريق او ساحة ، على وجه يسبب ضررا او مضايقة لعابر سبيل .
- ج - ان يقيم او يضع في اية طريق او ساحة ، الات (ماكينات) خربة او نفايات حديدية او غير ذلك من المواد او ان يسمح بابقاء هذه المواد او بوضعها في اية طريق او ساحة .
- د - ان يترك حيوانا في الطريق او ان يربطه او ان يدعه هائلا في الطريق .

هكذا من الأهل

٨ - ان يضع او يترك اية مواد او اشياء اخرى على اية طريق او ان يسمح بوضعها او تركها عليها او ان يسمح بمرور اية مواد او اشياء اخرى فوق الطريق على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير فيها ، دون ان يحصل على تصريح كتابي بذلك من مجلس البلدية او المأمور المفوض منه حسب الاصول ، او ان يسمح باستمرار هذه المكرهة مدة طويلة اطول من المدة التي يسمح له بها في ذلك التصريح

و - ان يضع او يتسبب في وضع اية حاجب او مظلة او عطاء او خيم او أي شيء يبرز اخر فوق اية طريق او على محاذاته الا اذا كان كل جزء من ذلك الحاجب او المظلة او العطاء او الخيمة او الشيء الاخر مرتفعا عن سطح الارض بما لا يقل عن مترين ونصف المتر .

ز - ان يمد اي سلك او ما شابهه من الادوات فوق اية طريق او يتسبب في مده دون ان يتك تصرعها كتابيا بذلك من مجلس البلدية او من المأمور المفوض منه حسب الاصول .

ح - ان يوقف اية عجلة او عربة او دراجة في الطريق مدة احوال من المدة اللازمة لوسق البضائع فيها او انزالها منها .

ط - ان يخفر اية طريق او يتسبب في اجراء حفريات فيها دون ان يحصل على تصريح كتابي بذلك من مجلس البلدية او المأمور المفوض منه حسب الاصول .

ي - ان يتخلف عن تسييج اية حفريات اجراها في الطريق او عن وضع نور بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتنبية المارة او سائقي العربات والمركبات الى وجود الحفريات والمساحة التي تشغلتها

ك - ان يطير طائرة (من الورق) في اي طريق او ساحة او ان يلقى اية قذيفة فوق اي طريق او عليها او ان يطفىء قصدا او بصورة غير مشروعة نور اي مصباح وضع على الطريق لانهارة اي شارع او تحذير المارة او السائقين

ل - ان يمتطي او يسوق بعنف حصانا او خيوانا اخر على اية طريق او ان يقود او يركب حصانا او خيوانا اخر او ان يدفع او يسحب او يركب اية عجلة او عربة او دراجة على رصيف اية طريق .

م - ان يتعرض لاية علامة من علامات البلدية او اعلان من اعلاناتها او مصباح من مصابيح الطريق او شجرة مفروسة على جانب اي طريق او يلحق ضررا بأي شيء مما تقدم او يطمسه او يخرقه او يمحوه .

ن - ان يشغل أو يسحب اي تشغيل اي غرامفون او راديو او مكبر للصوت او ما شاكل ذلك من الآلات على وجه يقلق راحة الآخرين .

س - ان يمرض اي منظر تمثلي او هو عومي في اية طريق او ساحة

ت - ان يمتطي او يسوق بعنف حصانا او خيوانا اخر على اية طريق او ان يقود او يركب حصانا او خيوانا اخر او ان يدفع او يسحب او يركب اية عجلة او عربة او دراجة على رصيف اية طريق .

ث - ان يمتطي او يسوق بعنف حصانا او خيوانا اخر على اية طريق او ان يقود او يركب حصانا او خيوانا اخر او ان يدفع او يسحب او يركب اية عجلة او عربة او دراجة على رصيف اية طريق .

المادة ٥٢ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادايته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير ويكون ملزما بدفع نفقات ازالة العائق الذي وضعه (ان كان قد وضع عائقا) واصلاح اي ضرر تسبب عن عمله ذلك .

الفصل الثامن الاضرار الصحية

المادة ٥٣ - يحول لاهيارات والالفاظ التالية الواردة في هذا الفصل : النظام المعاني المحمودة لما اداها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك ، يعتمد بلفظة (المالك) الشخص الذي يتقاضى في الوقت المبحوث عنه بدل انجرار اية بناءة او ريعها سواء كان لحسابه الخاص او بصفته وكيل او قوما عن شخص اخر :

وتفيد عبارة (أ.أو.ر.م.ح.ه) اي طبيب صحة او مفتش صحة او مهندس تابع لدائرة الصحة او مراقب شؤون - صحية او مهندس صحة تابع لمجلس البلدية او اي موظف اخر عينه المجلس للقيام بالمهام الا انفة الذكر .

وتشمل لفظة (شارع) كل سكة او جسر عام او طريق او زقاق او درب او ساحة او ممر نافذا كان او غير نافذ :

وتشمل لفظة (عقار) المائي - والاراضي مسورة كانت ام غير مسورة ، مبنيا عليها ام غير مبنيا ، عامة ام خاصة واحتفظ بها بمقتضى صلاحيات قانونية ام لا .

وتشمل لفظة (حيوان) الطيور والطيور الداجنة .

وتعني عبارة (الاضرار الصحية) جسميا ورد تعريفها في المادة : الرابعة والخمسين من هذا النظام وتعني عبارة جورة المرحاض اي بناء لا يرشح منه المياه سواء كان فوق الارض او اية حفرة في الارض . ام تحتها ، او اية حفرة اخرى مخصصة للمياه القذرة ماعدا المجاري او المجاري وتشمل حوض المرحاض واي وعاء للاقذار .

وتفيد عبارة (جورة المرحاض الراشحة) اي بناء تحت الارض او اية حفرة في الارض مخصصة لانسحاب السوائل من حفرة المرحاض او من حوض المرحاض ومنشأة على صورة تفسح المجال لرشح السوائل منها . وتعني لفظة (مجرى) اي مجرى يستعمل كمجرور لبنائين على الاكثر او لعمارة واحدة ضمن واحد مع الوصلات الداخلية والخارجية لذلك المجري وتشمل لفظة (المجرور) المجاري على جميع اوصافها مع النحات ومناقل التفتيش وسائر المتعلقات وجميع المجاري التي لا يشتملها تفسير لفظة مجرى المدرجة في هذا الفصل من النظام .

المادة ٥٤ - ايفاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا صحية

- كل عقار يكون حسب رأي مأمور الصحة خطرا على الصحة او مضرا بها او مسميها
- كل كوخ او حظيرة او خيمة مستعملة للسكن .

هكذا من الأهل

د - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى ماء أو مرحاض أو مستراح أو كنف أو ميوحة أو جسورة - مرحاض أو مجرى أو مجرورا أو جورة سياج أو صندوق زبالة أو ساحة يرى مأمور الصحة أنها على حالة من القفارة تجعلها مضرّة بالصحة أو خطرا عليها أو :

ج - كل قرار ليس له مجرى أو يكون مجراه حسب رأي مأمور الصحة غير كاف للتصريف .

هـ - كل حيوان يرى مأمور الصحة أنه عجوز على وجه من شأنه أن يجعله مضرًا بالصحة أو خطرا عليها أو مبيهاً لها أو جلب الحيوانات أو رعيها في الساحات العامة .

و - كل كوم يكون حسب رأي مأمور الصحة مضرًا بالصحة أو خطرا عليها أو مسيئاً لها .

ز - كل بئر أو قس من عفار يكون حسب رأي مأمور الصحة - مزدحما بالسكان على وجه يجعله مضرًا للصحة أو خطرا عليهم سواء كان ساكنه أفراد عائلة واحدة أم لم يكونوا .

ح - كل مصرف أو مجرى أو قناة أو مزراب أو قنطرة أو انبوب أو مزراب بنائية يرى مأمور الصحة أنه لا يفي بالغاية التي وضع من أجلها أو بسبب رطوبة للبنية التي هو فيها أو لاية بنائية مجاورة لها .

ط - كل كوم مبيها كان نوعه موضوع في اية بنائية أو بنائها إذا كان بسبب رطوبة لتلك البنية .
ي - كل انبوب برز أو انبوب مياه قلعة أو جورة مرحاض أو مجرى مشقوق أو مكسور أو راسخ أو ممدود أو مطلوب على أي وجه آخر وتنبعث منه الروائح الكريهة أو ترشح منه محتوياته .

ك - كل منفصل معطوب في انبوب برز أو مواشير مرادحوض أو انبوب مياه قلعة أو قناة أو مجرور .

ل - كل جورة مرحاض (لم تبن كما يجب كجورة راشحة) أو منفذ تفتيش ترشح منه المياه أو غير مجهز بغطاء حديدى من الاغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض .

م - كل مزراب من مزاريب مياه المطر يستعمل كأنيوب برز .

ن - كل مزراب من مزاريب مياه المطر متصل مباشرة مع أي مجرور أو انبوب مياه قلعة أو بالوعة أو مجرى .

س - كل مدخا مجرى واقع داخل البناء سواء كان مجهزا بمصيد أم لم يكن ماعدا المرحاض أو بالوعة أو الميوحة المجهزة بمصيدة حسب الاصول .

ع - كل مرحاض أو انبوب برز أو منفذ مجرى غير مجهز بمصيدة .

ف - كل فرن أو موقد لا يستعمل بالقدر المستطاع للدخان المتصاعد من الموقد المحروق فيه بقطع النظر عما إذا كان ذلك الموقد أو الفرن مستعملا للمقاصد التجارية أو لغايات أخرى .

ص - كل مدخنة ليست عالية علوا كافيا أو يتصاعد الدخان منها بكثرة تستدعي التذمر .

ق - تنظيف المجاميد والبسط الخ . ونفضها في الشوارع بين الساعة الثامنة صباحا ومنتصف الليل .

و - كل معمل أو مصنع أو مشغل غير مرخص يقتضى قانون تنظيم الحرف والصناعات والمؤسسات العمومية لا يتغلف ولا تجري فيه التهوية بصورة تجعل ما يتصاعد منه خلال وقت العمل من الدخان والابخرة والغبار وغير ذلك من الشوائب المضرّة بالصحة عدمة الضرر بقدر الامكان أو يكون مكظا لدي سير العمل فيه على وجه يرى مأمور الصحة أنه يؤدي الى تريض صحة المستخدمين لخطر أو الضرر .

المادة ٥٥ - ١ - إذا اقتنع رئيس البلدية أو المأمور المفوض منه حسب الاصول وجود ضرر ينشأ على تقرير قدمه مأمور الصحة يوعز بإرسال اشعار الى الشخص الذي نجم ذلك الضرر عن فعل اتاده أو عن تقصير أو إهمال منه أو ظل الضرر مستمرا بسبب ذلك أو الى مالك العقارات الموجودة فيها الاضرار الصحية إذا تعلم ايجاد الشخص المذكور يكلفه فيه ازالة الضرر خلال المدة المذكورة في الاشعار وطبقا للطريقة المبينة فيه والقيام بكافة الاعمال الضرورية لازالة الضرر المذكور والحيلولة دون تكرره .

٢ - يكون قرار رئيس البلدية أو المأمور المفوض منه حسب الاصول فيما يتعلق بالعمل الراجب اجراؤه نهائيا وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار المبلغ .

المادة ٥٦ - ١ - إذا كان الضرر ناشئا عن عدم وجود الانشاءات المتفقة بالمخاريق أو عن عيب فيها أو كان العقار المبحوث عنه غير مأمول يرسل الاشعار الى مالك العقار .

٢ - إذا كان الضرر ناجما عن إهمال ساكن العقار أو قصوره أو كان استمرار وجوده ناشئا عن ذلك فيرسل الاخطار الى ساكن العقار .

٣ - إذا كان العقار أكثر من مالك واحد فيكتفي ان يرسل الاشعار الى احدهم .

٤ - إذا كان يسكن العقار أكثر من ساكن واحد فيكتفي ان يرسل الاشعار الى الساكن المعروف للمجلس أو المأمور المفوض منه حسب الاصول .

٥ - إذا كان المالك غير مقيم في البلاد في الوقت المبحوث عنه يرسل الاشعار الى الشخص الساسي يكون آنذاك وكلا عنه سواء كان ذلك الوكيل يتناول اجرا عن عمله أو لا ويختار الوكيل المودع اليه من اجل غايات هذا الفصل من النظام مالك العقار المذكور .

المادة ٥٧ - إذا تعلم ايجاد الشخص الذي سبب الضرر واتضح ان وجود الضرر أو استمراره لم يكن ناشئا عن فعل اتاه مالك العقار أو شاغله أو عن قصور أو تقاض منها يجوز للمجلس ان يرسل الضرر على نفقته .

المادة ٥٨ - إذا لم يعمل بالاشعار المبلغ حسب الاصول وفقا لهذا الفصل من النظام خلال المدة المذكورة يجوز للمجلس أو للمأمور المفوض منه حسب الاصول ان يطلب الى المحكمة تكاليف المتخلف بالحضور امامها .

المادة ٥٩ - إذا اقتنعت المحكمة ان الضرر لم يزل موجودا أو ان الاشغال المطلوب عملها في الاشعار لم تنفذ بنائها بصورة تكفل عدم تكرار ذلك الضرر للمحكمة ان تحكم عندئذ بغرامة لا تزيد على خمسة ديناري وإذا استمر ارتكاب المخالفة فيجوز للمحكمة ان تحكم بدفع غرامة قدرها دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة كما يجوز لها ايضا ان تصدر امرا يقضي على المتخلف بالقيام بجميع الاشغال الضرورية المدرجة في الاشعار خلال المدة التي تعينها في ذلك الامر، وإذا لم يتم العمل لدى انقضاء المدة المبينة في الامر يجوز للمحكمة ان توعز الى المجلس أو المأمور المفوض منه حسب الاصول بتنفيذه ويقضي على الشخص الذي صدر الامر بمحقه ان يدفع التكاليف التي انفقها المجلس أو ذلك المأمور في سبيل تنفيذ الامر المذكور .

المادة ٦٠ - ان الاشعارات والاختارات والاوامر والاعلانات وسائر المستندات التي يتطلب هذا الفصل من النظام أو يجوز تبليغها تعتبر انها بلغت حسب الاصول إذا سلمت للشخص المطلوب ارسالها اليه وإذا تركت في المكان المعروف انه كان يقيم فيه اخيرا أو إذا سلمت هي أو نسخة مصدقة عنها الى أي شخص موجود في

هكذا من الأشغال

المقار اذا كان المطلوب ارسالها الى مالك المقار او ساكنه او بتبليغها في مكان ظاهر من المقار اذا تعذر إيجاد شخص فيه يمكن تبليغها له ، ويجوز ايضا تبليغها بالبريد المسجل خالص الاجرة ، واذا ارسلت بالبريد تعتبر انها بلغت في الحين الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الاشعار الى الشخص المرسل اليه وفقا لسير البريد المعتاد ولا يثبت هذا التبليغ يكفي ان يقام الدليل على الاشعار او الاخطار او الاعلان او الامر او المندد الاخر قد عنون بالعنوان الصحيح وارسل بالبريد المسجل ، وكل اشعار او اخطار يتطلب او يجوز هذا الفصل من النظام تبليغه الى مالك المقار او ساكنه ، يجوز ان يعنون بكتابة عبارة (مالك) او (ساكن) المقار المبحوث عنه (مع ذكر اسم المقار) دون حاجة الى ذكر اسم او وصف آخر .

المادة ٦١ - يكون لأمور الصحة من اجل القيام بجميع واجباته المتأداة بتفقد المسائل الصحية في منطقته وإزالة الاضرار منها ، صلاحية الدخول الى اي عقار اما بنفسه او مع مساعديه بعد اعطاء اشعار كتابي الى ساكن المقار يعمله فيه بعزمه على تحويل تقارده بعد اضي اربع وعشرين ساعة على تاريخ الاشعار ويكون له ايضا حق حفر الارض وفحص الجاري والمبني الخ .. فاذا وجدها في حالة جيدة تطمر الارض ويصاح الفدور الحاج على نفقة المجلس واذا وجد عيب في الجاري او انها تتطلب التصليح على اي وجه اخر ، يجوز للمجلس ان يرسل خطا بتحريره الى مالك المقار او ساكنه حسب مقتضى الحال وفقا للاصول المنصوص عليها في المادتين السادسة والخمسين والستين من هذا النظام .

المادة ٦٢ - كل من عاق أمور الصحة في اثناء قيامه بواجباته يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

المادة ٦٣ - ليس في هذا النظام ما يمنع مأمور الصحة من لفت انتباه مالك المقار او ساكنه الى وجود الاضرار بأرسال مذكرة تنبيه اليه تعرف (بالتنبيه) غير ان المأمور المود اليه لا يكون مجبرا على ارسال هذا التنبيه بل ان الاعلان الوحيد الذي يتطلب القانون تبليغه هو الاشعار الرسمي الذي يصرح به رئيس البلدية او المأمور المفروض منه حسب الاصول .

المادة ٦٤ - ١ - اذا تبين للمجلس بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ان بناء من الابنية الحالية يقع ضمن منطقة البلدية غير مجهز بالمقدار الكافي من المراحيض او صناديق الزبالة ، يجوز لرئيس البلدية او المأمور المفروض حسب الاصول ان يكلف مالك ذلك البناء باشمار خطي وافق عليه مأمور الصحة بان يقوم خلال المدة التي يبينها في ذلك الاشعار باعداد مراحيض كافية حسنة التهوية مجهزة بالابواب والاعطية اللازمة او بصندوق واحد او صناديق للزبالة من النوع الموافق عليه مصنوع من مادة مكينة ثقيلة ومجهزة بغطاء محكم حتما ذكر فيما تقدم ويقتضي ان تكون هذه الصناديق في كل حين بحالة جيدة يرضى عنها مهندس الصحة .

٢ - اذا لم يعمل بمطالبات الاشعار المشار اليه يجوز للمجلس حين انقضاء المدة المعبئة فيه ان يقدم طلبا الى المحكمة يطالب فيه دعوى المخالف للحضور امامها ، ويجوز للمجلس ايضا ان يقوم بنفسه بالاشغال المطلوب اجراؤها دون ان ياجأ في بادئ الامر الى اخذ تهويف بذلك من المحكمة وان يشترط من المالك النفقات التي يتفقها من جراء ذلك مع ايسة مصاريف اخرى التفتت في سبيل

المادة ٦٥ - لا يجوز انشاء جورة مرحاض على بعد لا يقل عن اربعة امتار من اية بناءة او على بعد يقل عن ثمانية امتار من اي صهريح ماء او بئر ولا يجوز انشاء جورة مرحاض راشحة في اي مكان من الامكنة الا بموافقة المجلس وفي الموقع وعلى الشكل اللذين يقررها المجلس او المأمور المفروض حسب الاصول :

المادة ٦٦ - يترتب على كل شخص يستخدم عمالا ان يهيء ما يلزم من المرافق الصحية حينما يكلفه بذلك مأمور الصحة واذا كانت هذه المرافق مؤقتة ينبغي وضعها وانشاؤها في المكان الذي يوعز به ذلك للمأمور :

المادة ٦٧ - يترتب على كل شخص يملك بناءة مسكونة او غير مسكونة

١ - ان يبقي تلك البناءة والامكن المجاورة لها مباشرة نظيفة

ب - ان ينظف ويزيل ما تراكم من اقدار او اوساخ او نفايات او زبالة او اية مادة يعترض على وجودها في تلك الابنية ويجوارها وان يضعها في وعاء ذي غطاء .

المادة ٦٨ - يحظر على اي شخص :

١ - ان يكتس نفايات الورق او اية نفايات اخرى من اي حاويات او مسطبة او منزل او عربة نقل او اي عقار اخر واقع على الشارع الى اي - شارع او طريق او اي مكان اخر وان يرميها او يلقاها فيه على اي وجه اخر .

ب - ان يرمي او يلقى نشرة او اعلانا او اية مادة اخرى في اي شارع بقصد الاعلان .

ج - ان يرمي او يلقى اعلانا او نشرة او اية اوراق اخرى مزقت او نزع من لوحة الاعلانات او خلاصه .

د - ان يرمي او يلقى في شارع قشور الفواكه او الخضار او جيف الحيوانات او السمك او بعض اجزاء تلك الجيف او سقط الحيوانات على اختلاف انواعها .

هـ - ان يرمي او يلقى في اي شارع قوارير مكسورة او زجاجا مكسورا او مسامير او مواد حادة او حجارة او رملا او حديدا او هياكل سيارات محطمة او اية مادة من مواد البناء .

و - ان يبول او يتغوط في اي شارع او ان يلوئه بابة صورة اخرى .

المادة ٦٩ - ١ - يحظر وضع اية نفاية في صناديق الزبالة ما عدا النفايات الناشئة التي تعني مصلحة التنظيفات التابعة للبلدية بجمعها وازالتها والتصرف بها :

٢ - لا يجوز وضع صناديق الزبالة في الشوارع او الطرقات بل يقتضي وضعها في الملك الخاص وفي اقرب نقطة للشارع بصورة تضمن نقل النفايات منها الى مركبة الزبالة في اقصر وقت ممكن .

المادة ٧٠ - كل من خالف اي حكم من احكام المواد ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ من هذا النظام يعاقب لدى ادايته بغرامة لا لا تزيد على خمسة دنانير اردنية عن كل مخالفة .

هكذا من أهمل

الفصل التاسع عشر

تنظيف المجاري وجور المرحاض

المادة ٧١ - يتولى عمال ومستخدمو مجلس بلدية بيت لحم المتوضين حسب الاصول تفريغ جور المرحاض وتنظيف المجاري والمراحيض في منطقة البلدية .

المادة ٧٢ - لا يجوز لأي شخص في منطقة البلدية ان يفرغ جورة مرحاض او ان ينظف مجرورا الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من مجلس البلدية او معتمده المفوض .

المادة ٧٣ - ١ - يستوفي مجلس البلدية الرسوم التالية من الاعمال التي يقوم بها عماله بمقتضى هذا الفصل من النظام .
أ - عن كل متر مكعب من السوائل التي تفرغ من جورة المرحاض على ان لا تتجاوز عشرة أمتار مكعبة ٢٥٠ فلس،
ب - عن كل متر مكعب من المواد الجامدة التي تفرغ من جورة المرحاض على ان لا تتجاوز عشرة أمتار مكعبة ٥٠٠ فلس
ج - عن كل يوم او جزء من يوم يقتضيه عامل واحد في تنظيف مجرى مسدود ٢٥٠ فلس

٢ - ينصم ١٠٪ من الرسوم المشار اليها في البندين (أ و ب) من الفقرة (١) من هذه المادة من تفريغ كل متر مكعب من السوائل او المواد الجامدة من جورة المرحاض بعد العشرة أمتار المكعبة الاولى .

٣ - اذا رأى المجلس البلدي او معتمده المفوض انه من المستحسن من الوجهة الصحية استعمال مضخة او جهاز آخر لتفريغ جورة المرحاض فيترتب على الشخص الذي قدم طلبا لتفريغها ان يدفع الى المجلس البلدي المصاريف التي يتحملها في سبيل ذلك حسب تقدير المجلس او معتمده المفوض .

المادة ٧٤ - يجوز لمجلس البلدية او لمعتمده المفوض ان يطلب دفع تامين عن اي عمل طلب القيام به بمقتضى هذا الفصل من النظام قبل الشروع في ذلك العمل .

المادة ٧٥ - كل من يخالف احكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير اردنية .

الفصل العاشر

التصرف بالنفايات والنهارة

المادة ٧٦ - يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك . تشمل لفظة (النفايات) كل دار او كوخ او سقيفة او حظيرة .. قذرة او اي قسم منها ، وتشمل ايضا كل ارض مستعملة او مشغولة معها كستان او ساحة او غير ذلك

وتعني عبارة صندوق الزبالة اي وعاء مصنوع من المادة بالشكل والحجم والكيفية التي يعينها الناظر من وقت الى آخر ، لوضع النفايات والزبالة فيها .

وتشمل لفظة (النفايات) قمامة المطبخ ونفايات الورق والجرائد والقواير وقطع الزجاج المكسر واغصان النخيل وورق الشجر والرماد والالغاز والنفايات ونفاياتها وقشورها والصناديق والتك والخرق وسائر الاشياء التي من شأنها ان تسبب القذارة والوسخ .

وتعني لفظة الشاغل الشخص الذي يشغل فعلاية بناية او اي اسطبل او اي عمل تجاري وتشمل المستاجر او المستاجر الفرعي او الشخص المعين لادارة البناية او الاسطبل او المحل التجاري او الاشراف عليه او حراسته .

وتصرف عبارة (نفاية الاسطبل) الى كناسة او نفاية الاسطبل المتأينة عن حيوان موجود في الاسطبل وما يتسرب من الاسطبل من سواقل مصدرها ذلك الحيوان .

وتعني لفظة (المراقب) مراقب الاشغال الصحية واي مأمور آخر يعهد اليه مجلس البلدية القيام بالواجبات المترتبة على مراقب الاشغال الصحية بمباشرة الصلاحيات المخولة على الوجه المحدود في هذا الفصل من النظام .

وتشمل عبارة (المحل التجاري) كل معمل او مصنع يعمل فيه او يشغل فيه أكثر من اربعة أشخاص وكل كراج او متجر او مخزن للبيع بالجملة .

وتعني عبارة (نفاية المحل التجاري) الفضلات او النفايات المتأينة من المحل التجاري .

المادة ٧٧ - يقتضى على كل من يشغل بناية واقعة في منطقة البلدية ان يعد العدد الذي يطلبه المراقب من صناديق الزبالة وان يضعها في الاماكن التي يعينها وفقا لتعليماته ويترب على مشغل البناية ان يحافظ على بقاء هذه الصناديق في حالة جيدة وان يصاحبها متى خربت ويبدلها بغيرها من وقت الى اخر وفقا لتعليمات المراقب وفي المدة التي يحددها .

المادة ٧٨ - لا يجوز لأي شخص في منطقة البلدية ان يطرح او يلقي نفايات في اي مكان خلاف صناديق الزبالة المقررة .

المادة ٧٩ - يترتب على كل من يشغل اسطبلا في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لابتداء نفايات الاسطبل في اوعية خاصة يملأها تلك النفاية على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررها المراقب ومن المادة التي يعينها .

المادة ٨٠ - يترتب على كل من يشغل محلا تجاريا في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لابتداء نفايات الحرفة التي يتماطها في اوعية خاصة يملأها تلك النفاية على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررها الناظر ومن المادة التي يعينها وان توضع في المكان الذي يعينه .

المادة ٨١ - يترتب على كل من ينقل القمامة او نفايات الاسطبلات او المحال التجارية ان يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلويث الارصفة او الطرق او ان يستعمل مركبة او وعاء مصنوعا على وجه يحول دون تسرب النفايات منه

المادة ٨٢ - ١ - يجوز لعمال مجلس البلدية او وكلائه ان يدخلوا خلال الاوقات التي يعينها المراقب باحة اية بناية او محل تجاري او اسطبل لاجل جمع النفايات او نقلها وفقا لاحكام هذا الفصل من النظام .

٢ - يترتب على شاغل البناية او الاسطبل او المحل التجاري ان يضع صناديق الزبالة او الاوعية المعدة لجمع وازالة النفايات في مكان قريب من متناول عمال مجلس البلدية او وكلائه .

المادة ٨٣ - يجوز للمراقب ولاي مأمور من مأموري البلدية مفوض حسب الاصول ان يدخل باحة اية بناية او محل تجاري او اي اسطبل لكس من مراعاة احكام هذا الفصل من النظام .

المادة ٨٤ - ينقل عمال مجلس البلدية او وكلائه جميع النفايات من الاسطبلات والمحال التجارية التي يجمعونها الى الاماكن التي يعينها مجلس البلدية بموافقة طبيب دائرة الصحة وتكون تلك النفايات مأكلا للمجلس .

هكذا من الأشغال

المادة ٨٥ - ١ - كل من خالف احكام هذا الفصل من النظام او تخلف عن مراعاة احكامه يعاقب بغرامة لا تتجاوز دينارين عن كل مخالفة ، وبغرامة اضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

٢ - اذا ثبت ادانة شخص بمخالفته احكام هذا الفصل من النظام :

أ - لتخلفه عن اعداد صناديق او اوعية للزبالة ، او

ب - لاعداد صناديق او اوعية للزبالة خلافا لما قرره المراقب ، او

ج - لتخلفه عن اعداد العدد الذي اوعز به المناظر من صناديق الزبالة او الاوعية الاخرى .

د - لتخلفه عن اصلاح او تبديل اي صندوق زبالة او وعاء آخر وفقا لما اوعز به المراقب .

فيجوز للمراقب ان يقوم باعداد صندوق الزبالة المطالب او اجراء التصاريح السالزم في الصندوق الموجود او تبدليه بغيره على حساب ذلك الشخص ، بشرط ان لا تؤثر اجكام هذه الفقرة بأي وجه من الوجوه في المسؤولية المترتبة على المخالف لاستمراره في ارتكاب الجرم بمبادراته

٣ - يحصل مجلس البلدية جميع النفقات التي يتفقهها المراقب بمقتضى الفقرة (٢) من المادة ، كما تستوفي الديون المستحقة .

المادة ٨٦ - ١ - كل تكليف يود المراقب تليفيه لاي شخص بمقتضى هذا الفصل من النظام يجري بواسطة اخطاره ، ويجوز تبليغ هذا الاخطار :

أ - اما بتسليمه الى الشخص المطلوب تبليغه في المكان الذي كان يقوم فيه آخر مرة او الى اي شخص بالغ من أسرته او الى خادم العائلة او

ب - بتركه في المكان المعروف انه كان يقيم فيه آخر مرة او في محل عمله او بتعليقه على مكان ظاهر منه او

ج - بارساله بالبريد المسجل خالص الاجرة الى عنوانه الاعتيادي او الى المكان الذي كان يقيم فيه آخر مرة او الى محل عمله .

٢ - اذا ارسل الاخطار في البريد يعتبر انه قد بلغ في الوقت الذي يصل فيه الكتاب المنضم الاخطار الشخص المرسل اليه وفقا لسير البريد المعجاء .

٣ - ان كل اخطار يتطلب هذا الفصل من النظام تبليغه الى شاغل البناية او الاسطبل او المحل التجاري يعتبر انه قد عتق بصورة وافية اذا ذكرت عليه كلمة (شاغل) البناية او الاسطبل او المحل التجاري دون حاجة الى ذكر اي اسم او وصف آخر .

الفصل الحادي عشر

ذبح الحيوانات

المادة ٨٧ - في هذا الفصل من النظام

١ - ينطبق النظام (الريحية) على ذبح الحيوانات وتشمل اي جزء منه او اللحم او العظام او الالهاف او الجلد او الاظلاف (بما عدا الاظلاف) او القرون او الصوف او السقط او اي جزء اخر من الحيوان وتنصرف لفظة

(الحظائر) الى حظائر المسلخ المخصصة لحفظ حيوانات الذبح قبل ذبحها .

ويراد بلفظة (رخصة) الرخصة الصادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام .

وتنصرف عبارة (طبيب البلدية البيطري) الى الطبيب البيطري لمجلس بلدية بيت لحم او مساعده .

وتنصرف عبارة (مفتش اللحوم) الى مفتش اللحوم لمجلس بلدية بيت لحم .

ويراد بلفظة (المسلخ) مسلخ بلدية بيت لحم .

المادة ٨٨ - لا يجوز لاي شخص ان يذبح حيوانا ضمن منطقة بلدية بيت لحم الا في المسلخ البلدي .

المادة ٨٩ - ١ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية .

أ - عن كل رأس صغير او كبير من الضأن او الماعز ١٠٠

ب - عن كل رأس كبير من البقر ٣٠٠

ج - عن كل رأس صغير من البقر ١٥٠

د - عن كل رأس كبير من الخنزير ٣٥٠

هـ - عن كل رأس صغير من الخنزير ٢٥٠

و - عن كل رأس كبير او صغير من الجمل ٥٠٠

٢ - يستوفي مجلس البلدية رسما قدره ٢٥٠ فلسا عن كل رأس من الحيوانات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة التي تنلف في مسلخ البلدية :

المادة ٩٠ - ١ - لا يجوز لاي جزار او شخص اخر ليس بموظف او مستخدم لدى مجلس البلدية في سياق اضطلاعهم بواجباته بتلك الصفة ان يعمل في ذبح الحيوانات او ساجها في المسلخ او يدخل المسلخ ما لم يكن حاملا رخصة قانونية صادرة عن المجلس او عن شخص مفوض بذلك من المجلس ويشترط في ذلك

أ - ان يجوز لمفتش اللحوم الذي تقضي عليهم واجباتهم الحضور الى المسلخ العمومية للإرشاد او التفتيش ولسائر الاشخاص الذين يؤمن المسلخ من ان لاخر ان يدخلوا المسلخ بدون رخصة ولكن يجب عليهم ان يحصلوا قبل ذلك على اذن خطي من الرئيس .

ب - لا يسمح للاشخاص الذين لم يبلغوا السادسة عشر من العمر الدخول الى المسلخ ولا تصدر لهم رخصة عن المجلس او بالنيابة عنه .

٢ - تقدم الطلبات للحصول على رخصة للعمل في ذبح الحيوانات او ساج الذبائح في المسلخ او لتجديد اجل الرخصة الى المجلس او لاي شخص معين لذلك الشأن من المجلس .

٣ - تكون الرخصة حسب النموذج الذي يمينه المجلس .

٤ - ينتهي العمل بكل رخصة من هذه الرخص في اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار الذي يلي تاريخ صدورهما ويقتضي تقديم طلبات تجديدها قبل انتهاء العمل بها بمدة شهر على الاقل .

٥ - يدفع عن الرخصة رسم سنوي قدره خمسمائة فلس .

هكذا من المأهول

٦ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص التي يصدرها كل سنة .

٧ - يجوز للمجلس ان يرفض اي طلب قدم اليه لاصدار رخصة او لتجديدها دون ان يبدى سببا لذلك

المادة ٩١ - على كل شخص يقدم طلبا للحصول على رخصة ان يرفق طلبه بصورتين فوتوغرافيتين له تلصق احدهما على الرخصة حين منحها .

المادة ٩٢ - لا تصدر رخصة الى اي طالب الا بعد حصوله على شهادة من طبيب الصحة المركزي تشهد بسلامته من الامراض المعدية او السارية .

المادة ٩٣ - ١ - يجوز للمجلس ان يوقف العمل باية رخصة او ان يانقها ويجوز لممثل المجلس المفوض من قبله ان يوقف العمل بالرخصة مدة لا تتجاوز اربعة عشر يوما اذا كان حاملاها :

أ - قد رفض او اعمل القيام بأي عمل من الاعمال التي يترتب عليه القيام بها بمقتضى نظام المسالخ او بمقتضى اي تعديل اجري فيه او اية احكام اخرى اضيفت اليه ، او

ب - قد اعاق او عرقل او رفض اطاعة اي امر اصدره طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي او مفتش اللحوم او اي شخص اخر في سياق اضطراره بالقيام بواجباته المفروضة عليه من المجلس ، او

ج - قد وجد مصابا بمرض معد او سار في اثناء مدة العمل بالرخصة التي يحملها ، او

د - قد ادين بارتكاب جرم جنائي ، او

هـ - قد سبب دون قصد ضررا بالمسالخ او باجهزته ، او

و - قد سبب باية طريقة اخرى اختلال النظام في المسالخ .

٢ - يحق لكل شخص اوقف العمل برخصته او التبت رخصته بمقتضى هذه المادة ان يستأنف الامر الى متصرف اللواء ويكون القرار الذي يصدره متصرف اللواء بهذا الشأن نهائيا .

المادة ٩٤ - يجب على حامل كل رخصة عند وجوده في المسالخ ، ان يحمل لوحة نمرة يصدرها المجلس ، مقابل دفع رسم قدره مائة وخمسون فلسا .

المادة ٩٥ - ١ - يجوز ان يكلف كل شخص مرخص بدخول المسالخ من رئيس المجلس او ممثله المفوض بان يرثي وداخ خارجيا نظيفا غير قابل لامتناع الماء وبعد استعمال هذا الرداء يجوز تكليفه بفعله في مكان ملائم في المسالخ وفقا للتعليمات التي يصدرها طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي او مفتش اللحوم :

٢ - يجوز لرئيس البلدية او ممثله ان يكلف الدباحين والمستقدمين في حظائر الذبح في المسالخ ان يحتلوا اخذية من المطاط :

٣ - يجوز لرئيس البلدية او ممثله ان يامر اي شخص مرخص بان يخلع رداءه الخارجي او حذاءه المطاط قبل ممارسة المسالخ او ان لا يستعملها خارج المسالخ :

المادة ٩٦ - يجب ان تملأ الحيوانات المستوردة الى المسالخ بدون رخصة خطية صادرة عن طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي ، او مفتش اللحوم .

المادة ٩٧ - لا يجوز ادخال الحيوانات من الخارج الى المسالخ الا بعد ان يكون صاحبها قد اشعر طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي او مفتش اللحوم بذلك قبل مدة لا تقل عن ثمان واربعين ساعة وحصل منه على اذن بادخالها :

المادة ٩٨ - تحجز الحيوانات التي تجلب للذبح في حظائر المسالخ على مسؤولية صاحبها وعليهم ان يتأكدوا من انها مربوطة ربطا وثيقا .

المادة ٩٩ - يقتضي على كل من يجلب حيوانا الى المسالخ للذبح ان يخبر طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي او مفتش اللحوم عن اسم القرية او الموقع الذي جلب منه ذلك الحيوان .

المادة ١٠٠ - يحظر نقل الدبايح او اي جزء من اجزائها من المسالخ قبل فحصها النهائي وقبل الحصول على اذن بذلك من طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي او مفتش اللحوم .

المادة ١٠١ - يحظر على اي شخص ان يقطع اي ذبيحة او اي جزء من اجزائها ضمن المسالخ الا بعد الحصول على اذن بذلك من طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي او مفتش اللحوم .

المادة ١٠٢ - لا يجوز ان تستعمل اية وسيلة في نقل الجلود او الدبايح او اي جزء من اجزائها من المسالخ الا اذا وافق عليها طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة المركزي او مفتش اللحوم .

المادة ١٠٣ - كل من خالف احكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب حين ادانته بفراصة لا تتجاوز عشرة دنانير .

الفصل الثاني عشر

دفن سيف الحيوانات

المادة ١٠٤ - يستوفي مجلس البلدية الرسم التالي من كل جيفة يتولى دفنها او التخلص بها على وجه اخر يدفع هذا الرسم صاحب الجيفة .

أ - عن كل رأس من الثيران والبقر والجواميس والجمال والخيول واليغال . (٥٠٠) فلس .

ب - عن كل رأس من الحمير والعجول بما في ذلك صغار الجواميس والامهار . (٤٠٠) فلس .

ج - عن كل رأس من الضبان او الماعز او الخنزير او الكلاب او القطط . (١٠٠) فلس .

الفصل الثالث عشر

ترخيص الكلاب

المادة ١٠٥ - (معني عبارة (صاحب الكلب) الواردة في هذا الفصل من النظام الشخص الذي يقتني الكلب المبحوث عنه او يكون ذلك الكلب تحت اشرافه الا اذا ظلت القرينة على خلاف ذلك .

هكذا من المأهول

المادة ١٠٦ - لا يجوز لأي شخص أن يقتني كلباً في منطقة البلدية ما لم يكن ذلك الكلب مرخصاً وفي طوقة لوحة نمرة معدنية صادرة وفقاً لهذا الفصل من النظام .

المادة ١٠٧ - يترتب على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة باقتناء كلب في منطقة البلدية أن يقدم طلباً بذلك إلى المجلس البلدي فإذا وافق المجلس على منح الرخصة للمتطلب يصدرها له مع لوحة النمرة لدى دفعه الرسم المعلن في المادة ١٠٩ من هذا النظام

المادة ١٠٨ - بالرغم مما ورد في المادة ١٠٦ من هذا النظام يجوز لكل شخص يقوم بزيارة مؤقتة للبلدية مصطحباً كلباً ، ولكل شخص يقيم في تلك المنطقة يتولى أمر الاحتفاظ بـ كلب مدة مؤقتة من الزمن ، أن يحتفظ بذلك الكلب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً دون أن يكون ذلك الكلب مرخصاً كما سبق ، بشرط أنه يبقى الكلب المذكور مربوطاً بطوق في رقبته وربطاً محكماً عندما يكون في مكان عام داخل منطقة البلدية .

المادة ١٠٩ - يستوفي مجلس البلدية رسماً قدره مائة فلس عن رخصة الكلب وبإلزام لا يزيد على خمسين فلساً ثمناً للوحة النمرة التي تعطى له .

يشترط في ذلك أنه يجوز منح الرخصة مجاناً :

أ - لكل راع يتولى قطيعاً من المواشي على أن لا يتجاوز عدد الكلاب المرخصة على هذه الصورة الاثنتين ب - لكل ضرير عن كلب واجد يستعمله كدليل له :

المادة ١١٠ - يعمل بالرخصة الصادرة بموجب هذا الفصل من النظام لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ صدورهما وينتهي تجديدهما خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاءهما .

المادة ١١١ - ١ - يجوز لمجلس البلدية أن يرفض منح أي شخص رخصة باقتناء كلب ضمن منطقة البلدية أو أن يسمحها من الشخص الممنوحة له بناء على الأسباب الآتية أو أي منها .

أ - إذا كان الكلب شرس الطباع .

ب - إذا كان الكلب خطراً على الأمن العام .

ج - إذا كان الكلب يسبب إزعاجاً أو ضرراً للأشخاص الساكنين أو المقيمين في العقارات المجاورة للمكان الموجود فيه بسبب اعتياده التبع بصورة متواصلة أو متكررة .

د - إذا كان صاحب الكلب قد أدين مرة بمجرم تطبيق عليه المادة (٤٥٥) من قانون العقوبات لسنة ١٩٥١

هـ - إذا كان صاحب الكلب قد أدين غير مرة بتسببه في ضرر من جراء اقتنائه الكلب في أحوال كان فيها الكلب خطراً على المصلحة العامة .

٢ - لا يرد الرسم المستوفي بمقتضى المادة (١٠٩) من هذا النظام .

إذا سحبت الرخصة بمقتضى أحكام هذه المادة .

المادة ١١٢ - ١ - إذا رفض المجلس إصدار رخصة لأي كلب أو استرجعت الرخصة الصادرة له وجب على صاحبه أن يدفع خلال أربعة أيام في بيت الكلاب التابع لمجلس البلدية ويجزي التصرف بذلك الكلب وفقاً لما يجوز به المجلس البلدي مع مراعاة أحكام الفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة .

٢ - إذا أودع كلب بيت الكلاب التابع للبلدية على أثر رفض المجلس إصدار رخصة له ، أو بسبب استرداد رخصته بمقتضى البند (أ) أو البند (ب) من المادة (١١١) (أ) من هذا النظام فلا يتلف ذلك الكلب إلا بعد الحصول على أمر من قاضي صلح باتلافه وفقاً للمادة الخامسة من قانون داء الكلب :

٣ - إذا كان لشخص كلب أودع بيت الكلاب التابع للبلدية بسبب رفض إصدار رخصة له أو بسبب استرداد رخصته بمقتضى البند (ج) أو (د) أو (هـ) من المادة (١١١) (أ) من هذا النظام .

أ - وأعرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في اقسامه دعوى للجبولة دون اتلاف الكلب خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ إيداعه بيت الكلاب التابع للبلدية أو

ب - دفع سلفاً لمجلس البلدية أو لوكيله المقروض - حسب الأصول رسماً قدره خمسون فلساً في اليوم عن إطعام الكلب وإيوائه والعناية به مدة عشرين يوماً وعن أية مدة أخرى تليها إلى أن تفصل المحكمة ذات الاختصاص في القضية ؛ فلا يتلف الكلب حتى تصدر المحكمة قرارها بشأنه ، ويشترط في ذلك أنه إذا حدث فيها به ، أن اتلف الكلب المحجوز على هذه الصورة في بيت الكلاب التابع للبلدية أو أطلق سراحه أو نفق خلال مدة الحجز يستوفي من صاحبه مقدار ما يترتب عليه مقابل الأيام التي حجز فيها الكلب بالفصل ويرد الباقي له .

المادة ١١٣ - ١ - مع مراعاة أحكام المادة (١٠٨) من هذا النظام إذا وجد كلب في منطقة البلدية غير مرخص وليس في عنقه طوق عليه لوحة النمرة المعدنية المشار إليها في المادة (١٠٧) من هذا النظام يقوم مأمور البلدية أو الشرطة بالقبض على ذلك الكلب وإيداعه بيت الكلاب التابع للبلدية على أنه إذا تقرر التفتيش على الكلب فيجوز للمأمور البلدية أو الشرطة أن يقضي عليه حالاً يراه .

٢ - كل كلب وضع في بيت الكلاب التابع للبلدية وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعجز مدة ثمان وأربعين ساعة ويقضى عليه إذا لم يطالب به صاحبه خلال هذه المدة .

ويشترط في ذلك دائماً أنه إذا كان مظهر الكلب يدل على أنه ذوقية وكان ثمنه يدعو إلى الاعتقاد بأنه مرخص على الرغم من عدم وجود طوق في عنقه يحمل لوحة النمرة ، كما ذكر سابقاً فيجوز تمديد مدة الحجز لغاية سبعة أيام .

المادة ١١٤ - يجوز لصاحب الكلب الذي قبض عليه أو حجز وفقاً لأحكام المسألة السابقة أن يسترد كلبه خلال المدة المعينة في المادة المذكورة لدى إبرازه رخصة ذلك الكلب ودفعه رسماً لمجلس البلدية أو لوكيله المقروض قدره خمسون فلساً في اليوم مقابل إطعام الكلب وإيوائه والعناية به :

المادة ١١٥ - يحفظ مجلس البلدية سجلاً من أجل الغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام وتدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة في كل كلب صدرت رخصة له وعلى صاحب الكلب أن يزود المجلس بما يطلب منه من التفاصيل :

المادة ١١٦ - إذا تخلف صاحب الكلب عن مراعاة أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وغرامة إضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الإدانة كما ذكر سابقاً :

المادة ١١٧ - لا يدفع تعويض لأي شخص مقابل أي فعل أثاره مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

هكذا من الأهمل

الفصل الرابع عشر وقاية النباتات

المادة ١١٨ - يكون للالفاظ والمبارات التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المماني المخصصة لها ادناه
تعني لفظة (ولد) كل شخص دون الرابعة عشرة من عمره :
تعني عبارة (ولي امر) الشخص الذي يكون في الوقت المبحوث عنه مسؤولا عن الولد او مالكا
حق الرقابة عليه .

تعني لفظة (نبات) كل شجرة او غرسه او شجيرة او جزء من شجرة او غرسه او شجيرة وتشمل
البرعم والكم والزهرة والشب وورق الشجرة والغرسه والشجيرة المفروسة او النامية في اية حديقة عمومية

المادة ١١٩ - يحظر على اي شخص او ولد ان يقطع اي نبات او ان يشق او يتزعق قشره او يقتلعه من جلوره
او ان يتلفه او يلحق به ضررا على اي وجه اخر او ان يدوسه بقدمه :

المادة ١٢٠ - لا يجوز لاي شخص او ولد في اثناء وجوده في حديقة عمومية ان يدخل اي منبت مسيج او الى اية
حظيرة اخرى او ان يدوس بقدميه ايسه مرجة او شجيرة او مستنبت للازهار او ايسه بقعة يكسوها
الحشيش الاخضر ولو كانت تلك البقعة غير مسيجة اذا كان قد وضع عليها اعلان يحظر ذلك .

المادة ١٢١ - لا يجوز لاي شخص او ولد ان يلعب في الكرة في اية حديقة عمومية :

المادة ١٢٢ - لا يجوز لاي شخص او ولد ان يصطاد الطيور في حديقة عمومية او ان يطلق النار على طير او يطارده
لاصطياده او ان يرمي اي طير موجود في الحديقة بحجر او عصا او قذيفة :

المادة ١٢٣ - لا يجوز لاي شخص او ولد ان يتسلق اية شجرة او سياج او حاجز او بوابة او درابزين في اية حديقة
عمومية او الدرابزين المحيط بها او واقبات الاشجار الكائنة في اي شارع عمومي او ان يحطم او يشوه
ذلك السياج او الحاجز او البوابة او الدرابزين او واقبات الاشجار ، ولا يجوز لاي شخص او ولد ان
يطرح العلب او الاوراق في اية حديقة عمومية او شارع عمومي او ان يتبول او يتغوط فيه :

المادة ١٢٤ - لا يجوز لاي شخص او ولد ان يربط حيوانا باي نبات او سياج في حديقة عمومية او بواقية الاشجار
الكائنة في شارع عمومي او ان يترك الحيوان بجانب ذلك النبات او السياج او واقبات الاشجار :

المادة ١٢٥ - لا يجوز لاي شخص او ولد ان يصطحب كلبا او حيوان اخر الى حديقة عمومية ما لم يكن ذلك الحيوان
او الكلب مربوطا من رقبته او طوقه ورباطا محكما :

المادة ١٢٦ - ان كل قطع من الخراف او الماعز يساق ضمن منطقة البلدية يكون مصحوبا بعدد كاف من الحراس
لا يقل عن اثنين في اية حالة من الحالات (ويجب ان يسير احد هؤلاء الحراس في طليعة القطيع)
لتحذيره من الهاق الاضرار بالنبات :

المادة ١٢٧ - كل من يخلف احكام هذا الفصل من النظام وكان ولي امر ولد يسمح له بمخالفتها او يخف النظر عن
مخالفة ولد له في مخالفة احكام هذا الفصل لا يعاقب بجرم ولا يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير :

الفصل الخامس عشر وسوم الملاهي العمومية

المادة ١٢٨ - يكون للالفاظ والمبارات الواردة في هذا الفصل من النظام المماني المخصصة لها ادناه
تنصرف لفظة (المدير) الى الشخص الذي صدرت باسمه رخصة اللهو العمومي .

وتنصرف في غيابيه الى اي شخص يجري اللهو العمومي تحت اشرافه او عنايته او ادارته او الى صاحب
البنية التي يجري فيها اللهو العمومي او مشغلها .

ويشترط في ذلك اذا كانت رخصة اللهو العمومي صادرة باسم شخص او اكثر فيكون كل واحد منها
(او منهم) مسؤولا على افراد وبالتضامن والتكافل مع الآخر (او الاخرين) عن تنفيذ احكام هذا
الفصل من النظام :

وتعني عبارة (اللهو العمومي) هو يجري ضمن منطقة البلدية ويباح للجمهور حضوره مقابل دفع رسم
دخول وتشمل على الاخص ايفاء للاذيات المقصودة من هذا الفصل من النظام الدليل المسرحي والسينمائي
ولعب التليل (السرك) والحفلات الموسيقية والرقص ولكنه لا يشمل المحاضرات او المناظرات التي تكون
غايته الرئيسية علمية حتى ولو استعملت الصور او غيرها في ايفاض تلك المحاضرات او المناظرات .
وتعني لفظة (الطابع طابعا من الورق يصدره مجلس البلدية ايفاء للاذيات المقصودة من هذا الفصل من النظام
وتعني لفظة (تذكرة) تذكرة الدخول لحضور لهُ عمومي .

المادة ١٢٩ - ١ - يجوز لمجلس البلدية ان يقرض رسما يشار اليه فيما يلي (برسم الملاهي) يستوفى عن كل تذكرة
تباع لحضور لهُ عمومي ويستوفى هذا الرسم من المدير حسب الفئات التالية ...

فلس

أ - ١ - عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٧٥ فلسا الرسم ٢

٢ - عن كل تذكرة لا يزيد مجموع ثمنها على ٧٥ فلسا ولا يتجاوز ١٥٠ فلسا الرسم ٥

٣ - عن كل تذكرة يزيد مجموع ثمنها على ١٥٠ فلسا الرسم ١٥

ب - يستوفي رسم بمعدل ٢٠ ٪ من مجموع ثمن التذكرة العائلية او التذكرة المشتركة او للمجموعة
(الفصلية) او اية تذكرة اخرى .

٢ - تستوفي رسوم الملاهي المدرجة في الفقرة (١) من المادة بواسطة طوابع يبيعها مجلس
البلدية للمديرين .

المادة ١٣٠ - ١ - لا يسمح لاي شخص بالدخول الى لهُ عمومي الا اذا كان يحمل تذكرة دخول وان لم يكن قد دفع
ثمن تلك التذكرة :

٢ - يقتضي ان تحصل بكل تذكرة قسيمة تفتيش وعلى محصل التذاكر ان يقطع هذه القسيمة من التذاكر
لدى دخول حاملها الى اللهُ العمومي وان يحتفظ جامعا بالتذكرة حتى انتهاء ذلك اللهُ العمومي ،

المادة ١٣١ - يقتضي ان يذكر على كل تذكرة ثمنها الحقيقي .

هكذا من المأهول

المادة ١٣٢ - يقتضي على من يبيع التذاكر ان يلصق على كل تذكرة قبل بيعها الى الشاري طابعا وفقا للفئات المدرجة في المادة (١٢٩) من هذا النظام وان يطل (ياضي) الطابع الذي ياصقه عليها اما بوضع التاريخ عليها او بختمه او بآية وسيلة كانت بحيث يتم ذكر استعمالها مرة اخرى .

المادة ١٣٣ - ١ - يجوز لمجلس البلدية ان يخفض او يهفي الرسوم المدرجة في المادة ١٢٩ من هذا النظام عن التذاكر التي تباع .

١ - للمباريات الرياضية او .

ب - لاي هو عمومي يخصص ربه للشؤون الدينية او الخيرية او يعتبره المجلس البلدي ذا صبغة ترفيهية او ثقافية او فنية .

٢ - يقتضي على من يود الحصول على اعفاء من الرسم بموجب الفقرة (١) من هذه المادة ان يقدم طلبا بذلك الى مجلس البلدية قبل بيع اية تذكرة لذلك المهر .

٣ - يترتب على من لا يقدم هذا الطلب قبل بيع التذاكر وعلى من رفض مجلس البلدية طلبه ان يدفع رسم الملاهي كاملا طبقا للفئات المدرجة في المادة (١٢٩) من هذا النظام .

المادة ١٣٤ - يحق للمتقدم المفوض من مجلس البلدية ان يدخل اي ماله عمومي انخصص التذاكر سواء في المحل الذي تباع فيه او ما كان موجودا منها لدى محسلي التذاكر او المشرين او الشاريين او غيرهم لكي يتأكد من تنفيذ احكام هذا الفصل من النظام .

المادة ١٣٥ - ١ - كل من :

أ - باع او عرض للبيع تذكرة لم يذكر عليها ثمنها او ذكر عليها ثمن غير ثمنها الحقيقي او باع او عرض للبيع تذكرة بثمان اعلى من الثمن المذكور عليها ، او .

ب - باع اي تذكرة (بخلاف التذاكر المجانية) مما لا يلصق عليها طابع او الصق عليها طابع ناقص القيمة او .

ج - عاق معتمد مجلس البلدية بآية وسيلة من الدخول الى اي ماله عمومي او عن فحص التذاكر او جعل هذا الشخص متعاضدا لمد اعداته التذكرة الى الشاري لدى دخوله طبقا لاحكام الفقرة (٢) من المادة (١٣٥) من هذا النظام او .

د - ادخل اي شخص او سمح بادخاله الى اي ماله عمومي بدون تذكرة او بتذكرة لم تراع بشأنها احكام هذا الفصل من النظام ، او

هـ - نزع من اية تذكرة الطابع البطل لاجل استعماله مرة اخرى او الصق طابعا مستعملا على تذكرة ، او

و - خالف احكام هذا الفصل من النظام بوجه آخر يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير عن المخالفة الاولى وبغرامة لا تزيد على عشرة دنانير على المخالفة الثانية او اية مخالفة تليها .

المادة ١٣٦ - ليس في احكام هذا الفصل من النظام ما ينفي اى شخص من مسؤولية الصاق طابع على اية تذكرة تقتضي احكام قانون طابع (التمتع) بالصاقها عارها .

الفصل السادس عشر

اصحاب الحرف المتجولين

المادة ١٣٧ - ١ - لا يجوز لاي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية وحفر الاختام والتصوير وبيع الصحف او بيع السلع والبضائع بالتجوال والزيادة ضمن منطقة البلدية الا اذا كان حائزا على رخصة تجيز له ذلك صادرة من مجلس البلدية بمقتضى هذا الفصل من النظام .

٢ - يكون للعبارة التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعنى المخصص لها اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تشمل عبارة (بائع متجول) (أ) كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع او مواد تجارية او يتعاطى حرفة يدوية او يمرض مصنوعات اليدوية للبيع في اي شارع او مكان عام دون ان يكون له محل ثابت و (ب) كل شخص يتجول من مكان الى اخر او الى دور ومنازل الآخرين حاملا للسلع والبضائع او المواد التجارية للبيع او لمرضها للبيع او يتعاطى حرفة يدوية او يعرض مصنوعات اليدوية للبيع :

المادة ١٣٨ - يجوز لمجلس البلدية ان يحدد عدد الرخص التي يصدرها بمقتضى هذا الفصل من النظام .

المادة ١٣٩ - يجوز لمجلس البلدية ان يحصر عمل اي شخص يتعاطى اية حرفة من الحرف المذكورة في المادة (١٣٦) من هذا النظام ويحمل رخصة بذلك بمقتضى هذا الفصل من النظام ، في حي او احياء معينة وان يعين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة ان يتعاطى حرفته بمقتضاها في ذلك الحي او تلك الاحياء .

المادة ١٤٠ - يجوز لمجلس البلدية او المأمور المفوض منه ان يوقف العمل بآية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام او ان يستردها اذا تخلف عن مراعاة اي من الشروط المشار اليها في المادة (١٣٨) من هذا النظام :

المادة ١٤١ - يعمل بالرخصة الصادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام من تاريخ صدورها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار الذي يليه . ويشترط في ذلك انه اذا صدرت الرخصة بعد اليوم الثلاثين من شهر ايارل يستوفي نصف الرسم المعين .

المادة ١٤٢ - يستوفي مجلس البلدية رسوم الرخصة المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل من النظام

	فلس	دينار
أ - رخصة مسح الاحذية	٢٥٠	٠٠٠
ب - رخصة حفر اختام	٠٠٠	٠٠١
ج - رخصة المصور	٠٠٠	٠٠١
د - رخصة بائع الصحف	٢٥٠	٠٠٠
هـ - رخصة البائع المتجول	٥٠٠	٠٠٠

هكذا من أهل

المادة ١٤٣ - ١ - يترتب على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا الفصل من النظام ان يضع لوحة نمرة نحاسية مصنوعة حسب الشكل الذي يقرره مجلس البلدية في مكان ظاهر من ساعده الايمن في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله .

المادة ١٤٤ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير اردنية ويغرم بالاضافة الى ذلك دفع ضعف رسم الرخصة اذا كان يتعاطى عمله بدون رخصة :

الفصل الرابع عشر

الاوزان والمقاييس

المادة ١٤٥ - يعين مجلس البلدية جميع الاوزان والمقاييس على اختلاف انواعها المستعملة في الشؤون التجارية ضمن منطقة البلدية ويدهنها بخاتمه الخاص خلال شهر كانون الثاني من كل سنة .

المادة ١٤٦ - يستوفي مجلس البلدية رسما قدره اربعون فلسا عن كل وزن او عيار او مقياس يدهنه بخاتمه ، ورسما سنويا قدره مائة فلس عن كل مجموعة (طقم) من العيارات او المقاييس التي يعاينها .

المادة ١٤٧ - لا يجوز لاي شخص من الاشخاص ان يستعمل وزنا او عيارا او مقياسا لم يدهنه ويعاينه مجلس البلدية .

المادة ١٤٨ - كل من استعمل اي وزن او عيار او مقياس لم يعاينه مجلس البلدية ويدهنه بخاتمه يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية .

المادة ١٤٩ - كل من ارتكب مخالفة بلدية بمقتضى هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير اردنية .

الفصل الخامس عشر

ترخيص ومراقبة العتالين وعربات النقل

المادة ١٥٠ - في هذا الفصل من النظام :

تشمل عبارة (عربة نقل) اي عربة يد او اية وسيلة اخرى من وسائل النقل التي تدار باليد او تجرها الحيوانات والتي لا تدار بالقوة الميكانيكية وتستعمل في نقل السلع .

وتعني عبارة (موظف البلدية) اي شخص فوضه رئيس البلدية خطيا بتامين مراعاة احكام هذا الفصل من النظام .

وتصرف لفظة (العتال) الى اي شخص يحمل السلع من مكان الى اخر باية وسيلة اخرى خلاف المركبة التي تدار بالقوة الميكانيكية ويتقاضى اجرة لعمله كعتال .

المادة ١٥١ - ١ - يحظر على اي شخص يتعاطى حرفة العتالة او ان يشغلها له او يتظاهر بمظهر العتال ضمن منطقة بلدية يتعلم الا اذا كان يحمل رخصة تميز له تعاطي حرفة العتالة بمنحها له بمقتضى هذا الفصل من النظام

٢ - يحظر على اي شخص سواء كان يحمل رخصة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة ام لم يكن ان يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفة ما ما لم يكن حائزا على رخصة تميز له استعمال عربة نقل صادرة له بمقتضى هذا الفصل من النظام :

المادة ١٥٢ - ١ - يقدم طلب الرخصة بمقتضى المادة (١٥١) الى رئيس البلدية الذي يحق له ان يوافق على الطلب ويمتنع الرخصة طبقا للشروط التي يستصوبها ، او يرفض منحها دون بيان اية اسباب :

٢ - توقع الرخصة بامضاء رئيس البلدية او بمثله المفوض حسب الاصول :

٣ - لا تمنح رخصة عتال او رخصة عربة نقل لأي شخص الا اذا كان قد بلغ السنة السادسة عشرة من عمره .

المادة ١٥٣ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص التي تمنح سنويا بمقتضى هذا الفصل من النظام .

المادة ١٥٤ - ١ - يعمل بالرخصة الممنوحة بمقتضى هذا الفصل من النظام اعتبارا من تاريخ صدورها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار التالي ولا يجوز تحويلها لآخر ، ويترتب على حامل الرخصة في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله ان يحمل رخصته وان يبرزها لاي مأمور شرطة او موظف بلدية لدى الطلب .

٢ - يجوز لرئيس البلدية ان يسحب اية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام دون بيان الاسباب .

المادة ١٥٥ - يستوفي مجلس البلدية رسما قدره ٥٠٠ فلس عن رخصة العتالة ورسما قدره ٥٠٠ فلس عن رخصة عربة النقل . ويشترط في ذلك انه اذا منحت الرخصة بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول من اية سنة فيستوفي نصف الرسم المقرر عن الرخصة .

المادة ١٥٦ - ١ - يترتب على حامل رخصة العتالة بمقتضى الفقرة (١) من المادة (١٥١) ان يعلق صورة مرئية فوق مرفق (كوع) يده اليسرى لوحة نمرة يزوده المجلس بها في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله .

٢ - يترتب على حامل رخصة عربة النقل الصادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٥١) ان يستحصل على لوحة نمرة من المجلس وان يضعها في محل ظاهر من العربة .

المادة ١٥٧ - ١ - يستوفي رسم قدره ٢٥٠ فلسا عن لوحة النمرة المشار اليها في الفقرتين (١) و(٢) من المادة (١٥٦) .

٢ - تبقى لوحة النمرة المذكورة ملكا للمجلس وتعاد اليه بعد انتهاء اجل الرخصة الممنوحة بمقتضى الفقرة (١) و(٢) من المادة (١٥١) .

المادة ١٥٨ - يقتضي على كل شخص يتولى عربة نقل ان يرتب السلام الموضوعة في العربة بشكل لا يبرز معه عن اطراف العربة بما يزيد عن خمسين سنتيمترا من اي جانب من جانبيها ، او متر واحد من الجهة الامامية والخلفية

المادة ١٥٩ - لرئيس البلدية ان يطلب ان تصنع عربات النقل على شكل يتفق مع التصميمات والمواصفات التي يقرها المجلس وتعرض تفاصيلها في دائرة البلدية .

المادة ١٦٠ - يحظر على اي شخص ان يضع عربته او ان يتسبب في وضعها على رصيف اي شارع او ان يوقف او ان يتسبب في ايقاعها على رصيف اي شارع .

هكذا من الأهل

المادة ١٦١ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل ان يتعاطى عمله :

أ - في أي طريق ، او

ب - في أي قسم من منطقة البلدية قد يعلنه المجلس ، من وقت لآخر ، باعلان ينشره في جريدة او اكثر من الجرائد المنتشرة في منطقة البلدية ويعاينه في دائرة البلدية ، انه منطقة محظورة على الاشخاص الذين يتولون عربات نقل تعاطي اعمالهم فيها .

المادة ١٦٢ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل ان يوقف عربته او ان يتسبب في ايقافها ضمن اثني عشر مترام آخر خطوط الباصات او المركبات الاخرى او الرحبات المقررة اوقوفها فيها ، او ضمن عشرة امتار من منعطف أي شارع او في أي تنزه او حديقة بلدية .

المادة ١٦٣ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل ان يركب العربة او ان يسمح لأي شخص آخر بركوبها .

المادة ١٦٤ - يترتب على أي شخص يتولى عربة نقل ان يبقى العربة في الجهة اليمنى من الطريق وقريبا من حجارة الرصيف

المادة ١٦٥ - يترتب على كل شخص يتولى عربة نقل ان يمتثل له العربة ان يقيمها في الجهة اليمنى من الطريق وقريبا من حجارة الرصيف ويترتب عليه مواصلة السير بلا توقف ما لم يمنع من جواز حركة المرور لسبب آخر لا يمكن تلافيه من السير دون توقف .

ويشترط في ذلك ان لا تحظر احكام هذه المادة توقيف العربة مدة من الزمن لا تتجاوز خمس عشرة دقيقة بغية التهيئة او التفريغ .

المادة ١٦٦ - يجوز للمجلس ان يعين اماكن اوقوف العربات ، ويترتب عليه ان يعين باعلان يعاقب في مكان الوقوف عدد العربات المسموح لها بالوقوف في أي وقت في الامكنة المخصصة لها ومع مراعاة احكام المادة (١٦٢) يحظر على أي عتال ان يوقف اية عربة نقل في أي مكان خلاف المكان المخصص لذلك .

المادة ١٦٧ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل مرخص بمقتضى هذا الفصل ان ينظم ان يترك عربته واقفة في أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية بدون عناية .

المادة ١٦٨ - يجوز لرئيس البلدية او أي مأمور شرطة ، وأي موظف بلدية ان يأمر بنقل اية عربة نقل موضوعة في أي مكان خلافا لاحكام هذا الفصل من النظام :

المادة ١٦٩ - كل من خالف أي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

الفصل التاسع عشر

الاسواق

المادة ١٧٠ - يكون للائطاف والمعارات التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك لغير عبارة (سلع السائبة) السلك الطازج والزبدية والتجبن والعلل واللبن والكشك (المجفف) من المتطلبات المحلية .

المادة ١٧١ - اسواق القواكه والخضار والسمانة

لايجوز لأي شخص غير مرخص بموجب القانون ان يبيع او يعرض بالجملة او بالمفرق اية فاكهة او خضار او سلع سمانة ضمن حدود منطقة البلدية الا في اسواق البلدية او في الاماكن الاخرى التي يخصصها المجلس البلدي لهذه الغاية .

المادة ١٧٢ - يستوفي المجلس البلدي اما مباشرة او بواسطة معتمده او ماتزم الرسوم التالية عن القواكه الطازجة والخضار و سلع السمانة من أي شخص يجلبها الى اسواق البلدية او الى الاماكن الاخرى التي يخصصها المجلس البلدي لهذه الغاية او يجلبها للبيع بالجملة او المفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان اخر ضمن حدود منطقة البلدية حتى ولو كان الشخص هو صاحب الرخصة .

الصفحة	سحارة				سحاره او كيس	
	كبيرة فلس دينار	كبيرة فلس دينار	كبيرة فلس دينار	كبيرة فلس دينار	كبيرة فلس دينار	كبيرة فلس دينار
الفواكه	٢	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
موز	٢	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
بطيخ	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
شمام	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
حماضيات	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الانار والقواكه	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
عصول البلاد	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الانار والقواكه	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
المستوردة من الخارج	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
قصب السكر	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ب - الخضار	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
قرنبيط	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ملقوف	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
قرع اصفر	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الخضار عصول البلاد	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الخضار المستوردة	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
لجل ، خس ، بقونس	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
بصل اخضر ، وشاد	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ساق ، سبانخ ، فلفل اخضر	١	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

هكذا من الأهل

ج - سلع السبالة

عن السمك الطازج والسمنة والزبدة والجبن والعمل وزيت الزيتون واللبن الطازج والكشك (الجبيب) ٢٪ من ثمن المبيع ويشترط في ذلك انه اذا عرضت اية سلعة من هذه السلع للبيع ثم لم تبع يستوفي عنها ذلك الرسم المقرر .

سوق الاغنام والحيوانات العمومية

المادة ١٧٣ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع او يعرض للبيع اية اغنام او مواشي او حيوانات ركوب ضمن منطقة البلدية الا في سوق الاغنام والمواشي والحيوانات البلدي او في المكان المخصص لذلك من قبل المجلس البلدي .

المادة ١٧٤ - ١ - يستوفي مجلس البلدية من البائع والمشتري متاصفة اما مباشرة او بواسطة معتمده او ملتزم السوق وسما قدره عشرون فلسا عن كل رأس من الضان والماعز صغيرا كان ام كبيرا ورسم بمعدل ٢٪ من ثمن كل رأس من الحيوانات والمواشي الاخرى المختلفة التي تباع في سوق الاغنام والمواشي والحيوانات البلدي او في أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .

٢ - لدى مبادلة حيوان باخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة الاولى من هذه المدة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين المقدرة .

سوق السكس والفحم الخ .

المادة ١٧٥ - لا يجوز لأي شخص غير مرخص بحسب القانون ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او بالفرق كل ما او لحما او حطبا او تبنا او جفنا او صوف او اواني خزفية (فخارا) او سلالا او حصرا او زبلا ضمن حدود منطقة البلدية الا في سوق البلدية المعين لذلك او في أي مكان آخر يعينه المجلس البلدي لذلك .

المادة ١٧٦ - يستوفي مجلس البلدية اما مباشرة او بواسطة معتمده او ملتزم السوق الرسوم التالية عن المواد المذكورة في المادة (١٨٤) من أي شخص يعرضها في السوق البلدي المخصص لذلك او يجلبها للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .

١ - عن كل طن واحد من الكس يعرض في السوق او يجلب للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية ١٢٠ فلس
بدون كل طن واحد من الفحم يعرض في السوق او يجلب للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية ٣٠٠ فلس

ج - عن كل طن واحد من الحطب او الجفت يعرض في السوق او يجلب للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان آخر ضمن منطقة البلدية ١٢٠ فلس

د - عن كل كيس من الصوف يعرض في السوق او يجلب للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية ٥٠ فلس

هـ - عن كل كيس كبير من التبن ٢٠ فلس
و - عن كل كيس صغير من التبن ١٠ فلس
ز - عن كل كيس كبير من الزيل ١٠ فلس
ح - عن كل كيس صغير من الزيل ٥ فلس

ط - عن كل سل او سلة تعرض في السوق او تجلب للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية ٢ فلس .
ي - عن كل حصيرة تعرض في السوق او تجلب للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية ١٠ فلس .

سوق الحبوب

المادة ١٧٧ - لا يجوز لأي شخص مرخص بموجب القانون ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او بالفرق دقيقا او حبوبا ضمن حدود منطقة البلدية الا في سوق الحبوب البلدي او في أي مكان آخر يعينه المجلس البلدي لذلك .

المادة ١٧٨ - يستوفي مجلس البلدية ، اما مباشرة او بواسطة معتمده او ملتزم الرسوم التالية عن الدقيق والحبوب (القمح والشعير والكرسة والقطاني والسمسم) من أي شخص يجلبها الى سوق الحبوب او يجلبها للبيع بالجملة او بالفرق الى أي حانوت مرخص بموجب القانون او الى أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .

أ - عن كل كيس واحد من الدقيق لا يتجاوز وزنه ٥٠ كيلو غرام ١٠ فلس

ب - عن كل كيس واحد من الدقيق يتجاوز وزنه ٥٠ كيلو غرام ٣٠ فلسا

ج - عن كل كيس واحد من الحبوب مهما بلغ وزنه ٣٠ فلس .

المادة ١٧٩ - كل من خالف احكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

الفصل السادس

الساحات

المادة ١٨٠ - تعني لفظة (الساحة) كامل الارض الخالية الكائنة امام البناية وخلفها او على جانبيها وتشمل الساحات العمومية التي اعلنت بصفة قانون تنظيم المدن بأنها ساحات عمومية ، وتعني عبارة (انشاء الساحات والممرات) حفرها وتسويتها ورصفها وانشاء المجاري فيها والقيام بجميع الاشغال الضرورية والفرعية المتعلقة بذلك وفقا للخراط المنظمة والمشرع عليها المهندس المختص .

المادة ١٨١ - يجوز للمجلس البلدي ان يتخذ قرارا لانشاء الساحات والممرات التي يعينها المجلس البلدي .

المادة ١٨٢ - يقوم المجلس البلدي بعد اتخاذ القرار بانشاء الساحات والممرات بتبليغ هذا القرار للمالكين المسجلين للاراضي المشمولة بتلك الساحات ومن ثم يشرع حالا في انشاء الساحات والممرات المذكورة وبكلفت المالكين بدفع كافة نفقات الانشاء لتلك الممرات او الساحات .

هكذا من المأهول

المادة ١٨٣- إذا كانت ارض الساحة مسجلة باسم اكثر من مالك واجد تستوفي النفقات من المالكين بنسبة مساحة القطع التي يمتلكها كل مالك والمشمولة في الساحة المنشأة على هذه الصورة .

المادة ١٨٤- ان النفقات التي يتفقها المجلس البلدي بمقتضى هذا الفصل من النظام تحصل من المالكين المختصين بالصورة التي تحصل فيها الضرائب والعوائد المستحقة للمجلس البلدي .

المادة ١٨٥- اذا اريد تبليغ اشعار او مستندا بمقتضى هذا الفصل من النظام الى مالك اية بناية او ارض وكسائر تلك البناية او الارض عائدة للمالكين عديدين وكان اسم واحد منهم او غير واحد مجهولا يبلغ الاشعار او الاخطار الى الاشخاص المعروفين منهم ثم يقوم المجلس البلدي بنشر اعلان في احدى الجرائد المنتشرة يكلف فيه كل شخص يدعي بآية علاقة في البناية او الارض المذكورة بصفته مالكا او شريكا في ملكيتها بأن يراعي الشروط المدرجة في الاشعار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره ولدى انتهاء المدة يعتبر الاشعار انه قد بلغ بصورة قانونية لجميع المالكين في تلك البناية او الارض .

الفصل الثاني والستون

احكام عمومية

المادة ١٨٦ - ١ - لا يجوز لأي شخص ان يضع بسطة او طاولة او كرسي في طريق او على اي رصيف الا اذا كان مفضيا بذلك من مجلس البلدية بمقتضى احكام هذا الفصل من النظام .

٢ - يجوز لصاحب او مشغل اي مقهى او جانة او ما مائل ذلك من المحال ان يطلب من المجلس البلدي التصريح له بوضع اية بسطة او طاولة او كرسي على اي رصيف او ساحة امام محله او بجواره .

٣ - يجوز للمجلس بمحض اختياره المطلق ، ان يمنع عن اعطاء هذا التصريح او ان يكون مقيدا بالشروط التي يستصوب فرضها او ان يلغى الاذن بعد صدوره ، اذا تبين له ان صاحب المحل او شاغله خالف احكام الفقرة (٤) من احكام هذه المادة .

٤ - لا يجوز لصاحب المحل الذي صدر الاذن بشانه او شاغله ان يضع البسطات او الطاولات او الكرسي بحيث تعيق حرية المرور او تسبب ازعاجا للمارين على الرغم من صدور الاذن له .

٥ - يستوفي مجلس البلدية من صاحب او شاغل المحل الذي صدر الاذن بشانه على الوجه الآنف الذكر رسما قدره دينار وخمسة فلس اعتبارا من تاريخ صدور الاذن ولا يرد هذا الرسم ، كله او بعضه ، فيما لو لم يلغى الاذن الصادر بمقتضى الفقرة (٣) من هذه المادة :

المادة ١٨٧- يجوز لمجلس البلدية ان يستوفي من كل شخص يطلب اعطائه شهادة او نسخة معتمدة عن خارطة او رخصة بناء اية بناية وثيقة اخرى محفوظة في دائرة البلدية او موضوعة في قلم محفوظات البلدية الرسوم التالية

- ١ - عن التصديق على نسخة مشروع تنظيم المدينة الميكلي او الفصل
اعدت على نفقة الطالب سواء كان المشروع موافقا عليه او مودعا
في دائرة البلدية بمقتضى قانون تنظيم المدن المعمول به من حين
الى اخر في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ب - عن المرافقة على نسخة اية خارطة اخرى اعدت على نفقة الطالب ٥٠٠
- ج - عن اصدار نسخة موافق عليها لمستند لا يزيد على ثلاث صفحات
من الحجم الكامل ٥٠٠
- د - عن كل ثلاث صفحات اخرى ، بعد الثلاث الاولى او اي جزء منها ٣٠٠
- هـ - عن اصدار اية شهادة اخرى او مستند اخر او ختمه بخاتم البلدية ١٠٠

المادة ١٨٨- كل من ارتكب مخالفة لأي حكم من احكام هذا النظام لم تعين لها عقوبة خاصة في هذا النظام يعاقب لدى ادائه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير عن تلك المخالفة ، وغرامة اضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الادانة .

المادة ١٨٩- كل رخصة صدرت قبل صدور هذا النظام تبقى سارية المفعول حتى انتهاء مدة الترخيص ، واذا انتهت مدة الترخيص قبل نهاية السنة المالية تمدد حتى نهاية تلك السنة ، على ان يستوفى عنها رسم نسبي .

المادة ١٩٠- يلغى نظام بلدية بيت لحم لسنة ١٩٣٥ واي نظام اخر الى المدى الذي تكون فيه احكامه مغايرة لاحكام هذا النظام .

١٩٥٦/٨/٢١

الحسين بن طاول	جميل التوتونجي	بشاره غصيب	عمر مطر	الحسين بن طاول
وزير الصحة	وزير المالية والزراعة	وزير الداخلية والدفاع	ابراهيم هاشم	وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية	انور النشاشيبي	عوني عبد الهادي	سمعان داود	وزير الشؤون الاجتماعية
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية	وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
والعدلية	والعدلية	وزير الاشغال العامة	وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة

قرار رقم (١٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٥٦/١/٣ رقم ٩٠/٨١/٢٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٩ من الدليل الملحق بقانون امتياز الكهرباء (في القدس) وليبيان ما اذا كان التخفيض وقدره ٤٠٪ المسموح به لمصالح الدولة العمومية والبلديات والمجالس المحلية الواقعة في منطقة الامتياز يسري على التعريف المتناقضة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا الدليل ام ان ذلك التخفيض ينحصر فقط في الحد الاعلى للفترة المنصوص عليها في المادة ١٨ منه ،

هكذا من الأشغال

الانتماء

صدرت الارادة الملكية السامية بما يلي :

- ١ - بالانعام على المعلم السيد مصباح العابدودي بوسام الاستقلال من الدرجة الرابعة .
- ٢ - الانعام على السيد ابراهيم السنان بوسام الاستقلال من الدرجة الرابعة .

الموظفون

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

- ١ - تعيين الدكتور جمال يعقوب الصنّاع في وظيفة طبيب في وزارة الصحة من الدرجة الرابعة .
- ٢ - ترفيع الدكتور نجيب جمحا الى وظيفة مستشار في وزارة الخارجية من الدرجة الثالثة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ٣ - نقل السيد محمود الظاهر من وظيفة متصرف في وزارة الداخلية من الدرجة الاولى الى وظيفة مدير المصرف الزراعي بدرجة وراتبه الحاليين اعتبارا من ١٩٥٦/١١/١
- ٤ - نقل السيد عبد الحليم العباس مساعد وكيل وزارة الانشاء والتعمير الى ملاك وزارة الداخلية وترقيته الى الدرجة الثانية ليشغل وظيفة مدير الجوازات اعتبارا من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ٥ - قبول استقالة السيد محمد الطاهر الموظف في ديوان الموظفين من الخدمة في الحكومة اعتبارا من ١٩٥٦/٩/٢٠
- ب - وافق معالي وزير المالية - الجمارك على قبول استقالة مأمور الجمارك السيد غازي الخطيب من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ج - وافق معالي وزير المالية على قبول استقالة الكاتب في دائرة تسجيل الاراضي في القدس السيد هاشم نبروخ من خدمة الحكومة من تاريخ ١٩٥٦/٩/٦
- د - وافق معالي وزير التربية والتعليم على قبول استقالة كل من المعلمين والمعلمات التاليين اسمائهم :-

- ١ - الانسة ردينة العناني من ١٩٥٦/٩/١٥
- ٢ - السيد عارف محمد حموده راضي من ١٩٥٦/٩/١٥
- ٣ - الانسة مفيدة يعقوب من ١٩٥٦/٩/١٥
- ٤ - السيد ادب عارف الصافي من ١٩٦٥/١٠/١
- ٥ - السيد فكتور جورج حنضل من ١٩٥٦/١٠/١
- ٦ - السيد ابراهيم منسي صواب من ١٩٥٦/٩/١٥
- ٧ - السيد وزيق محمد ابو ارشيد من ١٩٥٦/٩/١٥
- ٨ - السيد رفيع شاكر التنته من ١٩٥٦/٩/١٥
- ٩ - السيد محمد خليل فارس محمد من ١٩٥٦/٩/١٥

- ١٠ - الانسة جميلة اسكند حنا عجافني من ١٩٥٦/١٠/١
- ١١ - السيد زهدي عيذ الله الخطيب من ١٩٥٦/٩/١٥
- ١٢ - السيد بسام رشيد حمود من ١٩٥٦/٩/١
- ١٣ - الانسة سامية طاهر حسين من ١٩٥٦/٩/١٥
- ١٤ - السيد قاسم احمد الخطيب من ١٩٥٦/٩/١٥
- ١٥ - الانسة عيلة محمد الكيلاني من ١٩٥٦/٩/١٥
- ١٦ - السيد عبدالرحمن عارف البرغوثي من ١٩٥٦/٩/١٥
- ١٧ - الانسة مروه نايف هنداي من ١٩٥٦/٩/١٥

٨ - قررت لجنة انتقاء الموظفين ما يلي :-

- ١ - تعيين السيد محمود توفيق الشاهد في وظيفة محرر اخبار في الدرجة الثامنة .
- ٢ - ترفيع السيد يوسف الياس السفري الى الدرجة الثامنة ليشغل وظيفة محرر اخبار من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ٣ - ترفيع السيد اسحق كمال الى الدرجة الثامنة ليشغل وظيفة فني كهربائي من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ٤ - تعيين السيد خالد باغ الموظف بالدرجة التاسعة في ملاك دار الاذاعة الاردنية في وظيفة مأمور مراقبة بدرجة وراتبه الحاليين .
- ٥ - ترفيع السيد حسن علي جوار الله الى الدرجة السابعة ليشغل وظيفة مأمور مراقبة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ٦ - تعيين السيد سليمان اطناس منصور في وظيفة لاسلكي في الدرجة التاسعة
- ٧ - ترفيع السيد كركور بصمبيان الى الدرجة الثامنة ليشغل وظيفة فني كهربائي من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ٨ - تعيين السيد ياسر علي الخواني الموظف بالدرجة التاسعة في ملاك دار الاذاعة الاردنية في وظيفة مأمور مراقبة بدرجة وراتبه الحاليين .
- ٩ - تصنيف كل من السيدين حسن صادق فتاني وانطون يوسف عوض في الدرجة العاشرة ليشغل وظيفة مأمور مراقبة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١
- ١٠ - تعيين السادة المذكورين تاليا معلمين في وزارة التربية والتعليم في الدرجة العاشر :

- ١ - السيد علي عبد الرحيم .
- ٢ - السيد سامي ميخائيل كرادشه .
- ٣ - السيد فايز حنا مستات .
- ٤ - بسام عبد الفتاح الكرمي .
- ٥ - السيد خليل محمد ابو ريله .
- ١١ - ترفيع السيد فخرى حسين احمد جاويش الى الدرجة السابعة ليشغل وظيفة مدقق من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
- ١٢ - نقل السيد احمد فياض العبدالله المعلم بالدرجة العاشرة في وزارة التربية والتعليم الى ديوان المحاسبة وترقيته الى الدرجة التاسعة ليشغل وظيفة مدقق من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٤
- ١٣ - تعيين السيد يوسف حنا الحلته في وظيفة كاتب بديوان الموظفين من الدرجة التاسعة .
- ١٤ - ترفيع الانسة هيام محمد الخطاب الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١ ليشغل وظيفة ممرضة قانونية

هكذا من الأهل

- ١٥ - تعيين السيد موسى شفيق التالدي في وظيفة مدقق حسابات الدرجة الثامنة :
 ١٦ - تعيين السادة المذكورة أسماؤهم تالياً كتاباً في وزارة التربية والتعليم في الدرجة العاشرة :
 ١ - السيد حسن محمد بكر .
 ٢ - السيد فؤاد سليم هنديله .
 ٣ - السيد محمد رياض احمد البندقي .
 ٤ - السيد عيسى سلامه الدواني .
 ٥ - السيد عيسى اسحق الحاج علي .
 ١٧ - ترفيع السيد فية عرو نمر الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ١٨ - ترفيع السيد فواز ابو الغنم الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ١٩ - تعيين السيد عدنان عباس ميرزا في وظيفة ملحق من الدرجة السابعة .
 ٢٠ - ترفيع السيد محمد سعيد الحبدي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ٢١ - نقل السيد شمس الدين حمة الموظف بالدرجة الثامنة في وزارة البرق والبريد الى وزارة الخارجية وترقيته الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ٢٢ - ترفع السيد مطلق محمد المختص الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ٢٣ - ترفيع السيد واصف فخر الدين الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ٢٤ - ترفيع السيد عدلي الجوهري الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ٢٥ - ترفيع السيد محمد حزه العربي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٦/٩/١٥
 ٢٦ - تعيين الشيخ حافظ عبد العزيز صندوق في وظيفة كاتب في الدرجة التاسعة
 ٢٧ - تعيين السيد عبد الكريم ابراهيم الحوراني في وظيفة كاتب في الدرجة العاشرة :
 ٢٨ - تعيين السيد راغب يعقوب بركات في الدرجة السابعة
 ٢٩ - تعيين السادة المذكورة اسماؤهم تالياً معلمين في وزارة التربية والتعليم :
 ١ - السيد توفيق محمد الحمد في الدرجة السابعة .
 ٢ - السيد سامي نقولا المصري في الدرجة السابعة .
 ٣ - السيد سعيد احمد الهيجاوي في الدرجة الثامنة .
 ٤ - السيد ياسين طالب عبد المطلب الشريف في الدرجة الثامنة .
 ٥ - السيد عبد الفتاح القصاروي التميمي في الدرجة الثامنة .
 ٦ - السيد رجب ابراهيم قاسم القدسي في الدرجة الثامنة .
 ٧ - السيد هاني صالح الموران في الدرجة التاسعة .
 ٨ - السيد فاروق محمد عبد المال في الدرجة التاسعة :
 ٩ - السيد احمد فؤاد احمد خضر الغول في الدرجة العاشرة :
 ١٠ - السيد احمد فؤاد احمد خضر الغول في الدرجة العاشرة :

- ١١ - السيد نفوذ محمد محمود عبيد في الدرجة العاشرة .
 ١٢ - السيد هاني عيسى القصار في الدرجة العاشرة .
 ١٣ - السيد روفائيل سليم الشويحات في الدرجة التاسعة .
 ١٤ - السيد سليمان محمود صوفان في الدرجة العاشرة .
 ١٥ - السيد عدنان سعيد الصفدي في الدرجة العاشرة .
 ١٦ - السيد موسى عيد الشباك في الدرجة التاسعة .
 ١٧ - السيد امين نايف حنين في الدرجة العاشرة :
 ١٨ - السيد مصطفى حنين فحواوي في الدرجة العاشرة .
 ١٩ - السيد نايف مزيد حواته في الدرجة العاشرة .
 ٢٠ - السيد يوسف عبد الوهاب زونه في الدرجة العاشرة .
 ٢١ - السيد حسن نواف الزيناتي في الدرجة العاشرة .
 ٢٢ - السيد عبد السلام احمد رشيد رمضان في الدرجة التاسعة .
 ٢٣ - السيد محمد حسني الحاج عمر في الدرجة العاشرة .
 ٢٤ - السيد نعيم حسن الحبلي في الدرجة العاشرة .
 ٣٠ - تعيين الآسات المذكورة اسماؤهم تالياً معلمات في وزارة التربية والتعليم في الدرجة العاشرة :
 ١ - هيام بيودة شويكة
 ٢ - حورية توفيق ابو الرب
 ٣ - ميسر شريف حرز الله
 ٤ - مسحر صدي المطاري
 ٥ - حنان عبد الكريم جابر
 ٦ - فخرية محمد صالح الجودي
 ٧ - حياة محمد صناوي
 ٨ - فاطمة عبد الرحيم المدني
 ٩ - عدالت عماد صريف
 ١٠ - نبيلة محمود شرعب
 ١١ - آمنة فريد ملاك
 ١٢ - انتصار حلمي زيد الكيلاني
 ١٣ - سميرة اندراوس شامية
 ١٤ - فرمان فريد استيتية
 ١٥ - سهى رفيق مناع
 ١٦ - هان جريس خليل عويس
 ١٧ - وائل فريد المنصور
 ١٨ - هاجر عبد الله زيد الكيلاني
 ١٩ - الهام عبد الله السيد
 ٢٠ - فيزليت جميل شحادة
 ٢١ - مكرم سايمان فراح
 ٢٢ - يولن عطالله بطشون
 ٢٣ - ثريا ابراهيم ابو عكر
 ٢٤ - سميرة عطا شاكرا دباب
 ٢٥ - لبا سعيد دماي قطنه
 ٢٦ - ليلى يحيى الدويك
 ٢٧ - فاطمة راشد النابلسي
 ٢٨ - كوكب فرج البنانجي
 ٢٩ - فائزة ربيع مرقه
 ٣٠ - خولة عبد الرؤوف العفيفي
 ٣١ - وجدان محمد ناشل الخيري
 ٣٢ - سلوى ياسين محمد بصلة
 ٣٣ - انتصار فريد قبضي
 ٣٤ - آمال مصطفى اليراب
 ٣٥ - ذوال سعيد الزقة
 ٣٦ - نبيلة توفيق جلي
 ٣٧ - مسرة محمد الطويل
 ٣٨ - آمنة محمد فائق هاما
 ٣٩ - ناهد صالح الشعماني
 ٤٠ - نجاح يوسف ابولين

- ٤١ - سعاد عبد الرؤوف بيلس
٤٢ - سهام راجي بيش
٤٣ - وداد فوزان القاسم
٤٤ - قدرية محمود حصا
٤٥ - نعيمة علي سالم
٤٦ - ماجدة عبد الحميد الجاعوني
٤٧ - ميسر فالح موسى ابو حجلة
٤٨ - ليلى عيسى حتر
٤٩ - آمال رشاد الحلواني التميمي
٥٠ - نائلة عواد الحلبي
- ٥١ - سميرة عبد المظلي الانصاري
٥٢ - ليلى فارس ملحم
٥٣ - نزيهة ابراهيم محمد الصغير
٥٤ - صبيحة عبد الرحمن العامري
٥٥ - سعاد سليم هريش
٥٦ - انتصار فهيم القرخ
٥٧ - فاطمة محمد فالح الشقيرطي
٥٨ - خولة ابراهيم التاجي
٥٩ - فريدة ميخائيل الراهب
٦٠ - انصاف موسى خليفة

٣١ - تعيين السادة والآسات المذكورة السابقهم تالياً معلمين ومعلمات في وزارة التربية والتعليم في الدرجة السابعة

- ١ - السيد كامل حسن شحادة
٢ - السيد معين توفيق بيسو
٣ - السيد محفوظ منيب شديف
٤ - السيد مشهور توفيق صاف
٥ - السيد كمال سليم دواني
٦ - السيد سليم خالد الشامي
٧ - الآتسة لين انسطاس حنايا
٨ - الآتسة سلمى هاشم الجبوري
٩ - الآتسة سهام جميل مسمار
١٠ - السيد عبد الطيف مصباح النور
١١ - السيد محمد جواد يعقوب البخاري
١٢ - السيدة بيهان عنبري الغرايبة
- ١٣ - السيد هاني عزة البنا
١٤ - السيد فايز موسى عبد النبي
١٥ - السيد عبد الطيف محمد شرف
١٦ - محمد خليل خطاب
١٧ - السيد منير عبده نجار
١٨ - الآتسة ربحية محمود الترك
١٩ - الآتسة نبيلة اديب وهبه
٢٠ - السيد عرفات علي التكروري
٢١ - السيد سمي محمد عبد القادر محمود
٢٢ - السيد اسعد خضر عبد الله
٢٣ - السيد منير الياس الصناغ
٢٤ - السيد عبد الطيف ابراهيم محمد سليمان
٢٥ - السيد عادل احمد محمود الجرار

١ - قرر رئيس ديوان الموظفين اعتبار الآتسة الزايت ملحم حداد فاقدة لوظيفتها من تاريخ ١٩٥٦/٩/٧ .

اعلان

بالاستناد الى البند (٣) من الفقرة (د) من المادة (٨٦) من نظام الموظفين
قام السيد عبد الكريم بيلس مدير اعمال بر المبدأ بالوكالة من تاريخ ١٩٥٦/٥/١ لغاية ١٩٥٦/٦/١٩ .

اعلان

قام قائد مقاطعة عجلون الرئيس السيد صالح العقرباوي باعمال قائممقام عجلون بالوكالة من تاريخ ١٩٥٦/٧/١٦ لغاية ١٩٥٦/٩/١ .

الاستملاك

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن :
١ - اعتبار استملاك قطع الاراضي المبينة اوصافها في اذناه المائدة الى السيد صالح الاحمد الجمل استملاكاً مطلقاً
لدمجها في السمة المقررة لشوارع العامة في مدينة اربد وفق المخططات المنظمة لهذه الغاية ومشروعاً للنفع العام بالمعنى
المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

اسم صاحب الارض	رقم القطعة	رقم الحوض	مساحة القطعة متر مربع	مساحة القسم المستملك متر مربع	دونم
صالح الاحمد الجمل	٢٤٤	١٣	١٥٦	٢٠	
صالح الاحمد الجمل	٠٤٦	١٣	٢٤٩	٤٨	

٢ - اعتبار استملاك (٦) دونات و (٥٤٠) متراً مربعاً وما عليها من ابنية واشجار من اراضي قرية ناعور
استملاكاً مطلقاً بقصد توسيع طريق ناعور كاليه وفق المخطط المنظم لهذه الغاية ومشروعاً للنفع العام بالمعنى
المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٣ - اعتبار استملاك مساحته (١١) دونماً و (٥٠٠) متر مربع من القطعة رقم (١٣٠) من حوض اللويحة
الوسطاني رقم (١٤) من اراضي من مدينة عمان استملاكاً مطلقاً لغايات عسكرية وفق المخطط المنظم لهذه الغاية
مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٤ - اعتبار استملاك ما مساحته ثلاثة دونات و (١٥١) متراً مربعاً من حوض بلد صويلح استملاكاً مطلقاً بقصد
ضمه الى شارع مدخل صويلح مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
عملاً باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن اني بعد مرور خمسة عشر
يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم بطلب الى مجلس الوزراء العالي بقصد اصدار قرار بأن

استملاك ما مساحته (٧٧٥) متراً مربعاً من القطعة رقم (١) من حوض عوجان الغربي رقم (٢) من اراضي الرصيفة استملاكاً مطلقاً بقصد انشاء مركز للانضباط للجيش العربي الاردني عليها هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

مدير الاراضي والمساحة
محمد اسماعيل

اعلان

مصادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
اعلان احكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلان انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأتقدم بطلب الى مجلس الوزراء بقصد اصدار قرار بان استملاك ما مساحته (٤٥٥) متراً مربعاً من القطعة رقم (٣٩) وما مساحته (٣٠٤) امتاراً مربعة من القطعة رقم (٤٠) كاتباها من حوض الضري رقم (٤) من اراضي قرية بيت راس استملاكاً مطلقاً بقصد ضمها الى طريق اربد. المقارن هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك وتطبيق المادة (٢١) من القانون المذكور.

مدير الاراضي والمساحة
محمد اسماعيل

اعلان

اعلان بمقتضى احكام البند ١ من المادة (٣) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بان امانة العاصمة عازمة بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باعتبار استملاك الاملاك المبنية مساجاتها ومواقعها واسماء اصحابها في اذناه بغية دمج مواقعها في الشوارع العامة في المدينة كما هي مبينة في المخططات المنظمة لهذه الغاية المشار اليها ذيل مشروعاً للرفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

١٩٥٣/٨/٢١
وكيل امين العاصمة
(محمد علي الكروني)

اسم صاحب الملك	للوقوع	مخطط الاستملاك		المساحة المطلوب استملاكها	
		تاريخه	رقمه	ارض خالية من البناء	ارض منشأ عليها بناء
يسرى الايوب الابراهيم	وادي الحدادة	١٩٥٢/٧/١٥	١٥/٥١٢	٩٦	
ممدوح غورما وشركاه	جبل الحسين	١٩٥٦/٦/١٢	١٥/١٣٠٣	٨٠١	
حسن نويران			١٥/١٣٠٧	١٨	٢٥
محمد الحسين البوريني			١٥/١٣٠٨	١٣	٢٠
محمود الحسين البوريني			١٥/١٣٠٩	٥	٢٨
عايد ابو عليان			١٥/١٣١٠	٨	٨١
حسين المنور	جبل السلعة	١٩٥٦/٧/٢٧	١٥/١٣١١	٢	١٨
اكرم البخاري			١٥/١٣١٢	٣٤	٤٠
قنفة حسن البوريني			١٥/١٣١٣	١٤	٧٥
سيد الرحيم القيسي			١٥/١٣١٤	٥٧	١١
حاتم المنيزل			١٥/١٣١٥		٣

اعلان

اعلان بمقتضى احكام البند ١ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بان امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار للالزام باعتبار استملاك الامانة للاملاك المبنية مساجاتها واسماء اصحابها في اذناه بغية دمج مواقعها في الشارع العام الذي يمتد من بداية جسر البايبي مارا امام ملك السيد محمد موسى ابيه من الجهة الجنوبية الشرقية لبناء الامانة حتى ساحة الملعب الروماني كما هي مبينة في مخطط الاستملاك رقم ١٥/٥٥٩ تاريخ ١٩٥٢/٩/١١ مشروعاً للرفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك السالف الذكر.

وكيل امين العاصمة
(محمد علي الكروني)

هكذا من أهل

اسم صاحب الملك	ارض خالية من البناء		ارض منشأ عليها بناء	
	متر مربع	س	متر مربع	س
جودج فركوح	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
الياس احمد الشركسي	١٧	٥٥	٣٩	٥٥
الياس احمد الشركسي	٢٦	٥٥	٣٥	٥٥
عبد الحميد محمود قمع	١١	٥٥	٥١	٥٥
كاظم موسى ابدا	٥٥	٥٥	٦٦	٥٥
علي ادريس قمع	١٣٤	٥٥	٥٥	٥٥
اسماعيل البليسي وشركاه	١٣٢	٥٥	٥٥	٥٥
كاظم اسماعيل قريك	١٧١	٥٥	١١	٥٥
حسن نويران	٥٩٠	٥٥	٥٥	٥٥
محمود الحاج داود	٥٣٧	٥٥	٣٩	٥٥
محمود الحاج داود	٥٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
ورثة اسماعيل الحاج داود	٥٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
ورثة اسماعيل الحاج داود	٥٤٩	٥٥	٩٣	٥٥
شفيق مصطفى اغا	٥٤٦	٥٥	٤٩	٥٥
فؤاد مصطفى اغا	١٤٨	٥٥	٥٤	٥٥
نوري مصطفى اغا	٥٦٥	٥٥	٥٥	٥٥

اعلان

اعلان بمقتضى احكام البند ١٥ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بان امانة العاصمة عازمة بعدمضي ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باعتبار استملاك الامانة للاملاك المبنية مساحتها واسماء اصحابها في اذناه مما قضت الضرورة باستملاكه لاستعماله حرمات البناء الامانة مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

وكيل امين العاصمة
محمد علي الكردي

اسم صاحب الملك	المساحة المطلوب استملاكها	
	ارض منشأ عليها بناء	ارض خالية من البناء
السيد ادريس قمع	٣١	٧٩
نجية قاسم قمع	٩٢	٥٥
السيد محمود الحاج داود	٣٤	١٠٤
ورثة ادريس قمع ونجية قاسم قمع	٥٥	٥٥
ورثة المرحوم اسماعيل الحاج داود	٣٠	١٠٥

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
اعلان باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلان انني بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم بطلب الى مجلس الوزراء العالي بقصد اصدار قرار بان استملاك الاراضي المبنية مساحتها وارقام قطعها ومواقعها واسماء اصحابها في اذناه بقصد اقامة سوق الخضار عليها ضمن حدود منطقة البلدية مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك المشار اليه :

رقم القطعة	قسيمة	المساحة متر مكعب	اسم الملك او المتصرف	نوع الملك	تفاصيل الملك
٢٨٠٠١	٢٢ و ٢٣	١٨٤٠	ورثة عبدالله علي عرض الله وصعيد	ارض	
٢٨٠٠١	٥	٥٥	ورثة عبدالله علي عرض الله	بناء قديم	غرفة واحدة
٢٨٠٠١	٢٤	٢٨٥	بشارة متري عواد	ارض	فحة امام الدار
٢٨٠٠١	٦٣	٦٦٥	ورثة حنة سلامة عيسى	ارض	

رئيس بلدية بيت ساحور
(نقولا ابو عيطة)

قرار رقم (٢٢٦)

صادر عن المجلس البلدي بالساط

بما انه سبق الى المجلس البلدي واعطي قرار بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٥ رقم (٢٤٤) بفتح شارع الرمانة نظرا لاهميته فتح هذا الشارع بالنسبة لمصلحة السكان وبما انه يوجد ابنية كثيرة تتعارض مع سعة هذا الشارع فقد كلف مهندس البلديات لاجراء الكشف عليها وتنظيم مخطط بمساحة الاقسام المراد هدمها وقد تبين للمجلس البلدي عند تقديم المخطط ان اقسام الابنية المراد هدمها للاشخاص الآتي ذكرهم وهم :

اسم صاحب البيت	متر مربع	ساتي
السيد محمد السجود	٢٥	٧
عائش الحمدان العنصوره	٨	
محمد المقلع العنصوره	١٤	
سليمان الموسى الخليفات	١	٦
مصطفى الميشان	٨	
مصطفى الميشان	٨	
عبد الرزاق الخريسات	١٢	
عبد الفتاح المضي الفلاح	١٤	٦

هكذا من أهل

محمد علي العنساوة	٢٢	٥
علي الفلاح النحلة	٢٤	٥
فلاح محمد الخريسات	٢٩	٥
صالح القاضي ابو رمان	٢٥	
عبد الرحمن ابو سنه العريبات	٢٣	٧٥
يوسف الاحمد السليمان	١٦	
علي المعيش	٣	٩٤
شاكر السالم السليمان	١٦	
عبد الاعداد	٢	٦٢

فصا أصبح الواجب استملاكه من ملك السيد محمد المنصور عشرين مترا مربعا ومن ملك السيد عايش الحمدان العنساوة ثمانية امتار وسبعة سنتيمترات ومن له ملك السيد عبد الفلاح المنصور اربعة عشر مترا مربعا ومن ملك السيد سليمان الموسى الخالقات مترا مربعا واحد وستة سنتيمترات ومن ملك السيد مصطفى الحشان ثمانية امتار مربعة ومن ملك الآخر الملاصق له ثمانية امتار مربعة ومن ملك السيد علي عبد الرحمن الخريسات اثنا عشر مترا مربعا ومن ملك السيد عبد الفتاح القاضي الفلاح اربعة عشر مترا وستة سنتيمترات مربعة ومن ملك السيد محمد علي العنساوة اثنا عشر مترا مربعا وخمسة سنتيمترات ومن ملك السيد علي الفلاح النحلة اربعة وثلاثين مترا وخمسة سنتيمترات ومن ملك السيد فلاح محمد الخريسات تسعة وعشرين مترا وخمسة سنتيمترات ومن ملك السيد صالح القاضي ابو رمان خمسة وعشرين مترا ومن ملك السيد عبيد الرحمن ابو سنه العريبات ثلاثة وعشرين مترا وخمسة وسبعين سنتيمترا ومن ملك السيد يوسف الاحمد السليمان ستة عشر مترا مربعا ومن ملك السيد علي المعيش ثلاثة امتار مربعة واربعين سنتيمترا ومن ملك السيد شاكر السالم السليمان ستة عشر مترا مربعا ومن ملك السيد عبد الاحمد مترين واثنين وستين سنتيمترا وذلك بحسب المخطط المنظم من مهندس البلديات للشارع المذكور لذلك فان المجلس البلدي يقرر الموافقة على استملاك قطع الابنة الواردة في المخطط المذكور ودمجها في الشارع العام المراد فتحه في تلك النقطة وتفويض رئيس البلدية من اجل نشر الاعلان اللازم في الجريدة الرسمية لمدة (١٥) يوما وفقا للمادة (٢) من الفقرة (ا) من قانون الاستملاك الصادر سنة ١٩٥٣ وبعد مضي مدة الاعلان يقوم المجلس البلدي بتقديم الطلب اللازم لمجلس الوزراء العالي للموافقة على معاملة الاستملاك حسب المراسيم القانونية لان هذا المشروع عائد للنفع العام بالاعنى المقصود في قانون الاستملاك المشار اليه ووقع نسختين من هذا القرار اقام متصرف اللواء مع نسختين عن الاعلان لنشرها قرار اعطي حسب الاصول :

١٩٥٦/٨/٢٧

رئيس بلدية الساط

عبد الرزاق خليفة

اعلان

الفاء معاملة استملاك

اعلن انني صرفت النظر عن معاملة الاستملاك المتعاقبة باستملاك ما مساحته (٤٨٩) مترا مربعا من القطعة رقم (١٠) من جوف عرجان الشمالي رقم (٩) من اراضي مدينة الزرقاء بقرعة انشاء مركز للانضباط للجيش العربي

الاردني عليها والتي نشر اعلان استملاكها في الملحق رقم (٢) للعدد (١٢٠٧) من الجريدة الرسمية وقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٣) تاريخ ١٩٥٥/٢/٦ المقترن بالارادة الملكية السامية والمضمن اعتبار الاستملاك للمنفعة العامة نشر في الملحق رقم (١) للعدد (١٢١٩) من الجريدة الرسمية .

مدير الاراضي والمساحة
محمد اسماعيل

اعلان

الفاء معاملة استملاك

اعلن انني صرفت النظر عن معاملة استملاك ما مساحته (١١) دونا و(٤٩٨) مترا مربعا من القطعة رقم (١٣٠) من جوف الريدة الوسطاني رقم (١٤) من اراضي مدينة عمان لغايات عسكرية التي نشر اعلان استملاكها في الملحق رقم (١) للعدد (١٨٨٢) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٨ تموز سنة ١٩٥٦

مدير الاراضي والمساحة
محمد اسماعيل

الجنسية الأردنية

صلحت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن منح الاشخاص المدرجة اسمائهم في ادناه الجنسية الاردنية .

- ١ - السيد مصطفى عيسى دودين .
- ٢ - السيد عبد الرحيم عارف الشريف .
- ٣ - السيد ابراهيم محمد بركات .
- ٤ - السيد حسن يوسف يغمور .
- ٥ - السيد محمد شحادة عبدالله .
- ٦ - الانسة نايفه نصري لطيف غنطوس .
- ٧ - السيد عبد الرحمن تايه ياسين .
- ٨ - السيد سامي علي بشناق .
- ٩ - السيد نايف عبدالله بشير عمرو .
- ١٠ - السيد موسى حسين مشغل .
- ١١ - السيد محمد توفيق مراد .
- ١٢ - الانسة امال خليل عبد النور .
- ١٣ - السيد فريد يهقوب براكبي .
- ١٤ - السيد احمد شكري قاسم .
- ١٥ - السيد سمير جريس شحادة .
- ١٦ - السيد نافذ عبد الرحمن حسين .
- ١٧ - الانسة ردينة عبد الحفي الكيالي .

تعليمات العلاوة الفنية لصيادلة الحكومة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات العلاوة الفنية لصيادلة الحكومة بشكلا التالي :-

(تعليمات العلاوة الفنية لصيادلة الحكومة)

- المادة ١ - يطبق على هذه التعليمات اسم (تعليمات العلاوة الفنية لصيادلة الحكومة) ويعمل بها من تاريخ ١٩٥٦/٤/١
المادة ٢ - يصرف لكل صيدلي يعمل في خدمة الحكومة علاوة فنية قدرها عشرة دنانير اردنية في الشهر .

تطبيق قانون الحرف والصناعات

قرر مجلس الوزراء بالاستناد الى المادة (٣) من قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ - تعديل
الاعلان المنشور على الصفحة (٣٧٩) من الملاحق رقم (١) للعدد (١١٥٠) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٥٣/٧/٢٣
- باضافة العبارة التالية الى اخره :

« باستثناء تعليمات اللاجئين » .

نقابات العمال

اعلان

عملا بنص المادة (٣٤) واستنادا الى البند (د) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من قانون نقابات العمال رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٣ فانه اعلان الغاء تسجيل النقابة التالية :

« نقابة موظفي المصارف في الاردن » في عمان وذلك اعتبارا من ١٩٥٦/٩/٢

وزير الشؤون الاجتماعية

جميل التوتنجي

اعلان

عملا بنص المادة (٣٤) واستنادا الى البند (د) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من قانون نقابات العمال رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ فانه اعلان الغاء تسجيل النقابة التالية .

« نقابة معلمي ومعلمات المدارس الكاثوليكية في المملكة الاردنية الهاشمية » في عمان
وذلك اعتبارا من ١٩٥٦/٩/٢

وزير الشؤون الاجتماعية

جميل التوتنجي

نطبيق قانون النقل على الطرق

تعليمات السير على الطرق

قرار رقم ٢

بناء على الاقتراح المقدم من عطوفة مدير الامن العام الوارد في كتابه رقم ق / ١١٥/٣/١١ تاريخ ٥٦/٧/٣١ المبني على تنسيب من مدير السير العام الوارد بكتاب رقم ف س / ١٨/٩٢٣٦ تاريخ ١٩٥٦/٧/٣١ وعملا بقانون النقل على الطرق رقم ٤٦ لسنة ١٩٥١ . لقد اجتمعت لجنة السير المركزية في ديوان محافظة العاصمة بتاريخ ٥٦/٨/١٢ وقررت ما يلي :

- ١ - تعديل المادة الرابعة من تعليمات السير على الطرق المنشورة في الملحق الاول للعدد ١٢٤٩ على الشكل التالي :
أ - يكون الموقف الرئيسي لباصات صولح العاملة على خط عمان - صولح صاحب الدور في شارع السلط امام مخازن حلبسي والشركة التجارية واوبنكا ملك ملحق بانجاه قلب المدينة وتوضع لوحات تحدد ذلك وتوضع من قبل لجنة السير المركزية .
- ٢ - تشطب كلمة (وصولح) الواردة في المادة ٧ من تعليمات السير على الطرق المنشورة بالملحق الاول للعدد ١٢٤٩
- ٣ - يمنع وقوف السيارات بكافة انواعها في شارع الشايبوغ للبتيدي . من عمارة شركة مواد البناء الاردنية حتى عمارة سيدو الكردي في ملتقى شارع فيصل الا في الاماكن الماعينة في هذه التعليمات وبالحالات توضع لهذه الغاية من قبل لجنة السير المركزية .
- ٤ - بالرغم مما ورد في المادة التاسعة من تعليمات السير على الطرق المنشورة في الملحق الثاني للعدد ١١٩٨ من الجريدة الرسمية . تكون مواقف باصات اربد والزرقاء لاشعار آخر كما يلي :-
أ - تكون مواقف باصات شركة بني كنانة في شارع الملك فيصل مع باصات الشركة الوطنية امام مكتب الشركة للباص صاحب الدور فقط :
ب - تكون مواقف باصات شركة القنعة وباصات الشركات والاشخاص الاخرين التي تعمل على خط الزرقاء امام ملك حسين النجار في شارع الشايبوغ وتخصص لذلك مسافة عشرين مترا طولا بمعرض ثلاثة امتار وممانون سم من الجدار القائم لباصين فقط صاحب الدور والذي يليه . وتمنع السيارات الاخرى العائدة لهذه الشركات والاشخاص في ذلك الشارع او بأي دخلة فيه :
٥ - تخصص مسافة ثمانية عشر مترا لتسع لوقوف ثلاثة سيارات الى مكتب (تكسي الاردن) لخليل عطية وتوضع لوحات تعين ذلك وتثبت من قبل لجنة السير المركزية في مكانها الحالي امام مكتبه في شارع الشايبوغ :
٦ - يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية :
٧ - يعاقب كل من يخالف هذه التعليمات بالعقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٧ :

عضو	مهندس الامانة	مدير السير العام	عضو	مهافظ العاصمة
عضو	مهندس الامانة	مدير السير العام	عضو	رئيس لجنة السير المركزية
عضو	مهندس الامانة	مدير السير العام	عضو	رئيس نقابة السيارات
مصدق	وزير الداخلية	وزير الدفاع	مصدق	مهافظ العاصمة
	عمر مطر	عمر مطر		رئيس نقابة السيارات

هكذا من الأهل

أمر

(صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٤٨)

عملاً بالصلاحيات المخولة لي بمقتضى المادة (٤ مكررة) من نظام الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٤٨، أمر بالساح لجريدة «الأردن» اليومية لأصحابها السادة وروثة الرجوم خليل نصر باستئناف الصدور اعتباراً من صباح يوم ٥٦/٩/١٣

مراتب المطبوعات العام
صبيحي الكيلاني

إعلان

عملاً بالصلاحيات المخولة لي في المادة التاسعة من قانون داء الكلب رقم ١٩٤٨ ونظراً لحال قضاء عاجلون من داء الكلب نتيجة حالة الكائنات التي قامت بها دائرة البيطرة في القضاء المذكور فأنني أعلن خلو قضاء عاجلون من داء الكلب.

يلغى الإعلان رقم (١) لسنة ١٩٥٥ تاريخ ١٣/٢/١٩٥٥ المنشور في الصفحة ١٨٣ من الملحق رقم (١) لعدد الجريدة الرسمية رقم ١٢١٤ الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٥.

مدير البيطرة
الدكتور كمال الطاهر

إعلان

يعلن للجميع ان جدول الحقوق العائد لاراضي قرية عزموط قد علق بدائرة تسجيل نابلس بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ فعلى كل من يود الاطلاع على الجدول المذكور ان يراجع المحلات المبينة ادناه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفقاً للمادة الثانية عشرة من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

مدير الأراضي والمساحة
محمد اسماعيل

الاطباء

صرحت وزارة الصحة لكل من الإطباء التالية اسمائهم بمطاعى مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية :

- ١ - الدكتور محمد جودة بدر حجاب الأردني الجنسية :
- ٢ - الدكتور محمد يوسف التيسوس الأردني الجنسية :
- ٣ - الدكتور فهد رشدي الناصر الأردني الجنسية :
- ٤ - الدكتور سامي رشيد الزاغة الأردني الجنسية :

إعلانات

صادرة بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥

منطقة تنظيم مدينة القدس

إعلان بإيداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لتوسيع مدن أرمحا

يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥، ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي بتوسيع طريق أرمحا في قسمها الواقع ما بين مساحتي باب العمسود وباب الساهرة الى (٢٥) متراً رقم ٤٩/٥٥ - م ل / ٤٩/٤٠ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة العليا للأبنية وتنظيم المدن بالقدس.

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من أصحاب الاملاك ام بآية صفة أخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن الحالية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية.

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣ :

رئيس لجنة التنظيم والأبنية في لواء القدس

(حسن الكاتب)

منطقة تنظيم مدينة رام الله

إعلان بإيداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لتوسيع المنطقة التجارية

يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي لتوسيع المنطقة التجارية في الشوارع المنفرعة عن ميدان المغتربين برام الله رقم - م ل / ٤٩/١٣٤/٤٠ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة الحالية للأبنية وتنظيم المدن برام الله.

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من أصحاب الاملاك ام بآية صفة أخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن الحالية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية.

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣ :

رئيس لجنة التنظيم والأبنية في لواء القدس

(حسن الكاتب)

هكذا من الأهل

منطقة تنظيم مدينة القدس

اعلان بايداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي للسيد جواد الحسيني لتخطيط طريق تنظيمي :
يعان للعموم وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي المقدم من السيد جواد الحسيني لتخطيط طريق تنظيمي يصل طريق النطاق بطريق نابلس مارة بحدود أرضه الواقعة قرب اراضي العروة الوثقى في حي الشيخ جراح بالقدس رقم ٤٠/١٣٨/٤٩ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن بالقدس .

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بآية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

التاريخ : ١٩٥٧/٩/٣

رئيس لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس

(حسن الكاتب)

منطقة تنظيم مدينة القدس

اعلان بايداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لتقسيم ارض السيد جواد الحسيني
يعان للعموم وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي لتقسيم ارض السيد جواد الحسيني الواقعة في ارض السار في القدس رقم ٤٠/١٣٧/٤٩ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن بالقدس .
يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور ويجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بآية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية :

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣

رئيس لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس

حسن الكاتب

منطقة تنظيم مدينة اريحا

اعلان بايداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لتقسيم ارض السيد علي عماد ابراهيم عياد
يعان للعموم وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي لتقسيم ارض السيد علي محمد ابراهيم عياد في اريحا رقم ٤٠/١٢٨/٤٩ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن باريحا .
يباح الاملاك على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور ويجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بآية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣

رئيس لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس

حسن الكاتب

منطقة تنظيم مدينة اريحا

اعلان بايداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لتقسيم ارض السيد جواد الحسيني
يعان للعموم وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي لتقسيم ارض السيد جواد الحسيني في اريحا رقم ٤٠/١٢٨/٤٩ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن باريحا .
يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور ويجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بآية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣

رئيس لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس

حسن الكاتب

منطقة تنظيم مدينة اريحا

اعلان بايداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لتقسيم ارض السيد صبحي نجيب المغربي
يعان للعموم وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي لتقسيم ارض السيد صبحي نجيب المغربي في اريحا رقم ٤٠/١٢٨/٤٩ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن باريحا .

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور ويجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بآية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣

رئيس لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس

حسن الكاتب

منطقة تنظيم مدينة اريحا

اعلان بايداع مشروع تنظيم المدن تفصيلي لتقسيم ارض ورتة المرحوم الحاج مصطفى عبد اللطيف

يعان للعموم وفقا لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥، ان نسخة مشروع تنظيم المدن تفصيلي لتقسيم ارض ورتة المرحوم الحاج مصطفى عبد اللطيف في اريحا رقم ٤٠/١٢٨/٤٩ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن باريحا .

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بآية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣ .

رئيس لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس

(حسن الكاتب)

منطقة تنظيم مدينة اريحا

اعلان بايداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لتقسيم ارض السادة جبران خليل سعيد وشركاه

يعان للعموم وفقا لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥، ان نسخة مشروع تنظيم المدن تفصيلي لتقسيم ارض السادة جبران خليل سعيد وشركاه في اريحا رقم ٤٠/١٢٨/٤٩ مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن باريحا .

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من

اصحاب الاملاك ام بآية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

التاريخ : ١٩٥٦/٩/٣ .

رئيس لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس

(حسن الكاتب)

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تفصيلي وايداعه مع الخارطة الملاحقة به

يعان للعموم ، وفقا لاحكام الفقرتين ١ و ٣ من المادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ، ان لجنة تنظيم المدن والابنية في لواء نابلس قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف بمشروع التنظيم التفصيلي رقم ٥٦/٧ - لتوسيع الشارع رقم ٦٩ من عرض ٨ متر الى ١٢ متر مع الخارطة المناقشة به، الذي نشر علان بايداعه مع الخارطة الملاحقة به في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية بنابلس في المالح رقم ١ للعدد ١٢١٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٦ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما . ويعان ايضا ، وفقا لاحكام الفقرة (٢) من المادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ ، انه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخارطة الملاحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الآتية الذكر في مكتب اللجنة المحلية المذكورة ، حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .

متصرف لواء نابلس

ورئيس لجنة تنظيم المدن والبناء المرائية

(محمد هنداري)

اعلان

صادر من دائرة تسجيل السلط

صادر بمقتضى المادة (٧) من نظام تسجيل الاراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٢

الى غنائير وسكان قرية غور كبد

ليكن معلوما لديكم بان سجل الاموال غير المنقولة العائد لقريةكم قد فتح في دائرة تسجيل الساط في اليوم الرابع من شهر ايلول لسنة ١٩٥٦ .

وعليه ابلفكم بهذا الاعلان بان في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة في القرية المذكورة في دائرة التسجيل خلال خمس سنرات من التاريخ المبين اخلاه فان رسوم التسوية الواجب استيفاؤها عن تلك الاموال غير المنقولة تحسب مضاعفة عند تسجيلها سندا لاحكام البند الثالث من الفقرة (١) من المادة الثانية من نظام تسجيل الاراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢ .

(مأمور تسجيل السلط)

هكذا من أهل

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٧) من نظام تسجيل الاراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٢

الى عمالير وسكان قرية تنين

ليكن معلوما لديكم بان سجل الاموال غير المقوية المائد لتقريكم قد فتح في دائرة تسجيل جنين في اليوم الخامس من شهر ايلول لسنة ١٩٥٦ .

وعليه ابلاغكم بهذا الاعلان بانه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير مقولة في التريسة المذكورة في دائرة التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسوية الواجب استيفاؤها عن تلك الاموال تحسب مضاعفة عند تسجيلها ستدا لاحكام البند الثالث من الفقرة (١) من المادة الثانية من نظام تسجيل الاراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢ .

مامور تسجيل جنين

الرقابة الطبية

قرر معالي وزير الصحة فرض الرقابة الطبية على القادمين الى المملكة الاردنية الهاشمية - برا وجوا من منطقتي السليمانية واربيل في المملكة العراقية وذلك ضد مرض الجدري اعتبارا من ١٩٥٦/٩/٥ .

اعلان

حظر رعي الماعز في بلدة بيت عور التحتا - قضاء - رام الله

صادر بموجب المادة (السابعة) من قانون رعي الماعز رقم (١٨) لسنة ١٩٥٢

١ - بناء على التقرير الوارد الي من لجنة استفتاء قانون حظر رعي الماعز في بلدة بيت عور التحتا المتضمن تحييد الاكثرية من ملاكي البلدة المذكورة لحظر رعي الماعز في بلدتهم .

وبالاستناد الى المادة السابعة من القانون المذكور فانه اعلان ان اراضي بلدة بيت عور التحتا قد اصبحت رعي الماعز فيها محظورة وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ - وفقا لاحكام المادة السابعة من قانون حظر رعي الماعز المذكور

آ - يعتبر الحصول على الماعز واقتناؤها والسباح لها بالرعي في حدود اراضي بلدة بيت عور التحتا غير مشروع بعد مضي ستة اشهر على نشر اعلان الحظر هذا .

ب - لصاحب كل منزل في حدود بلدة بيت عور التحتا ان يقتني بموجب رخصة من مدير الحراج او من يقوم مقامه ثلاثة رؤوس ماعز واولادها حتى تبلغ اثني عشر شهرا شريطة ان ترعى ضمن حدود مراعي البلدة وهي مربوطة تحت اشراف منظم كافل لئلا يضر بالزروع والاشجار الحرجية .

ج - تجدد الرخصة المبحوث عنها في الفقرة اعلاه مرة كل سنة .

مدير الحراج
يعقوب السلطي

اعلان

حظر رعي الماعز في بلدة بيت حنينا قضاء القدس

صادر بموجب المادة السابعة من قانون حظر رعي الماعز رقم ١٨/١٩٥٢

١ - بناء على التقرير الوارد الي من لجنة استفتاء قانون حظر رعي الماعز في بلدة بيت حنينا المتضمن تحييد الاكثرية من ملاكي البلدة المذكورة لحظر رعي الماعز في بلدتهم .

وبالاستناد الى المادة السابعة من القانون المذكور فانه اعلان ان اراضي بلدة بيت حنينا قد اصبحت رعي الماعز فيها محظورة وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ - وفقا لاحكام المادة التاسعة من قانون حظر رعي الماعز المذكور .

آ - يعتبر الحصول على الماعز واقتناؤها والسباح لها بالرعي في حدود اراضي بلدة بيت حنينا غير مشروع بعد مضي ستة اشهر على نشر اعلان الحظر هذا .

ب - لصاحب كل منزل في حدود بلدة حنينا ان يقتني بموجب رخصة من مدير الحراج او من يقوم مقامه خمسة رؤوس ماعز واولادها حتى تبلغ اثني عشر شهرا شريطة ان ترعى ضمن حدود مراعي البلدة وهي مربوطة تحت اشراف منظم كافل لئلا يضر بالزروع والاشجار الحرجية .

ج - تجدد الرخصة المبحوث عنها في الفقرة اعلاه مرة كل سنة .

مدير الحراج
يعقوب السلطي

اعلان

حظر رعي الماعز في بلدة الجانية - قضاء - رام الله

صادر بموجب المادة السابعة من قانون حظر رعي الماعز رقم ١٨/١٩٥٢

١ - بناء على التقرير الوارد الي من لجنة استفتاء قانون حظر رعي الماعز في بلدة الجانية المتضمن تحييد الاكثرية من ملاكي البلدة المذكورة لحظر رعي الماعز في بلدتهم

* تعلن شركة مصانع الكنترات والحجارات الاردنية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٨ والمعلن عنها في الملحق رقم (٢) للعدد ١١٩٨ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٦ انحلال هذه للشركة اعتباراً من ١٩٥٦/٩/١ .

* تعلن شركة الصناعة الحديثة لأكياس الورق المسجلة في وزارة الداخلية بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٦ والمعلن عنها في المذوق رقم ١ للعدد ١٢٧١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٦ التعديلات التالية .

اسم الشركة شركة الصناعة الحديثة لأكياس الورق لأصحابها هاشم نروخ

الایوبی و شرکاء .

هاشم نبروخ الايوبي وجريس وديع الياس وهدي قبصر العبي
وخيري عبد الله ناصر الدين وحنا جبرا خوري .

عمان

هاشم نروخ الايوبي ، مفرداً .

. 1907/8/10

خمس سنوات .

صناعة الكباس الورق وطباعتها .

★ تعلن شركة شلاتني اخوان للغزل والنسيج المسجلة في وزارة العدلية ٢٦ / ١٠ / ١٩٤٨ . والمعلن عنها في العدد ٩٦٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٤٨ .

التعديلات التالية هـ

١ - شطب اسم المرحوم السيد محمد خير الشالاني من هذه الشركة .

٢ - تخفيض رأس المال الى اربعة آلاف ديناراً اردني .

★ نعلن شركة باننا الادوية للااحذية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٥ والمعلن عنها في العدد ٨٣٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٤٥ التعديلات التالية :-

شركة باتا الاردنية المحدودة

(٢٥) الف دينار اردني

٢ - تعديل اسم الشركة بحيث يصبح

٢ - زيادة رأسمال الشركة بحيث يصبح

[illegible]

الأمراض المسارية الشهرية لشهر تموز سنة ١٩٥٦

5

John D. Hill

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في اليوم الثاني عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ الشركة المبينة تفاصيلها ادناه ،

اسم الشركة
اسماء الشركاء
مركز الشركة
راسمال الشركة
المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
غاية الشركة

شركة عليان اخوان
محمد واديب وديب ورشيد وسعيد وحلمي اولاد بدوي عليان
اردنيون
عمان ، ويجوز ان تشكل لها فروع في اي مكان آخر
(١٥٠٠٠) فقط خمسة عشر الف دينار اردني
محمد بدوي عليان واديب بدوي عليان مجتمعين ومنفردين
تعتبر الشركة قائمة اعتباراً من ١٩٥٦/٩/١ ولمدة خمس سنوات
التعاطي بالتجارة العامة وخاصة الخضار والفواكه

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثاني عشر من شهر ايلول ١٩٥٦ الشركة المسماة « الشركة الحديثة للمكانيك والخرائط » وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

اسم الشركة
اسماء الشركاء
مركز الشركة
راسمال الشركة
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
غايات الشركة

الشركة الحديثة للمكانيك والخرائط
يوسف مصطفى غاصي ومهدي مصطفى كولا غاصي وفوزي يوسف ابو الروس .
عمان ، ويجوز فتح فروع لها في المملكة الاردنية الهاشمية
الفا دينار اردني لا غير
اي من يوسف مصطفى كولا غاصي أو مهدي مصطفى كولا غاصي
أو فوزي يوسف ابو الروس .
من ١٩٥٦/٩/١ ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد
تعاطي خراطة المعادن على اختلاف انواعها وسبكها وتصلبها
السيارات والمكينات على اختلاف انواعها .

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ الشركة المبينة تفاصيلها ادناه :

اسم الشركة
اسماء الشركاء
مركز الشركة

جودة بشارة فريج واخوانه
ياسمين بشارة فريج بصفتها الشخصية وبصفتها احد الاوصياء
على القاصرين من اولادها وهم (ميخائيل ولدوي وباسل وباسل
وسهام) بالاشتراك مع الوصي الثاني حنا عيسى فريج وجودة
بشارة فريج وعيسى بشارة فريج
القدس ويحق لها فتح فروع في انحاء المملكة

اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
رأس مال الشركة المقرر
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
غايات الشركة
فاحصو حسابات الشركة

احد الاوصياء السيد حنا عيسى فريج والشريك السيد عيسى
بشارة فريج مجتمعين .
الف دينار اردني
١٩٥٦/٩/١ ولاجل غير مسمى
الاتجار بكافة انواع المشروبات والتجارة عموماً
السادة خضر ورمضان وشركاهم

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ الشركة المبينة تفاصيلها ادناه :

اسم الشركة
مركز الشركة
اسماء الشركاء
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
رأس مال الشركة
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
الاعمال التي تتشاطها الشركة

المكتب الاردني لتخليص البضائع لصاحبه بركات مناور النهار
الجفور ويجوز فتح فروع لها في كافة انحاء المملكة
بركات مناور النهار وابيمان بركات النهار
الشريك بركات مناور النهار منفرداً
٢٠٠٠ دينار اردني مدفوعة بالتساوي
اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ولاجل غير مسمى
تخليص البضائع من الجمارك ونقلها .

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الخامس من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ الشركة المبينة تفاصيلها في ادناه .

اسم الشركة
اسماء الشركاء
مركز الشركة
راسمال الشركة
اسماء الشركاء المفوضين بتولي ادارة الشركة
اسماء الشركاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة
تاريخ ابتداء الشركة
تاريخ انتهاء الشركة
غايات الشركة
فاحصو الحسابات

شركة ملحق الوطنية للطيران
انور ملحق وخلدون ملحق
عمان . ويجوز فتح فروع لها في اي مكان آخر
(٢٠) الف دينار اردني
انور ملحق
خلدون ملحق وانور ملحق مجتمعين ومنفردين
١٩٥٦/٩/٥
لاجل غير مسمى
تسيير خطوط جوية للركاب والبضائع والبريد بين عمان والعقبة
وعمان والقدس وجميع انحاء المملكة وخارجها والقيام برحلات
عربية واي عمل آخر لمصلحة الشركة
سايا وشركاه

هكذا من الأهل

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الواقع في الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ الشركة المسماة (شركة مستودع مينا وشركاه) وذلك وفقا للبيانات التالية :

- | | |
|--|---|
| ١ - اسم الشركة | مستودع مينا وشركاه |
| ٢ - اسماء الشركاء | شاكر مينا جريس وجميل صالح سعدون عمان |
| ٣ - مركز الشركة | (١٢٥٠ دينار اردني) الف ومائتين وخمسين دينار اردني |
| ٤ - رأسمال الشركة | شاكر مينا جريس |
| ٥ - المفوضون بتولي شئون الشركة والتوقيع عنها | اليوم الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ ولادة غير محدودة |
| ٦ - تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها | استيراد وبيع الادوية والمقايير الطبية |
| ٧ - غاية الشركة | |

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ الشركة المبنية تفاصيلها ادناه :

- | | |
|--|---|
| اسم الشركة | شركة السياحة والسفر (هولي لاند تورز) |
| اسماء الشركاء | متيا نصري مروم وفكتور متيا مروم وروبرت متيا مروم القدس . ويفتح لها فروع في أنحاء الاردن |
| مركز الشركة | ٢٠٠٠ دينار اردني |
| رأسمال الشركة | متيا نصري مروم وفكتور متيا مروم مجتمعين ومنفردين |
| المفوضون بتولي شئون الشركة والتوقيع عنها | ١٩٥٦/٩/٣ ولاجل غير مسمى |
| تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها | القيام بأعمال السياحة والسفر والركالمت التابعة لهذا النوع من العمل |
| غاية الشركة | |

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ الشركة المبنية تفاصيلها ادناه :

- | | |
|--|--|
| اسم الشركة | شركة مصانع الكتزات والجرايات الاردنية |
| اسماء الشركاء | جورج رويين نينو وعيسى رويين نينو عمان |
| مركز الشركة | ٤٥٠٠ دينار اردني |
| رأسمال الشركة | جورج رويين نينو منفردا |
| المفوضون بتولي شئون الشركة والتوقيع عنها | ١٩٥٦/٩/١ ولاجل غير مسمى |
| تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها | تصايطي صنع الكتزات على اختلاف انواعها والجرايات والتجارة |
| غاية الشركة | والقوسنيون والاستيراد والتصدير وعلى الاخص بالغزل والنسيج والخيوط الصنوفية والقطنية |

خلاصة حكم

صادر من محكمة بداية جزاء عمان

اسم المشتكي : الحق العام .
اسم الظنين : محمد حافظ نزار المجهول الاقامة .
نوع الجرم : احتيال
ثبت بالادلة الواردة مجاهرة الظنين لارتكابه الجرم المستند اليه لذلك تقرر في ١٩٥٦ / ٩ / ٥ الحكم بحبس مدة ثلاثة اشهر وتغريمه خمسة دنانير والرسوم دينار وسبعماية فلس مع تضمينة الرسوم والتنفقات المبين اعلاه حكما غيايبا قابلا للاعتراض .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق جرش

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل اقامته : الكولونيل المستر توفد المدير المالي للجيش العربي الاردني سابقا .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق جرش يوم السبت الواقع ١٩٥٦ / ١١ / ٣ الساعة السابعة والنصف صباحا زوالا للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة الى وظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيايبا .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح القدس

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل اقامته : محمود ديرانية من القدس . يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح القدس يوم الاثنين الواقع ١٩٥٦ / ١٠ / ٥ الساعة الثامنة صباحا للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر او ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيايبا .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جزاء القدس

الاسم والشهرة : عبدالله الباشا المعروف بعبد الرحيم الباشا من قفيلية والان مجهول محل الاقامة . تعين يوم الخميس الواقع ١٩٥٦ / ١٠ / ٥ الساعة الثامنة صباحا موعدا لرؤية دعوى السرقة التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المبين الى محكمة صلح جزاء القدس وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

هكذا من أهل

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عمان

الاسم والشهرة : محمد الذيب من وادي السير مجهول محل الإقامة تعين يوم الخميس الواقع ١٩٥٦/٩/٢٧ الساعة الثامنة موعداً لرؤية دعوى الخراج التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة عمان المشكلة بوادي السير وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية عمان

الاسم والشهرة : نزار فياض من عمان جبل الجوفة تعين يوم السبت الواقع ١٩٥٦/١٠/٦ الساعة الثامنة صباحاً موعداً لرؤية دعوى خيانة امانة التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية عمان وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

صورة حكم

صادره عن محكمة صلح جزاء الكرك

اسند الى المتهم محمد توفيق كمال جرم عجزه عن ابراز الرخصة .

- وبالحكمة الجارية ثبت من الضبط الذي لم يزد عكسه ارتكاب المتهم الجرم المسند اليه ، لهذا وعلا بالمادة (١٩) المعدلة من قانون النقل على الطرق اقرر تغريمه دينار واحد غرامة وتضمنته مائة فلس رسوم محاكمة قراراً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

صبر ١٥٥٦/٨/١٢



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الاثنين ٢٥ صفر سنة ١٣٧٦ الموافق ١ تشرين اول سنة ١٩٥٦ .

ملحق رقم (٢) للعدد ١٢٩٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٣٧٦ الموافق ٢٣ ايلول سنة ١٩٥٦

الفهرس

صحيفة

اعلانات صادرة بمقتضى الفقرتين ١٥ ب و ١٦ من المادة (١٦) من قانون الانتخاب لمجلس النواب ٢٠٥١ - ٢٠٥٥



هكذا من الأصول

اعلانات

صادرة بمقتضى الفقرتين (أوب) من المادة (١٦)

من قانون الانتخاب لمجلس النواب

استناداً لأحكام الفقرتين (أوب) من المادة (١٦) من قانون الانتخاب، أعلن لاطلاع العموم أن جداول الناخبين في دائرة انتخاب محافظة العاصمة قد أصبحت نهائية وأن من ورد اسمه في هذه الجداول له حق الاشتراك في الانتخابات المقبلة لمجلس النواب ولا يجوز لأحد ما الاشتراك في هذه الانتخابات ما لم يكن اسمه مسجلاً في الجداول المذكورة؛
صدر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٤

محافظ العاصمة

مأمور المراجعة لمنطقة محافظة العاصمة

عبد الحميد العدوان

اعلان

بما أن جداول الناخبين في دائرة انتخاب (قضاء القدس مع اريحا) قد صدرت فيها قرارات مأمور المراجعة ولم يتقدم باستئنافها أحد ضمن المدة القانونية، فإني استناداً إلى المادة ١٦ (أ) المعدلة من قانون الانتخاب، أعلن أن جداول الناخبين في هذه الدائرة قد أصبحت نهائية.

تحريراً في اليوم السادس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٦

محافظ مدينة القدس والاماكن المقدسة

(حسن الكاتب)

اعلان

استناداً لأحكام الفقرة (١) من المادة (١٦) من قانون انتخابات المجلس النيابي، أعلن أنا متصرف لواء عجلون بصفتي مأمور مراجعة لقضاء اربد، أن جداول الناخبين لهذا القضاء مع جدولي الناخبين لقضبة عجلون وقرية عين جتا قد أصبحت نهائية وأن مجموع الناخبين بموجب هذه الجداول قد بلغ (٦٦٣١٠) ناخباً

متصرف لواء عجلون

مأمور مراجعة قضاء اربد

محمد تزال العرموطي

اعلان

اعلاناً بالفقرة (أ) من المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب، أعلن أنا متصرف لواء نابلس للعموم أهالي نابلس وقرى قضاء نابلس، أن الجداول المنصبة لأسماء الناخبين في نابلس والقضاء، قد أصبحت نهائية. صدر بتوقيعي في اليوم السادس والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٥٦.

متصرف لواء نابلس

(محمد هندواوي)

اعلان

اعلان بموجب الفقرة ٢ من المادة (١٦) من قانون الانتخابات النيابية بأن جداول الناخبين في قضاء السلط أصبحت نهائية.

متصرف لواء البلقاء

مأمور المراجعة

صلاح السحيبات

اعلان

اعلاناً أنا متصرف لواء معان بموجب المادة (١٦) من قانون الانتخاب لمجلس النواب أن جداول الناخبين في لواء معان (الدائرة الانتخابية التاسعة) قد أصبحت نهائية.

متصرف لواء معان

(سليمان القضاة)

اعلان

بما أن جداول الناخبين في دائرة انتخاب (لواء الخليل) قد صدرت فيها قرارات مأمور المراجعة ولم يقدم أي استئناف إلى محكمة اليزائية في الخليل، فإني استناداً إلى المادة (٢٦-أ) المعدلة من قانون الانتخاب رقم ١٩٤٧ أعلن أن جداول الناخبين في دائرة انتخاب لواء الخليل قد أصبحت نهائية.

متصرف لواء الخليل

ومأمور المراجعة في لواء الخليل الانتخابي

عدنان الحسيني

هكذا من أهل

اعلان

انا محمود الظاهر - متصرف لواء الكرك اعلان عملاً بالفقرة (أ) من المادة (١٦) من قانون الانتخابات النيابية ان جداول ناخبي قضاء الكرك (الدائرة الانتخابية السابعة) قد اصبحت نهائية ولذا صار نشر هذا الاعلان حسب الاصول .

١٩٥٦/٩/١٦

متصرف لواء الكرك
محمود الظاهر

اعلان

اعلن ، بموجب الفقرة (أ) من المادة (١٦) من قانون الانتخابات النيابية بان جداول الناخبين لقضاء جنين اصبحت نهائية :

١٩٥٦/٩/٢٢

قائمقام جنين
مأمور المراجعة
محمد للشبول

اعلان

بما انه لم يقدم اي استئناف الى محكمة البداية ضد مقررات مأمور المراجعة المتعلقة بجداول الناخبين ، فاني عملاً باحكام المادة (١٦ - أ) من قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ اعلان ان جداول الناخبين في دائرة انتخاب قضاء طولكرم قد اصبحت نهائية .

صدر في ١٩٥٦/٩/٢٦

قائمقام قضاء طولكرم
رزق البطاينة

اعلان

اعلن بموجب الفقرة (أ) من المادة ١٦ من قانون الانتخابات النيابية بان جداول الناخبين في قضاء مادبا اصبحت نهائية :

مأمور المراجعة
قائمقام مادبا
حسين الكايد

اعلان

بما ان المدة لاستئناف قضايا الناخبين في قضاء المرق قد انتهت فاني اعلان بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (١٦) من قانون الانتخاب ان جداول الناخبين في قضاء المرق قد اصبحت نهائية .

في ١٩٥٦/٩/٢٦

عن قائمقام قضاء المرق

اعلان

اعلن بموجب الفقرة (أ) من المادة (١٦) من قانون الانتخابات النيابية بان جداول الناخبين في قضاء عجلون اصبحت نهائية .

مأمور المراجعة
قائمقام قضاء عجلون

اعلان

اعلن بموجب الفقرة (أ) من المادة (١٦) من قانون الانتخابات النيابية بان جداول الناخبين في قضاء جرش اصبحت نهائية :

قائمقام قضاء جرش
مأمور المراجعة
هاشم العبدالله

اعلان

بما ان جداول الناخبين لدائرة انتخاب رام الله قد صدرت فيها قرارات مأمور المراجعة فاني استناداً الى المادة (١٦) (أ) المدلة من قانون الانتخاب اعلان ان جداول الناخبين في دائرة انتخاب رام الله قد اصبحت نهائية :
تحريراً في هذا اليوم الثامن عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٦ .

مأمور المراجعة في قضاء رام الله
وقائمقام قضاء رام الله
شاهر المحسن

هكذا من المأهول